المراقب الاقتصادي والاجتماعي

العدد السنوي 2013

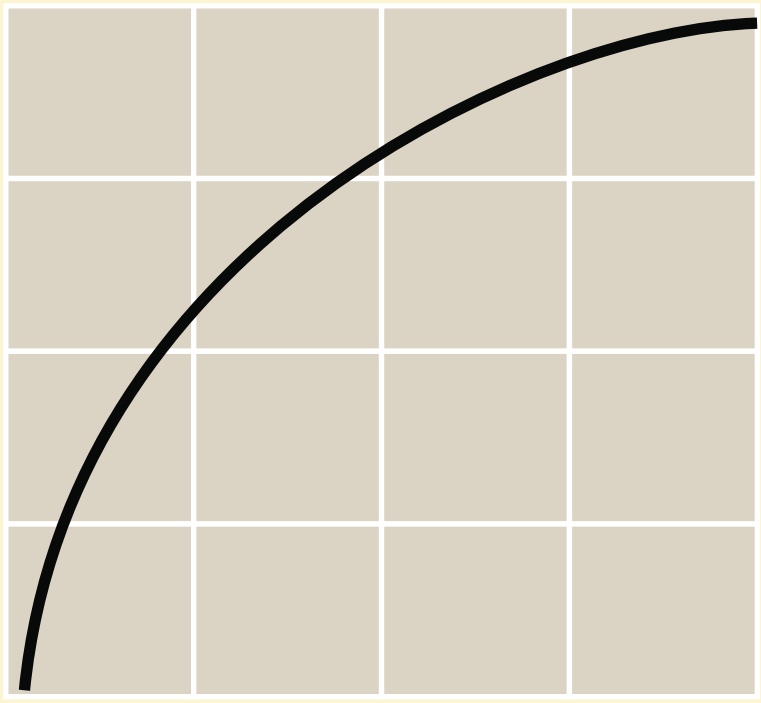

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

36

2014

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: أروى ابو هشهش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: القسم I: د. سمير عبدالله
القسم II: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2014 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2014 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2014 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

صندوق الاستثمار الفلسطيني

أيار، 2014

تقديـــــــم

يتم إصدار ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** بالتعاون بين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. و**المراقب** هو تقرير فصلي/ ربعي يتابع تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية كل ثلاثة أشهر، مما يتيح مقارنتها خلال تلك الفترات. من ناحية أخرى، ونظراً للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، فإن مقارنة الأداء الاقتصادي بين الفصول المتلاحقة لا تعكس دائماً نزعات تبدل حقيقية ذات دلالة. لذلك يتم إجراء المقارنات بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة، استناداً إلى السلاسل الإحصائية. ويغطي الربع الرابع عن كل سنة إضافة إلى الإحصائيات الخاصة بهذا الربع إحصاءات السنة كافة، مما يجعل هذا الإصدار أيضاً عدداً سنوياً.

يتكون هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** السنوي من قسمين، ويقدم في **القسم الأول** عرضاً مختصراً لأهم التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العام 2013 ويتطرق إلى تحليل الأداء الاقتصادي في المراكز العالمية الرئيسية: الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، دول "المينا" بالإضافة إلى دول الـــ "بريكس". ويتناول هذا القسم أيضاً التطورات الاقتصادية في الجوار والمناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية. أما **القسم الثاني** فيتناول التطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الرابع (تشرين أول – كانون أول) من العام 2013 ومجمل العام 2013 مركزاً على الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل، إضافة إلى تحليل مؤشرات مستوى النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع ومجمل العام، مثل كميات استيراد الاسمنت، وأعداد السيارات الجديدة المسجلة خلال الربع وغيرها، وكذلك تسجيل تطور الأسعار (معدل التضخم، أو تحولات القوة الشرائية بالشيكل) إلى جانب تحولات القوة الشرائية للدولار والدينار. ويوفر هذا القسم تغطية شاملة للقطاع المصرفي، بما فيها الايداعات والقروض وأرباح المصارف، إلى جانب حركة بيع وشراء الأسهم في البورصة. أخيراً، هناك عرض لموازين العلاقات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الرابع ومجمل العام 2013 (الميزان التجاري وميزان المدفوعات).

يحتوي هذا العدد من المراقب على ثمانية صناديق تحليلية تعالج قضايا اقتصادية تمس بشكل مباشر أو غير مباشر الاقتصاد الفلسطيني. ومن بينها صندوق يحلل الأداء الفعلي لموازنة الحكومة الفلسطينية خلال العام 2013 مقارنة بمشروع الموازنة. كما يدرس مشروع الموازنة للعام 2014. يتناول صندوق آخر القرار بقانون الذي صدر في شهر آذار 2014 والذي تم بموجبه تعديل قانون ضريبة الدخل في الأراضي الفلسطينية. يحلل صندوق آخر أسباب ارتفاع قيمة الشيكل تجاه الدولار، ويستعرض تبعات هذا الارتفاع على الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني.

نأمل أن يتابع ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** تعزيز مكانته كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات الربعية والسنوية التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، وترسيخ دوره في بناء قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

نبيل قسيس	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

I- أداء الاقتصاد العالمي خلال العام 2013 **1**

1- أداء الاقتصاد العالمي خلال العام 2013 **3**

1-1 الاقتصاد الأمريكي 3

1-2 اقتصاد منطقة اليورو 4

1-3 اقتصادات دول البريكس 4

1-4 اقتصاد اليابان 5

1-5 اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 6

1-6 أداء الاقتصاد الإسرائيلي 7

1-7 البيئة السياسية لتطور الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013 8

II. المراقب الاقتصادي والاجتماعي التحليل الربعي والسنوي 2013 **11**

1- الناتج المحلي الإجمالي **13**

1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد 13

1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي 14

1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 15

صندوق 1: ارتفاع قيمة الشيكل: الأسباب والتبعات ومحاولات بنك إسرائيل للسيطرة **17**

2- سوق العمل **21**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 21

2-2 البطالة 24

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 26

2-4 الأجر وساعات العمل 27

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة 29

صندوق 2: مساعدات التطوير الرسمية للأراضي الفلسطينية **30**

3- المالية العامة **32**

3-1 الإيرادات والمنح 33

3-1-1 إجمالي الإيرادات المحلية الصافية *33*

3-1-2 المنح والمساعدات الخارجية *35*

3-2 النفقات العامة 36

3-2-1 النفقات الجارية *36*

3-2-2 النفقات التطويرية *37*

3-3 الفائض/العجز المالي 37

3-4 تراكم المتأخرات 38

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام) 39

3-6 الدين العام 40

صندوق 3: الموازنات الحكومية2013 و 2014: تواضع في الطموح وتواضع أكثر في الأداء 41

4- القطاع المصرفي 44

4-1 مؤشرات أداء المصارف 50

4-3 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض 51

4-4 حركة المقاصة بين المصارف 52

4-5 الانتشار المصرفي 52

4-6 مؤسسات الإقراض المتخصصة 53

4-7 بورصة فلسطين 53

صندوق 4: ميزان الاستثمارات الدولية في فلسطين 55

5- مؤشرات الاستثمار 56

5-1 تسجيل الشركات 56

5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية 58

5-3 استيراد الإسمنت 59

5-4 تسجيل السيارات 59

5-5 النشاط الفندقي 60

صندوق 5: تعديل آخر على قانون ضريبة الدخل وزارة المالية تعدل القانون مرة في كل سنة! 61

6- الأسعار والقوة الشرائية 62

6-1 أسعار المستهلك 62

6-2 أسعار المنتج والجملة 64

6-2-1 الرقم القياسي لأسعار الجملة 64

6-2-2 الرقم القياسي لأسعار المنتج 64

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 65

6-4 الأسعار والقوة الشرائية 65

صندوق 6: توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية 66

7- التجارة الخارجية 69

7-1 الميزان التجاري 69

7-2 ميزان المدفوعات 70

صندوق 7: صادرات الخدمات من فلسطين إلى إسرائيل تفوق الواردات بـــ 38 مليون دولار 71

8- البيئة التشريعية والقانونية 73

صندوق 8: الحركية الاجتماعية وتوزيع الدخل: تجارب دولية 74

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2013 76

الملخص التنفيذي

يتكون هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قسمين رئيسيين. يتناول القسم الأول التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية خلال العام 2013. ويقدم القسم الثاني المراجعة التقليدية للمراقب خلال الربع الرابع 2013 إلى جانب عرض ومراجعة للمتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال كامل العام 2013.

القسم الأول:
التطورات السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية : يراجع هذا القسم ويحلل مجمل التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العام 2013 وذلك وفق التقارير الصادرة عن الامم المتحدة، فيتناول النمو العالمي، الاقتصاد الأمريكي، اقتصادات منطقة اليورو، اقتصادات دول البريكس، اقتصاد اليابان، اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاقتصاد الإسرائيلي. كذلك يتناول أهم التطورات السياسية والتي كان لها أثر على الوضع الاقتصادي الفلسطيني.

القسم الثاني:
يراجع هذا القسم التطورات الربعية (الربع الرابع 2013) والسنوية (2013) التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني، ويتطرق إلى:

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 11,907مليون دولار خلال العام 2013 (أسعار 2010). كما بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2,855 دولار خلال العام. أما من ناحية الإنفاق فلقد بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2013 نحو 13,162 مليون دولار. أي أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10.5%. وتجدر الملاحظة أنه ليس بالإمكان إجراء مقارنة لنمو الناتج المحلي الإجمالي سنوية أو ربعية نظراً لأن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قام باستبدال سنة الأساس من 2004 إلى 2010 في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013.

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع في الربع الرابع إلى 893 ألف، بزيادة بمقدار 1.8% عن الربع المناظر 2012. وتوزع العاملون حسب مكان العمل على 60% في الضفة الغربية و28% في قطاع غزة، و12% في إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى 25.2% خلال الربع الرابع 2013 مقارنة مع 22.9% خلال الربع المناظر من العام 2012. من ناحية أخرى، طرأ ارتفاع على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بنحو 2.1%، وفي قطاع غزة بنحو 7.9%، وفي إسرائيل والمستوطنات بمقدار 2.2% بين الربعين الثالث والرابع 2013. على الصعيد السنوي، ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع 885 ألف عام 2013، بزيادة 3.1% عن العام 2012. وارتفع معدل البطالة في فلسطين من 23.0% خلال عام 2012 مقارنة مع 23.4% في عام 2013. من جهة أخرى، ارتفع متوسط الأجر اليومي بمقدار 4.4% في الأراضي الفلسطينية بين العامين. وجاء هذا نتيجة ارتفاع الأجر بمقدار 7% لعمال المستوطنات وانخفاضه في غزة بحوالي 2%.

المالية العامة: انخفض إجمالي الإيرادات العامة في الربع الرابع بنحو 5%مقارنة بالربع السابق. من جهة ثانية طرأ تراجع على إجمالي النفقات العامة بنحو 7.2%. أدى هذا إلى انخفاض العجز الكلي بمقدار 52%، إلى 569.4 مليون شيكل، وزيادة الفائض بعد المنح والمساعدات بمقدار 14%، إلى 385 مليون شيكل. على الصعيد السنوي، طرأ ارتفاع على إجمالي الإيرادات بمقدار 8.5% بين 2012 و2013 مقابل انخفاض إجمالي النفقات العامة بمقدار طفيف. هذا أدى إلى فائض في الموازنة الكلية بعد المساعدات بمقدار 933 مليون شيكل (على الأساس النقدي). ولقد تم استخدام جزء من الفائض على الأساس النقدي في تسديد ديون بمقدار 895 مليون للقطاع المصرفي، ولكن الموازنة راكمت نحو 1.7 مليار متأخرات خلال العام 2013 عند الحساب على أساس الالتزام

القطاع المصرفي: شهد إجمالي أصول المصارف خلال الربع الرابع من العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع الثالث، ليصل إلى حوالي 11.2 مليار دولار. وارتفعت التسهيلات الائتمانية بمقدار 1.7% خلال الربع مقابل ارتفاع

ودائع الجمهور بمقدار 1.5%. على الصعيد السنوي، شهد العام 2013 ارتفاعاً في إجمالي موجودات المصارف بنحو 11.4% مقارنة بالعام 2012. وجاء هذا نتيجة زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال العام 2013 بنحو 6.4%. بالمقابل ارتفعت ودائع الجمهور خلال العام 2013 بنسبة 11%عن العام السابق. كما ارتفعت أسعار فوائد الإقراض بأكثر مما ارتفعت أسعار فوائد الإيداع، وبلغت أرباح المصارف نحو 145 مليون دولار بزيادة بمقدار 17% عن العام السابق.

بورصة فلسطين: بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال العام 2013 نحو 203 مليون سهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 38% مقارنة مع العام السابق. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 341 مليون دولار في العام 2013، بارتفاع مقداره 25% عن العام السابق. وأغلق مؤشر القدس في نهاية العام 2013 عند 541.45 نقطة، متقدماً بـــ 63.86 نقطة عن إغلاق العام السابق.

مؤشرات الاستثمار: يلاحق "المراقب" ظروف الاستثمار في الأراضي الفلسطينية عبر أربعة مؤشرات، هي:

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2013 الماضي 281 شركة، بانخفاض 21 شركة مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع 9 شركات مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. على الصعيد السنوي، بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 1,172 شركة، وهذا أعلى بنسبة 10% (102 شركة) مقارنة مع العام 2012. وبلغت إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2013 حوالي 342 مليون دينار أردني. وهذا أقل بنسبة 46% مقارنة مع العام 2012.

رخص الأبنية واستيراد الاسمنت: شهد الربع الرابع من العام 2013 انخفاضاً في عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية بمقدار 3.7% مقارنة مع الربع الثالث. كما طرأ انخفاض في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 18.4% خلال نفس الفترة. على الصعيد السنوي، ارتفع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية وعدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال العام بمعدل 10% تقريباً. من جهة أخرى، ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2013 بمقدار 6% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. على الصعيد السنوي، شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 7.9% مقارنة بالعام 2012.

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2013 نحو 3,884، وهذا يشكل انخفاضاً مقداره 2.9% مقارنة مع الربع السابق من العام 2013، وارتفاع 19% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. على الصعيد السنوي، بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية للمرة الأولى خلال العام 2013 نحو 15 ألف سيارة، مسجلة ارتفاعاً بنحو 9.2% (1,292 سيارة).

النشاط الفندقي: بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 113 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2013 مقارنة مع 111 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام ذاته. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2013 ما مجموعه 191 ألف نزيل. أما على الصعيد السنوي، فلقد بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 113 فندقاً في العام 2013 مقارنة مع 98 فندقاً في العام 2012. وارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار14.2% خلال نفس الفترة. كما ارتفع عدد النزلاء بمقدار 4.3% بين العامين.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2013 حوالي 1,172 مليون دولار بارتفاع بمقدار 1.6% مقارنة مع الربع الثالث. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2013 فقد بلغت نحو 231.8 مليون دولار، بزيادة مقدارها 19% مقارنة بالربع السابق. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 940 مليون دولار خلال الربع الرابع 2013 وهذا أقل بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2013. من ناحية أخرى، ظهر فائض في ميزان تجارة الخدمات مقداره 4 مليون دولار. أما على الصعيد السنوي، فلقد بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال العام

2013 حوالي 4.6 مليار دولار. وبلغت الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة حوالي 839 مليون دولار. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 3.7 مليار دولار خلال العام 2013. من ناحية أخرى، ظهر عجز بسيط في ميزان تجارة الخدمات مقداره نصف مليون دولار. على ذلك فلقد بلغ عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات المرصودة 3,740 مليون دولار، وهذا يقل بنحو 3.5% عن العجز في الميزان في العام 2012.

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري للربع الرابع 2013 نحو 365.3 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعا بنسبة 44.6% عن الربع السابق. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي الذي وفر مبلغ 479.5 مليون دولار. على الصعيد السنوي، بلغ عجز الحساب الجاري نحو 1.3 مليار دولار خلال العام 2013. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 42.5% بالمقارنة مع العجز في العام 2012. جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 1.3 مليار دولار.

البيئة التشريعية والقانونية: بلغ عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية خلال العام 2013 الماضي 19 قرار بقانون. ويزيد هذا الرقم بمقدار 7 عن عدد القرارات بقانون التي أصدرها الرئيس في العام الذي سبقه 2012. وقد بلغ عدد القوانين بقرار ذات الأبعاد الاقتصادية- والتجارية منها 9 قوانين بقرار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب 8 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

ارتفاع قيمة الشيكل: الأسباب والتبعات ومحاولات بنك إسرائيل للسيطرة: يتناول هذا الصندوق بالتحليل أسباب الارتفاع في قيمة الشيكل تجاه الدولار، وأثار هذا على الاقتصاد الإسرائيلي والجهود التي يبذلها بنك إسرائيل للحد من هذا الارتفاع. كما يحلل الصندوق الأسباب التي تحول دون نجاح البنك في جهده هذا. أخيراً، يتطرق الصندوق إلى تبعات ارتفاع قيمة الشيكل على الاقتصاد الفلسطيني.

مساعدات التطوير الرسمية للأراضي الفلسطينية: يدرس هذا الصندوق إجمالي مساعدات التطوير الرسمية (ODA) للأراضي الفلسطينية على أساس الإحصاءات الدولية التي تصدرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتشير الأرقام إلى أن إجمالي مساعدات التطوير التي حصلت عليها الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1993- 2012 بلغت 21.5 مليار دولار، وأن حصة الفرد من المساعدات في فلسطين هي من بين الأعلى في العالم(495 دولار للفرد في العام 2012).

الموازنات الحكومية 2013 و2014: تواضع في الطموح وتواضع أكثر في الأداء: يحلل هذا الصندوق الأداء الفعلي لموازنة الحكومة الفلسطينية خلال العام 2013 مقارنة بمشروع الموازنة، ويحلل النجاحات والإخفاقات التي ظهرت في التطبيق العملي. كما يدرس الصندوق مشروع الموازنة للعام 2014 الذي تقدمت به الحكومة وتم إقراره في شهر آذار الماضي.

ميزان الاستثمارات الدولية في فلسطين (IIP): يتناول هذا الصندوق بالتحليل أرقام ميزان الاستثمارات الدولية الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للمرة الأولى للأراضي الفلسطينية. ويقيس هذا الميزان مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي. ولقد بلغ إجمالي أصول فلسطين في الخارج 6.1 مليار دولار نهاية العام 2013، مقابل إجمالي خصوم بمقدار 4.9 مليار.

تعديل آخر على قانون ضريبة الدخل: يعرض هذا الصندوق مواد القرار بقانون الذي صدر في شهر آذار والذي تم بموجبه تعديل قانون ضرائب الدخل في الأراضي الفلسطينية. ويشير الصندوق إلى أن قانون ضرائب الدخل تم تعديله سبع مرات خلال السنوات السبع الماضية. ويؤكد الصندوق على مساوئ وتبعات التعديل المتكرر على هيبة القانون ذاته وعلى درجة التزام المواطنين به.

توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية: يتناول هذا الصندوق موضوع توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية كطريق بديل لدراسة توزيع الدخل بين السكان. ويقدم الصندوق عرضاً سريعاً لتقنيات دراسة توزيع الدخل (منحنى

لورنز ومعامل جيني). ويتوصل إلى أن أغنى 20% من العائلات الفلسطينية تستهلك أكثر من ثلثي إجمالي الاستهلاك في البلاد. كما يتوصل إلى أن توزيع الاستهلاك أكثر عدالة في قطاع غزة منه في الضفة الغربية.

صادرات الخدمات من فلسطين إلى إسرائيل تفوق الواردات بمقدار 38 مليون دولار: من الملفت للنظر أن تجارة الخدمات بين فلسطين وإسرائيل شهدت فائضاً لصالح فلسطين في معظم السنوات الماضية. يدرس هذا الصندوق تحولات تجارة الخدمات، ونوعية الخدمات التي يتم تصديرها وتحقيق الفائض فيها.

الحركية الاجتماعية وتوزيع الدخل – تجارب دولية: يدرس هذا الصندوق موضوع "الحركية الاجتماعية"، أي الفرص المتاحة أمام الفرد للانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أعلى، في الدول المختلفة. وينقل الصندوق نتائج دراسة ضخمة تمت مؤخراً تقول بأنه على العكس من الانطباع العام بأن أمريكا هي بلد الفرص المفتوحة والحركية الاجتماعية الأعلى، فإن الحركية الاجتماعية في دول شمال أوروبا أعلى. ويتناول الصندوق أسباب المفارقة التي عالجتها الدراسة المذكورة والمتمثلة بثبات الحركية الاجتماعية في أمريكا على الرغم من التحيز الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة في توزيع الدخل خلال نفس الفترة.

I- أداء الاقتصاد العالمي خلال العام 2013

1- أداء الاقتصاد العالمي خلال العام 2013

حقق الاقتصاد العالمي خلال العام 2013 نموا ضعيفا بلغ 2,1%، وجاء هذا النمو أقل من المعدل المتوقع (2,4%) الذي حددته الأمم المتحدة في تقريرها حول "*آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2013*"[1]. ويشير التقرير إلى التحسنات التي تحققت في بعض المناطق والدول. فاقتصاد منطقة اليورو عاد إلى النهوض بعد معاناته من ركود طويل، وعاد الاقتصاد الأمريكي إلى التعافي البطيء. كما تحسن أداء بعض الاقتصادات الناشئة، حيث خرجت الصين من حالة تباطئ النمو التي شهدتها في اعقاب الأزمة المالية 2008، وتوقع التقرير أن تشهد الصين تسارعا في نمو اقتصدها خلال العام المقبل. وتشير بيانات صندوق النقد الدولى حول التغيرات في حصص الدول والمجموعات الإقتصادية الكبرى في الإقتصاد العالمي خلال العام 2013 بالمقارنة مع العام 2012 الى ازدياد حصة الصين من 11,4% الى 12,4% عام 2013، مما عزز حصة دول البريكس مجتمعة بارتفاع حصتها من 20.4% الى 21,3%. أما حصة الإقتصاد الأمريكي فقد تعززت بشكل طفيف حيث ارتفعت من 22,5% الى 22,7%، وارتفعت حصة الإتحاد الأوربي من 16,9% الى 17,2%، بينما تراجعت حصة اليابان من 8,2% الى 6,6%[3].

أما من ناحية التضخم فقد استمر مكبوحا خلال العام 2013. ويعود ذلك جزئياً الى وجود طاقات إنتاجية فائضة، ومعدلات بطالة مرتفعة، وسياسات تقشف، وتقلص المديونية المالية في الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية. وتشكل مشكلة البطالة أحد أهم التحديات الأساسية أمام سكان العالم. فاقتصاديات دول منطقة اليورو وبالأخص اليونان وإسبانيا لا تزال تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، وصلت إلى 27%، وتركزت في أوساط الشباب حيث وصلت نسبة البطالة في اوساطهم 50%. وشهدت مستويات البطالة في أمريكا انخاضا ضئيلا، ولكنها ظلت مرتفعة نسبيا. اما في الاقتصاديات النامية والناشئة، فقد كان الوضع مختلطا، فبعض الدول تعاني من معدلات بطالة هيكلية مرتفعة، خاصة في أوساط الشباب. وتعاني دول أخرى من ارتفاع معدلات التوظيف في القطاع غير المنظم، ومن ازدياد الفجوة في الأجور ما بين الذكور والإناث.

أما بالنسبة لوضع التجارة الدولية خلال العام 2013 فيشير التقرير المذكور أعلاه الى انخفاض التجارة الدولية في السلع خلال العام 2013، حيث انخفض معدل النمو في حجم الصادرات في العالم من 3.1% في العام 2012 إلى 2.3% خلال العام 2013. وشهدت أسعار السلع اتجاهات مختلفة خلال العام 2013. فقد شهدت أسعار الغذاء انخفاضاً تدريجياً، ويعود ذلك إلى المحصول الجيد بصورة تفوق المتوقع في المحاصيل الأساسية. كما أدت مرونة الطلب، ووفرة العرض، والمخزون المرتفع الى انخفاض أسعار المعادن الأساسية. وشهدت أسعار النفط تذبذباً كبيرا خلال العام كذلك، كنتيجة لعوامل جيوسياسية مختلفة. وسنقدم عرضا مقتضبا عن أداء اقتصاد بعض الدول والمجموعات الإقتصادية الرئيسية:

1-1 الاقتصاد الأمريكي

شهد الاقتصاد الأمريكي خلال العام 2013 تباطؤاً في النمو بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي للعام 2013 نحو 15,790 مليار دولار، مقارنة مع 15,470.7 مليار دولار عام 2012. أي أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض إلى 2% خلال العام 2013 مقارنة مع 2.8% في العام 2012.

كذلك، انخفض العجز في الحساب الجاري، والذي يعكس حصيلة موازين التبادل التجاري من السلع والخدمات، وحركة دخل عناصر الإنتاج مع الخارج، وحركة التحويلات الجارية ما بين الولايات المتحدة وبقية العالم إلى 94.8 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2013، مقارنة مع 96.6 مليار دولار خلال الربع الثاني من نفس العام[4]. ويمثل العجز خلال الربع الثالث 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وهذه اخفض نسبة له منذ الربع الأول عام 1998.

1 *World Economic Situation and Prospects 2013* (United Nations publication, Sales No. E.13.II.C.2), available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/wesp2013.pdf.

2 *World Economic Situation and Prospects 2014 (*United Nations publication),

3 http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/index.aspx

4 http://www.bea.gov/newsreleases/international/transactions/2013/pdf/trans313_fax.pdf

ويعزى هذا الانخفاض في العجز إلى حصيلة فائض موازين دخل عناصر الإنتاج من الخارج الذي ارتفع إلى 60 مليار دولار خلال الربع الثالث من العام 2013، مقارنة مع 56 مليار دولار في الربع السابق له[5]، وفائض التحويلات الجارية أحادية الجانب، وفائض ميزان التجارة بالخدمات الذي ارتفع من 206.8 مليار دولار عام 2012 إلى 229 مليار دولار عام 2013[6]. أما الميزان التجاري السلعي فقد انخفض العجز فيه من 741.5 مليار دولار خلال العام 2012 إلى 703.9 مليار دولار عام 2013.

بالنسبة لوضع الميزان التجاري، فقد انخفض العجز في الميزان التجاري الأمريكي للسلع والخدمات من 534.7 مليار دولار خلال العام 2012 إلى 474.9 مليار دولار عام 2013. كذلك، بلغت نسبة العجز في ميزان التجارة بالسلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 2.8% عام 2013 مقارنة مع 3.3% لعام 2012.

أما بالنسبة إلى التضخم في الاقتصاد الاميركي فقد بلغ 1.5% خلال العام 2013[7]. من ناحية سوق العمل، فقد هبط معدل البطالة بشكل طفيف الى 7.35% خلال العام 2013، مقارنة مع 8.07 للعام 2012[8].

هذا وبلغ مؤشر ثقة المستهلك الأمريكي 77.5 نقطة في شهر كانون ثاني عام 2013 مقارنة مع 64.6 نقطة في الشهر المناظر من العام السابق[9]. ويعكس هذا المؤشر تحسن مستوى ثقة المواطنين بالاقتصاد وتوقعاتهم المستقبلية من خلال سلوكهم في الاستهلاك والادخار.

1-2 اقتصاد منطقة اليورو

ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادي في منطقة اليورو خلال شهر تشرين الثاني من العام 2013 بمقدار0.8 نقطة حيث وصل 98.5. وكان هذا الارتفاع في مؤشر الثقة الاقتصادي مدفوع بزيادة الثقة في قطاعي الخدمات والصناعة. من ناحية أخرى، انخفضت الثقة لدى المستهلكين في قطاع الإنشاءات، وبقيت ثابتة في قطاع تجارة التجزئة. وتفاوت التغير في مؤشر الثقة الاقتصادي في الاقتصاديات الخمس الكبرى في منطقة اليورو، حيث ارتفع في ايطاليا بـــ (1.9) نقطة، وفي اسبانيا (1.4) نقطة، وفي هولندا (1.3) نقطة، وفي ألمانيا (0.8) نقطة، بينما تراجع في فرنسا بـــ (−0.9) نقطة[10].

هذا ولا يزال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول اليورو سالباً، حيث بلغ (−0.5%) خلال العام 2013 وهو في تحسن طفيف عن العام السابق حيث بلغ (−0.7%)[11]. ويعود البطء في النمو إلى عدة عوامل منها برامج التقشف الحكومي، بقاء الطلب المحلي منخفضاً، وتباطئ الطلب الخارجي. كما بقيت سياسات الإقراض مقيدة، خاصة للمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة في عدة بلدان من المنطقة. وكانت أقل نسبة نمو في إيطاليا حيث بلغت −1.8% وهي أفضل من العام 2012 حيث بلغ النمو −2.5%[12]. أما بالنسبة للأسعار خلال العام فقد انخفض معدل التضخم السنوي لعام 2013 لجميع دول الاتحاد الأوروبي حيث وصل 1.5% مقارنة مع 2.6% للعام 2012[13]. كما انخفض معدل البطالة السنوي للعام 2013 في دول منطقة اليورو إلى 10.89%[14] مقارنة مع 11.39% للعام[15] 2012. أما وضع التبادل التجاري لدول منطقة اليورو خلال العام 2013 فقد حقق ميزان تجارة السلع والخدمات فائضاً مقداره 153.8 مليار يورو مقارنة مع 97.7 مليار يورو خلال العام 2012[16].

1-3 اقتصادات دول البريكس

يبين الجدول أدناه أن بعض دول البريكس شهدت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة خلال العام 2013 أعلى منه في العام 2012 مثل؛ البرازيل والهند. بينما شهدت

5 http://www.bea.gov/scb/pdf/2014/01%20January/0114_quarterly_international_transactions.pdf
6 http://www.bea.gov/newsreleases/international/trade/tradannualhighlights.pdf
7 http://www.inflation.eu/inflation-rates/united-states/historic-inflation/cpi-inflation-united-states-2013.aspx
8 http://data.bls.gov/timeseries/LNS14000000
9 http://future.aae.wisc.edu/data/monthly_values/by_area/998?area=US

10 http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-1180_en.htm
11 http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tec00115
12 مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي،2014.
13 http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do;jsessionid=9ea7d07d30e351e2f666af9b4cfda557d5cd_1151a1fd.e34OaN8PchaTby0Lc3aNchuMcheQe0
14 http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do;jsessionid=9ea7d07d30e351e2f666af9b4cfda557d5cd1151_a1fd.e34OaN8PchaTby0Lc3aNchuMcheQe0
15 http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do
16 http://www.tradingeconomics.com/articles/02142014101159.htm

دول مثل روسيا وجنوب إفريقيا مستويات نمو خلال العام 2013 أقل من العام السابق. هذا وبقي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً في الصين. أما بالنسبة لوضع أسعار المستهلك في دول البريكس فقد ارتفع معدل التضخم السنوي في أسعار المستهلك في روسيا من 5.06%[17] خلال العام 2012 إلى 6.77%[18] خلال العام 2013. وينطبق الأمر على البرازيل حيث شهد معدل التضخم فيها ارتفاعاً من 5.84% خلال العام 2012 إلى 5.91% خلال العام 2013[19]. على عكس ذلك الصين، والتي انخفض معدل ارتفاع أسعار المستهلك فيها من 2.62% في العام 2012 إلى 2.57% خلال العام 2013[20]. وانخفض هذا المعدل كذلك في دولة جنوب إفريقيا من 5,71% عام 2012 إلى 5.30% خلال العام 2013[21]. اما الهند، التي شهدت معدل تضخم بلغ 11.17% عام 2012، فقد شهد معدل التضخم فيها انخفاضا بمقدار 2.04 نقطة، حيث هبط الى 9,13% خلال عام 2013[22].

النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2013

الدولة	2012 (%)	2013 (%)
الصين	7.7	7.7
روسيا	3.4	1.5
البرازيل	1.0	2.3
الهند	3.2	4.4
جنوب أفريقيا	2.5	1.8

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2014.

أما بالنسبة لإحصاءات التجارة الخارجية في بعض دول البريكس، فمثلاً، شهد الفائض في الميزان التجاري الروسي عدة ارتفاعات وانخفاضات خلال العام 2013[23]. واختتمت روسيا العام 2013 بفائض في ميزانها التجاري بلغ 15.79 مليار دولار، وهو مستوىً أقل من فائض السنوات السابقة. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع قيمة الواردات بمقدار 33.36 مليار دولار، أي بزيادة سنوية بنسبة 4.2%، مقابل ارتفاع قيمة صادراتها بمعدل 1.9% خلال العام 2013[24]. أما الصين فقد ارتفع فائض ميزانها التجاري إلى 260 مليار دولار. وتحقق ذلك بفضل ارتفاع صادراتها التي ارتفعت بنسبة 4,2% في الشهر الأخير من العام 2013 بالمقارنة مع الشهر الأخير من عام 2012. أما وارداتها فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 3,8% خلال الشهر الأخير من عام 2013 مقارنة مع بداية العام، وبلغت 182 مليار دولار[25].

1-4 اقتصاد اليابان

كان من المتوقع لليابان أن تحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 1.9% كنتيجة للسياسات التوسعية التي تتبعها.[26] ولكن معدل النمو المتحقق بلغ 1.5% خلال العام 2013 مقارنة مع 1.4% خلال العام 2012. كما بلغ معدل التضخم في اليابان خلال العام 2013 ما نسبته 0.36% وهذا المعدل يفوق معدل التضخم في العام 2012 الذي كان سالبا حيث بلغ –0,03%[27]. كما انخفض معدل البطالة في العام 2013 في اليابان إلى 4,025% بالمقارنة مع 4,342% عام 2012[28].

17 http://www.inflation.eu/inflation-rates/russia/historic-inflation/cpi-inflation-russia-2012.aspx
18 http://www.inflation.eu/inflation-rates/russia/historic-inflation/cpi-inflation-russia-2013.aspx
19 http://www.inflation.eu/inflation-rates/brazil/historic-inflation/cpi-inflation-brazil.aspx
20 http://www.inflation.eu/inflation-rates/china/historic-inflation/cpi-inflation-china.aspx
21 http://www.inflation.eu/inflation-rates/south-africa/historic-inflation/cpi-inflation-south-africa.aspx
23 http://www.tradingeconomics.com/articles/02112014151040.htm 8/4/2014
24 http://www.tradingeconomics.com/articles/02112014151040.htm8/4/2014
25 http://www.tradingeconomics.com/articles/01102014091841.htm
26 World Economic Situation and Prospects, 2014, United Nations. http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/wesp2014.pdf
27 http://www.inflation.eu/inflation-rates/japan/historic-inflation/cpi-inflation-japan.aspx
28 http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/weorept.aspx?sy=2012&ey=2013&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=65&pr1.y=10&c=158&s=LUR&grp=0&a=

1-5 اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

واصل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام تباطؤه للسنة الثالثة على التوالي، حيث تراجع من 4% عام 2012 الى 2,2% في عام 2013. وشمل تراجع النمو الاقتصادي جميع الدول بما فيها الدول النفطية التي تراجع فيها النمو من 6.3% عام 2012 إلى 2.6% عام 2013، وفي الدول غير النفطية من 3% إلى 1% لنفس الفترة. وشهدت المنطقة تحويلات مالية غير مسبوقة خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث تعهدت دول مجلس التعاون (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر) بدعم قدره 21.5 مليار دولار ما بين 2011 وآب 2013 للدول في مرحلة الانتقال، وحازت مصر على نصف هذا المبلغ تقريبا.[29]

ظلت اقتصاديات الدول المستوردة للنفط (مصر، تونس، لبنان، الأردن) هشة رغم توقعات البنك الدولي بزيادة معدلات نموها خلال السنوات القادمة بفضل الدعم من دول الخليج، كما أن تونس ستستفيد من الانتعاش في منطقة اليورو. ولكن يستمر التوتر السياسي والاجتماعي في تشكيل مصدر رئيسي للمخاطر، وارتفاع المديونية وعجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، مما سيبقي تلك الدول معرضة للهزات الداخلية والخارجية.

من المتوقع أن تؤدي التحولات الإيجابية في الواقع السياسي خلال العام 2013 في دول التحول الى تحسن أداء تلك الاقتصادات في حال باشرت تلك الدول في تطبيق إصلاحات جدية. فإقرار الدستور في تونس، الذي يحمي الحريات الأساسية، والحوار الوطني الشامل في اليمن الهادف الى الوصول الى اتفاق على رؤية لمستقبل البلد، وإقرار الدستور في مصر، تشكل خطوات هامة على طريق ترسيخ شرعية ستساعد في تحقيق الإستقرار المنشود، ودفع التحول الديموقراطي والتنمية فيها.

ازمة البطالة

تعاني دول المنطقة من معدلات بطالة مرتفعة منذ فترة طويلة، ومن تدني نسبة المشاركة في سوق العمل، وخصوصا مشاركة المرأة، كما تعاني من تدني القدرات على فتح فرص عمل جديدة. بلغت نسبة البطالة في المنطقة ككل حوالي 11%، وهي تصل بين الشباب دون الـ 24 سنة الى 50% في اليمن وليبيا، و40% في فلسطين. كما تعاني دول المنطقة من تفشي الفساد، الذي يبدد موارد طائلة، ويزعزع شرعية المؤسسات الحكومية. خلقت المنطقة 3.5 فرصة عمل سنويا قبل ثورات الربيع العربي في 2011، وحققت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5%. ولكن هذا المستوى لم يكن كافيا لتشغيل الداخلين الى سوق العمل سنويا.[30]

عجز الموازنة

انخفض فائض الموازنة لمنطقة المينا من 4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013. وتراجع فائض الموازنة في دول مجلس التعاون الخليجي من 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.2% لنفس الفترة. اما معظم الدول غير النفطية والنفطية خارج مجلس التعاون فقد شهدت زيادة في عجز موازناتها، واحتلت المرتبة الأولى الأردن (15.3%)، ثم فلسطين (13.9%)، ثم مصر (13.7%)، ثم لبنان (9.5%)، ثم ليبيا (8.4%)، ومن ثم اليمن (7.9%). وأما دول الفائض فكانت كما يلي: الكويت (25.4%)، قطر (11%)، السعودية (7.1%)، والإمارات (7%). وحققت البحرين عجزا مقداره 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي.[31]

الميزان الجاري

كما شهدت دول المجموعة تراجعاً في ميزانها الجاري، وانخفض فائض الميزان في الدول غير النفطية من فائض بنسبة 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى فائض بنسبة 2.4% عام 2012 وإلى عجز بلغ 1.9% عام 2013. أما الدول النفطية النامية (ليبيا، العراق، الجزائر، اليمن) فقد شهدت تراجعا في الفائض من 9.3% إلى 0.1% عام 2013، وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي تراجعا في الفائض من 20.4% عام 2012 إلى 17.9% عام 2013. واصبحت فلسطين صاحبة أعلى نسبة عجز في الميزان الجاري الى الناتج المحلي لإجمالي الذي بلغ 29.5% عام

[29] World Bank report on Middle East and North Africa " Harnessing the Global Recovery: A Tough Road Ahead"

[30] Ibid,5

[31] Ibid, 12

2013، تليها جيبوتي 13.1%، ثم الأردن 10.6%، ثم المغرب 8.7%.[32]

التضخم

على عكس اتجاهات التغير في معدلات التضخم في الاقتصاد العالمي، شهدت المنطقة معدلات تضخم مرتفعة بلغت 5.9% عام 2013، وهو أقل بـــ 0.3 نقطة مئوية بالمقارنة مع عام 2012. وسجلت معدلات التضخم في الدول غير النفطية معدلات قياسية بلغت 7% عام 2013، بينما سجل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي 3.1%.[33]

ما زالت دول المينا مثقلة بأعباء الدعم الحكومي للطاقة والغذاء، والذي يعود بالفائدة على الشرائح الغنية أكثر من الشرائح الفقيرة حسب دراسات البنك الدولي. وأدى هذا الدعم الى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، وباتت مصر وتونس تستطيع تغطية وارداتها لـــ4 أشهر فقط، بينما تستطيع اليمن تغطية وارداتها لـــ3 أشهر فقط، وإنخفضت احتياطات لبنان الخارجية إلى 22 مليار دولار. ومن غير المستبعد أن تتأثر المنطقة بشكل ملحوظ في حال تفاقم أزمة أوكرانيا. فدولتي روسيا وأكرانيا من أكبر مصدري القمح إلى دول المنطقة. فأكثر من 50% من صادرات القمح الروسي تذهب إلى مصر، لبنان، الأردن، واليمن. وتعتمد تلك الدول أيضا بنسبة 50% على استيراد القمح والذرة الصفراء من أكرانيا. ففي أعقاب الأزمة ارتفعت أسعار القمح والذرة الصفراء بنسبة 6.4%. كما أن روسيا تنتج وتصدر 13% من النفط الخام، وأي تراجع في إنتاجها وصادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار النفط، الأمر الذي سيؤثر سلبا على الدول المستوردة للنفط، بينما سيزيد من دخل الدول النفطية.[34]

1-6 أداء الاقتصاد الإسرائيلي

حقق الإقتصاد الإسرائيلي نموا بنسبة 3,3% خلال العام 2013، أي بمعدل يفوق معدلات نمو الإقتصادات المتقدمة، ولكنه أقل من معدلات نمو الإقتصادات الناشئة والنامية. كما ان ما تحقق خلال العام 2013 يقل عن معدلات نمو الإقتصاد الإسرائيلي الحقيقية خلال الأعوام 2010-2012، بالرغم من بدأ انتاج الغاز الطبيعي خلال العام 2013 الذي ساهم بشكل ملحوظ في هذا النمو. ويرجع تباطئ نمو الإقتصاد الإسرائيلي الى تباطؤ نمو الصادرات الإسرائيلية وسياسة تخفيض عجز الموازنة، وتراجع نمو قطاع الإنشاءات (التقرير السنوي للبنك المركزي الإسرائيلي لعام 2013[35]). ويرجع تباطؤ التصدير الى عاملين: تباطؤ نمو التجارة الدولية وارتفاع سعر صرف الشيكل، الذي كان تأثيره كبيراً على صادرات السلع، بينما لم يؤثر على صادرات الخدمات التي واصلت الإرتفاع.

وبالرغم من تباطؤ نمو الصادرات حافظت إسرائيل على بقاء ميزانها الجاري موجبا خلال العام 2013 حتى في حال عدم اخذ صادرات الغاز الطبيعي بالاعتبار، وتحقق ذلك بسبب انخفاض الواردات الناجم عن انخفاض نمو الاستثمارات فيها. ومن الملفت للإنتباه ان المؤشرات الكلية السلبية واكبها انخفاض في نسبة البطالة من 6.9% عام 2012 الى 6.2% عام 2013. ويرجع ذلك الى زيادة التشغيل في قطاع الخدمات الحكومية، خصوصا في قطاعي التعليم والعناية الصحية، وبسبب انخفاض البطالة الإحتكاكية والبنيوية الناجم عن زيادة كفاءة خدمات التوظيف لملأ الوظائف الشاغرة من الباحثين عن عمل بسرعة.

وبخصوص التضخم، فقد بلغت نسبته 1.8% خلال العام 2013، وهو معدل قريب جدا من المستهدف، ولكنه كان متفاوتا، حيث شهد انخاضا كبيرا خلال النصف الأول من السنة، وعاود الإرتفاع في النصف الثاني تحت تأثير الارتفاعات في اسعار المساكن، والأغذية، والكهرباء. ورغم ارتفاع أسعار المساكن في عام 2013 بنسبة 6%، فقد كان هذا ارتفاع أقل من السنوات السابقة 2008-2012، التي سجلت ارتفاعا بلغ 60%. وشهد العام 2013 ارتفاعا في قروض الرهن العقاري الجديدة، مما رفع المخاطر على البنوك، واجبر البنك المركزي الإسرائيلي على اتخاذ اجراءات وقائية لتقليص تلك المخاطر.

في ضوء ضعف الطلب، وغياب الضغوط التضخمية، تركزت السياسة النقدية الإسرائيلية خلال العام 2013 على دعم النمو الإقتصادي، وتحقيق الإستقرار المالي. ولجأ بنك

[32] Ibid, 13
[33] Ibid,15
[34] Ibid,4

[35] http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/2014-3-31-2013%20Annual%20report%20press%20conference.pdf

اسرائيل الى تخفيض سعر الفائدة ثلاث مرات حيث وصل في نهاية العام 1%. واستأنف البنك المركزي شراء الدولار خلال العام في اطار سياسته المتبعة منذ عام 2009 التي تسمح للبنك بالتدخل في سعر الصرف عندما تصبح تقلباته غير منسجمة مع قوى الإقتصاد الحقيقية. ومن المعروف ان تلك الإجراءات تسعى الى إضعاف سعر صرف الشيكل لدعم الصادرات، وحماية قطاعات إحلال الواردات التي تحتل مكانة هامة جدا في الإنتاج والتشغيل.

اما السياسة المالية الإسرائيلية فقد ركزت على تخفيض عجز الموازنة من خلال زيادة الضرائب، وتخفيض برامج الإنفاق الاجتماعي. وتمكنت حكومة اسرائيل من تخفيض عجز الموازنة من 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 الى 3.1% عام 2013. وانعكس ذلك على نسبة الدين العام التي هبطت من 68,2% في عام 2012 الى 67,4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013.

يحدد التقرير المذكور (البنك المركزي الإسرائيلي 2013) التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير في مواصلة دعم نمو النشاط الإقتصادي، وبوجه خاص مواجهة الآثار السلبية على الصادرات الإسرائيلية، بسبب النمو المتواضع في الإقتصاد العالمي والمستوى المتدني لسعر الفائدة، مع الحفاظ على الإستقرار المالي وتخفيض عجز الموازنة. اما على المدى الطويل، حدد التقرير ابرز التحديات في تحقيق النمو المستدام والشامل من خلال زيادة الإنتاجية، التي هي أقل من المستويات العالمية، وزيادة ادماج ومشاركة الشرائح والمجموعات السكانية ذات المشاركة الإقتصادية المتدنية، الى جانب تعميم فوائد النمو لتصل الى أكبر نسبة من السكان.

1-7 البيئة السياسية لتطور الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013

استمر تؤثر الإقتصاد الفلسطيني بالإحتلال الإسرائيلي الكولونيالي الإستيطاني، الذي يواصل سيطرة أجهزته ومستوطنيه على معظم مصادر الإقتصاد الفلسطيني الطبيعية والإقتصادية، وبمواصلة سياساته وإجراءاته المعادية والمحبطة للتنمية الفلسطينية. كما تأثر المناخ الإستثماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة باستمرار تعثر المفاوضات وباستمرار الإنقسام، وتراكم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية أيضا. وسنحاول توضيح نتائج تأثير هذا العوامل السلبية، والمساعي المتمثلة بالمبادرات الوطنية والدولية الهادفة الى مواجهتها.

استمرار الإحتلال الإسرائيلي:

يشكل الإحتلال الأجنبي، مهما كان طابعه ومكانه، مصدرا رئيسيا لترسيخ عدم الإستقرار وزيادة المخاطر، وهو بذلك يحبط الإستثمار والتنمية ويحول دون تحقيق التطور المستدام. ولكن مخاطر الإحتلال الإسرائيلي، بطابعه الإستعماري الإستيطاني، الذي يعمل على إقتلاع الشعب الفلسطيني من ارضه وسلب مصادره الطبيعية والإقتصادية، تتجاوز موضوع إحباط التنمية وإعاقتها. فوجود الإحتلال الاستيطاني المستمر منذ 46 سنة على الأراضي الفلسطينية وضع الشعب الفلسطيني امام تحديات وجودية، تستوجب منه مواصلة الصمود والمواجهة الدائمة للإحتلال، وعلى جميع جبهات العمل السياسي والإقتصادي والإجتماعي للفوز بحريته واستقلاله وتحقيق حقه في تقرير مصيره في دولة فلسطين المستقلة. وفرض هذا الواقع الأليم على الشعب الفلسطيني تحمل اعباء الإحتلال الهائلة، فإن من حقه ان يحصل على المساعدة من اشقاءه العرب، ومن كل الدول الداعمة لحرية الشعوب ومن المؤسسات الدولية المسؤولة عن تحقيق العدالة والسلام في العالم، وخصوصا مؤسسات الأمم المتحدة.

قدم الشعب الفلسطيني تنازلات تاريخية لتحقيق السلام مع اسرائيل، السلام الذي ينهي الإحتلال الإسرائيلي واقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967. وبات من الواضح الآن ان الآلية التي وضعت لمفاوضات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991 فشلت حتى الآن في الوصول الى السلام المنشود. فقد انطلقت المفاوضات من افتراضين رئيسيين: الأول ان اسرائيل راغبة ومستعدة لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام 1967، والثاني ان الإدارة الأمريكية، راعي العملية، ستعمل بكل نزاهة وجدية لإنجاح المفاوضات. وقد بينت تجربة المفاوضات المستمرة منذ مؤتمر السلام في مدريد في نوفمبر 1991 ان حكومات إسرائيل المتعاقبة لا ترغب بإنهاء احتلالها وفق القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية

للامم المتحدة، وأن الإدارة الأمريكية غير راغبة في الضغط على اسرائيل للالتزام بتطبيق تلك القرارات. من هنا بات لجوء القيادة الفلسطينية الى مؤسسات الأمم المتحدة الطريق المنطقي لمتابعة تحقيق الحقوق الفلسطينية كما عرفتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذا يعني أن مواصلة التفاوض مع حكومة إسرائيل وفق نفس الآلية السابقة ليس له جدوى، وأن القيادة الفلسطينية ستكون امام مرحلة جديدة من المواجهة الدبلوماسية في المنابر الدولية، والمواجهة الشعبية في مواجهة إجراءات الإحتلال وسياساته. وتتطلب هذه المواجهة مشاركة شعبية شاملة ومنضبطة بقيادة واعية تحاصر إسرائيل وتشل قدرتها على تكرار ما قامت به خلال العام 2002 وما بعده. وهذا يستوجب رؤية وطنية تحظى بإجماع وإلتزام كافة القوى السياسية.

انحسار مصادر نمو الإقتصاد الفلسطيني:

تواصل سلطات الإحتلال اعمال اقصاء المواطنين الفلسطينيين عن استغلال أراضيهم ومياههم والأماكن السياحية والأثرية الواقعة في المنطقة المسماة (منطقة ج) في الإتفاقية الانتقالية المؤقتة، والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية. وتشمل المنطقة ج معظم اراضي غور الأردن التي تشكل سلة الغذاء للاقتصاد الفلسطيني، وتشمل منطقة البحر الميت التي تشكل مصدرا لأهم المصادر المعدنية ووجهة سياحية متميزة. وقد بين تقرير البنك الدولي (المنطقة ج ومستقبل الإقتصاد الفلسطيني 2013) أن الفلسطينيون يستطيعون زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـــ 3,4 مليار دولار سنوياً في حال فتح امامهم المجال لاستخدام مصادرهم في المنطقة ج.

كما واصلت سلطات الإحتلال اجراءات تهميش القدس الشرقية وإقصائها عن الضفة الغربية كليا، وحرمان الفلسطينيين من اهم كنوزهم الحضارية والدينية والثقافية، ومن ابرز وجهة للسياحة العالمية. هذا بالإضافة الى أن اقصاء القدس الشرقية، وما تمثله كمركز للخدمات التعليمية والصحية والإقتصادية للشعب الفلسطيني، ادى الى إقتطاع ما لا يقل عن 15% من الإقتصاد الفلسطيني.

إضافة الى ذلك واصلت سلطات الإحتلال لسياساتها وإجراءاتها العدائية الهادفة الى احباط التنمية، وخصوصا بعد العام 1999، لتقييد قدرة الفلسطينيين على استغلال المصادر المحدودة والهامش الضيق للتنمية الذي حصلوا عليه في الإتفاقية الإنتقالية. وتشمل تلك السياسات والإجراءات سلسلة طويلة ومترابطة تشتمل على سبيل المثال لا الحصر على إجراءات الإغلاق من خلال مئات العوائق على حركة النقل والتنقل في الضفة الغربية، وبينها وبين قطاع غزة، وتعقيدات السفر والتجارة عبر المعابر الحدودية مع الأردن ومصر وفي الموانئ والمطارات الإسرائيلية، ومعابر التجارة عبر جدار الفصل العنصري، وعدم منح التراخيص لشق وتأهيل الطرق، وتمديدات شبكات الكهرباء، والمياه، والإتصالات، وحجز الترددات للإتصالات الخلوية، ومنع استخدام الأراضي في المنطقة ج لإقامة منشآت لتجميع ومعالجة النفايات وغيرها.

استمرار الانقسام السياسي

ادى الإنقسام السياسي الى خسائر كبيرة في الأرواح والجهود والمصادر، إضافة الى تأثيره السلبي على المعنويات، واستخدامه بشكل بشع من حكومة الإحتلال وآخرين للمس بمصداقية المشروع الوطني. وبين الإنقسام ان الصراع على السلطة في ظروف الإحتلال يدل على عبثية المتسببين به. وقد آن الأوان لإنهائه لمجابهة المخاطر المصيرية المحدقة بالمشروع الوطني. وعلى الصعيد الإقتصادي والتنموي، ساهم الإنقسام في إضعاف وتشويه إقتصاد قطاع غزة، ومواصلة حصاره من إسرائيل ومواصلة الاعتداءات عليه. كما فاقم من عجز موازنة السلطة الفلسطينية، وزاد من اعتمادها على المساعدات الخارجية. كما زاد الإنقسام من مخاطر النشاط الإقتصادي، خصوصا في قطاع غزة، ومن تفاقم البطالة والفقر. أن استمرار الإنقسام يشكل مخاطر جسيمة على نجاح الفلسطينيين في تجاوز المخاطر المتوقعة من تصعيد العقوبات والإنتهاكات الإسرائيلية.

المبادرات التنموية المحلية والدولية:

شهد العام 2013 نشاطات لافتة لمواجهة الأزمة الإقتصادية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبالإضافة الى اعداد خطة التنمية الوطنية 2014-2016 التي وضعتها السلطة الفلسطينية باستثمارات تزيد عن 1,5 مليار دولار في كافة قطاعات الإقتصاد[36]، بادر فريق من القطاع الخاص الفلسطيني بوضع مبادرة للنهوض بالإستثمارات الخاصة في

[36] خطة التنمية الوطنية 2014-2016، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية.

خمسة قطاعات، وحملت عنوان "ما بعد المساعدات الخارجية: مبادرة القطاع الفلسطيني للإستثمار، والنمو، والتشغيل". وتضمنت المبادرة مشروعات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والزراعة والسياحة والبناء والطاقة، قابلة للتنفيذ بافتراض بقاء الظروف القائمة على حالها، وان توقعات المبادرة ان تحقق الإستثمارات زيادة في الناتج المحلي بنحو 8 مليارات دولار، وفتح 150 ألف فرصة عمل مباشرة، و220 ألف فرصة عمل غير مباشرة، وذلك حتى عام 2030[37]. كما اطلق وزير الخارجية الأميركي جون كيري خطته لتنمية الإقتصاد الفلسطيني أيضا، والتي تهدف الى استثمار مليارات الدولارات من الإستثمارات الدولية الخاصة وبعض المساعدات في ثمانية قطاعات إقتصادية. وهي تهدف الى زيادة الناتج المحلي الفلسطيني بـــ 50% وتخفيض البطالة من 23% الى 8% خلال ثلاث سنوات.

بغض النظر عن احتمالات تمويل وتنفيذ تلك الخطط والمبادرات، فقد أثارت بعض التفائل في اوساط القطاع الخاص الفلسطيني الذي يعول عليه للعب دور قيادي في المبادرتين الأخيرتين. كما ان خطة التنمية الوطنية تسلح السلطة الوطنية بوثيقة لتوجيه معونات المانحين نحو الاولويات المجمع عليها من قبل المؤسسات الحكومية وشركائها في القطاعات الإقتصادية والإجتماعية.

[37] Beyond Aid, A Palestinian Private Sector Initiative for Investment, Growth and Employment.

II. المراقب الاقتصادي والاجتماعي
التحليل الربعي والسنوي 2013

1- الناتج المحلي الإجمالي

1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد

الربع الرابع

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2013 بنسبة 0.3% مقارنة بالربع الثالث من العام. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج المحلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الرابع 2013 انخفاضاً بمقدار 0.4% مقارنة بالربع الثالث من العام، ووصلت إلى 720 دولار. وهذا هو المتوسط المرجح للدخل الفردي في غزة (418 دولار) وفي الضفة (928 دولار). ويلاحظ أن الدخل المتوسط في قطاع غزة، بالأسعار الثابتة يعادل 45% فقط من متوسط الدخل في الضفة الغربية باستثناء القدس (أنظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين*(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

النشاط الاقتصادي	2013				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**2,814.4**	**3,034.6**	**3,023.7**	**3,034.2**	**11,906.9**
- الضفة الغربية*	2,106.8	2,295.6	2,287.2	2,314.6	9,004.2
- قطاع غزة	707.6	739.0	736.5	719.6	2,902.7
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**682.5**	**730.5**	**722.5**	**719.6**	**2,855.1**
- الضفة الغربية*	862.2	933.2	923.6	928.4	3,647.4
- قطاع غزة	421.2	436.2	431.0	417.5	1,705.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
البيانات أولية وهي عرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

المقارنة السنوية

ليس بالإمكان إجراء مقارنة سنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بين 2013 و2012 (أو بين الربع الرابع 2013 والربع المناظر من العام الذي سبقه) نظراً لأن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قام باستبدال سنة الأساس من 2004 إلى 2010. ويوضح الجدول 1-2 الفارق بين قيمة الناتج المحلي في الربع الثالث عند قياسه بالأسعار الثابتة للعام 2004 والأسعار الثابتة للعام 2010.

جدول 1-2: الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2013
(بالأسعار الثابتة للعام 2004 والأسعار الثابتة للعام 2010)

	الربع الثالث 2013 (أسعار 2004)	الربع الثالث 2013 (أسعار 2010)
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,752**	**3,024**
- الضفة الغربية	1,288	2,287
- قطاع غزة	465	737
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	**419**	**723**
- الضفة الغربية	520	924
- قطاع غزة	272	431

أنظر *المراقب رقم* 35 والجدول 1-1 أعلاه.

ويتضح أن تغيير سنة الأساس أدى إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 72% في الأراضي الفلسطينية (78% في الضفة الغربية و59% في قطاع غزة). وهذه الزيادة تعبر عن ارتفاع الأسعار بين 2004 و2010. كما أن استبدال سنة الأساس أدى إلى انخفاض نسبة متوسط الدخل الفردي في قطاع غزة الى متوسط الدخل الفردي في الضفة من 52% إلى 47%، وهذا يعود على التباين في ارتفاع الأسعار بين الضفة والقطاع خلال الفترة 2004- 2010.

1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع

لم يطرأ تغير يذكر على بنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الثالث والرابع 2013 باستثناء انخفاض في حصة التعدين والمحاجر إلى 15%، وارتفاع في حصة الزراعة إلى 4.1%. وقد يكون هذا نتيجة التحولات الفصلية فقط وليس تبعاً لتطورات هيكلية في الاقتصاد. ويستفاد من الجدول 1-3 أن الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية موزع بالتساوي تقريباً بين مجموعات القطاعات الرئيسية الثلاث بمقدار الثلث لكل منها تقريباً: القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة وإنشاءات)، قطاعات التجارة والاتصالات والبنوك، وقطاعات الخدمات بأنواعها.

المقارنة السنوية

حدثت تحولات مهمة على مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2012 و2013. ومن أبرز هذه التحولات زيادة حصة قطاع التعدين والصناعة والمياه والكهرباء من 11.9% إلى 16.3%، وانخفاض مساهمة الإنشاءات (من 14.1 إلى 11.1%). ويعود جزء، على الأقل، من هذه التبدلات القوية إلى أن نسب العام 2012 محسوبة على أساس قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2004 في حين أن الناتج المحلي في 2013 محسوب على أساس أسعار 2010. إن التباين المحتمل في ارتفاع أسعار منتجات ومدخلات القطاعات المختلفة في الاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى تحولات في نسب المساهمة القطاعية.

جدول 1-3: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة)

النشاط الاقتصادي	2012 (سنة الأساس 2004)	2013 (سنة الأساس 2010)				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنة 2013
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**4.9**	**3.4**	**3.8**	**3.6**	**4.1**	**3.7**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**11.9**	**15.8**	**17.1**	**17.3**	**15.0**	**16.3**
التعدين واستغلال المحاجر	0.7	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
الصناعات التحويلية	9.7	14.2	15.5	15.5	13.6	14.7
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1.4	1.0	0.9	1.1	0.8	0.9
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.1	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3
الإنشاءات	**14.1**	**11.1**	**11.5**	**10.2**	**11.4**	**11.1**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية	**14.0**	**17.3**	**17.3**	**18.4**	**18.2**	**17.8**
النقل والتخزين	**1.8**	**2.0**	**2.3**	**2.2**	**2.0**	**2.1**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**3.2**	**3.6**	**3.3**	**3.3**	**3.3**	**3.4**
المعلومات والاتصالات	**6.9**	**5.4**	**5.4**	**5.4**	**5.1**	**5.3**
الخدمات	**20.0**	19.1	**19.0**	**18.4**	**19.2**	**18.9**
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	0.7	1.2	1.6	1.3	2.0	1.5
الأنشطة العقارية والايجارية	4.1	4.0	3.7	3.9	3.6	3.8
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.1	1.0	1.0	0.8	0.8	0.9
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.6	0.6	0.6	0.8	1.2	0.8

النشاط الاقتصادي	2012 (سنة الأساس 2004)	2013 (سنة الأساس 2010)				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنة 2013
التعليم	7.8	7.0	6.8	6.7	6.5	6.9
الصحة والعمل الاجتماعي	3.6	3.2	3.1	3.0	3.0	3.0
الفنون والترفيه والتسلية	0.5	0.3	0.4	0.4	0.6	0.4
أنشطة الخدمات الأخرى	1.6	1.8	1.8	1.5	1.5	1.6
الإدارة العامة والدفاع	**11.9**	**12.6**	**11.5**	**11.4**	**11.4**	**11.7**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	-2.4	**-2.7**	**-2.5**	**-2.5**	**-2.5**	**-2.6**
الرسوم الجمركية	5.9	**5.6**	**5.2**	**5.9**	**5.3**	**5.6**
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	7.7	**6.7**	**6.0**	**6.3**	**7.4**	**6.6**
المجموع (%)	**100.0**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

1–3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

يعرض الجدول 1–4 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2013. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

(استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي)

(GDP= C + I + G + X - M)

جدول 1–4: الإنفاق على الناتج المحلي في الأعوام 2013 و2012

(مليار دولار)

	2013 (أساس 2010)	2012 (أساس 2004)
الاستهلاك الخاص	10.1	6.7
الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	2.7	1.1
الاستهلاك الحكومي	3.0	2.0
الصادرات	1.9	1.1
الواردات (–)	(5.8)	(4.1)
الناتج المحلي الإجمالي	**11.9**	**6.8**

يعرض الجدول 1–4 أيضاً أرقام الإنفاق على الناتج المحلي في العام 2012. ويتوجب عدم المقارنة بين الأرقام المطلقة في العامين نظراً لاختلاف سنة الأساس. ولكن يلاحظ أن نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج المحلي انخفضت من 98% في العام 2012 (أساس 2004) إلى 86% في 2013 (أساس 2010). كذلك انخفضت مساهمة الاستهلاك العام، في حين ارتفعت مساهمة الاستثمار ومساهمة صافي الواردات من 44–% في 2012 إلى 33–% في 2013. وهذه كما ذكرنا سابقا تعود جزئيا الى اثر ارتفاع الاسعار بين 2004 و2010.

جدول 1-5: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في فلسطين*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2010)

القيمة بالمليون دولار

فئة الاستخدام	2013				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**3,117.4**	**3,373.3**	**3,385.9**	**3,286.0**	**13,162.6**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	2,296.2	2,544.1	2,508.3	2,480.3	9,828.9
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	737.6	742.7	795.1	712.1	2,987.5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	83.6	86.5	82.5	93.6	346.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**586.6**	**702.5**	**655.4**	**710.3**	**2,654.8**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	621.8	757.0	690.9	710.8	2,780.5
- المباني	529.0	657.2	595.1	616.5	2,397.8
- غير المباني	92.8	99.8	95.8	94.3	382.7
التغير في المخزون	-35.2	-54.5	-35.5	-0.5	-125.7
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-889.6**	**-1,041.2**	**-1,017.6**	**-962.1**	**-3,910.5**
الصادرات	448.4	484.1	434.2	493.0	1,859.7
- السلع	342.7	374.4	331.5	385.1	1,433.7
- الخدمات	105.7	109.7	102.7	107.9	426.0
الواردات	1,338.0	1,525.3	1,451.8	1,455.1	5,770.2
- السلع	1,149.5	1,326.4	1,267.7	1,225.7	4,969.3
- الخدمات	188.5	198.9	184.1	229.4	800.9
الناتج المحلي الإجمالي	**2,814.4**	**3,034.6**	**3,023.7**	**3,034.2**	**11,906.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
البيانات أولية وهي عرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-5 تفاصيل الإنفاق على الناتج المحلي والإجمالي. وتقود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات:

- ✧ إن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10.5% في العام 2013.
- ✧ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2013 بين 74.7% للإنفاق الاستهلاكي للأسر، و22.7% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و2.6% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح.
- ✧ أن نسبة التكوين الرأسمالي الاجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 22.3%، وهذه ليست نسبة متدنية بشكل خاص عند مقارنتها دولياً. ولكن الملفت للنظر أن 86.2% من التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي في فلسطين هو في المباني.
- ✧ أن الصادرات لم تمثل سوى 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين استقطعت الواردات نسبة 48.5% من هذا الناتج.

صندوق 1: ارتفاع قيمة الشيكل: الأسباب والتبعات ومحاولات بنك إسرائيل للسيطرة

العملة القوية دليل على قوة الاقتصاد. ولكن ارتفاع سعر العملة عن المستوى التوازني، الذي يعبر عن القيمة الحقيقية والمناسبة لها، يؤدي إلى انعكاسات سلبية وإلى إضعاف الاقتصاد. ولهذا السبب فإن الدول تراقب أسعار صرف عملاتها وتبذل جهوداً مضنية ومكلفة للحيلولة دون ارتفاعها بشكل مبالغ فيه. وهذا السعي هو السبب وراء ما بات يعرف الآن باسم "حرب العملات"، التي ما زالت رحاها تدور على الساحة الدولية. ذلك لأن سعي الدول الغربية لتحفيز اقتصادياتها، عقب الأزمة الطاحنة التي مرت بها، عبر تخفيض أسعار الفائدة والتوسع الكمي، أدى إلى هروب رؤوس الأموال بكميات ضخمة وتوجهها نحو الاقتصاديات الصاعدة. ونتج عن ذلك ارتفاع كبير في أسعار عملات الدول الصاعدة. وقامت الدول الصاعدة بدورها بتطبيق إجراءات وفرض قيود للحد من ارتفاع أسعار عملاتها.

ويبدو الآن أن هناك بوادر لحركة معاكسة. ذلك لأن مظاهر تعافي الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وإعلان البنك الفدرالي عن إمكانية تقليص "التوسع الكمي" (ضخ أموال هائلة في الاقتصاد عبر شراء سندات الحكومة الأمريكية) باتت تحفز حركة معاكسة لرؤوس الأموال وعودتها إلى بلادها الأم. وهذا يبشر بانخفاض حاد في أسعار صرف عملات الدول الصاعدة. والانخفاض في أسعار الصرف هو على ذات درجة السوء مثل الارتفاع في تلك الأسعار. وعلى ذلك فان "الحرب" ستستمر في المستقبل أيضاً، وإن كان بوسائل مواجهة متعاكسة. والشيكل الإسرائيلي ليس بمنأى عن هذه الفوضى. لا بل أنه في وسط المعركة.

يعرض الشكل 1 سعر صرف الدولار تجاه الشيكل منذ 2011 وحتى 2014.

شكل 1: متوسط التغير الشهري لسعر صرف الدولار تجاه الشيكل (2011-2014)

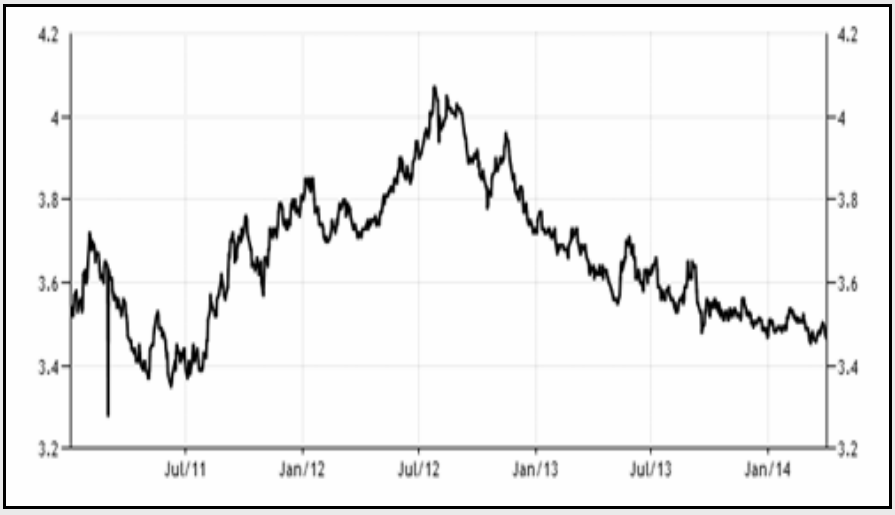

المصدر: http://www.x-rates.com/average

ويوضح الشكل أن قيمة الدولار انخفضت (قيمة الشيكل ارتفعت) بشكل مستمر منذ أواسط 2012 وحتى نهاية الفترة، ومن رقم يزيد عن 4 شيكل للدولار إلى 3.47 شيكل. ولقد ارتفعت قيمة الشيكل خلال 2013 بمقدار 7.5% تجاه الدولار، وهذه أعلى زيادة حصلت بين 31 عملة رئيسية خلال العام. ويبدو أن نزعة ارتفاع قيمة الشيكل تجاه الدولار مزمنة، إذ أن قيمة الدولار مقابل الشيكل انخفضت بمقدار 21% خلال العقد من 2003 إلى 2013.[38]

الآثار السلبية لارتفاع قيمة الشيكل

ما هي مضار ارتفاع سعر الشيكل على الاقتصاد الإسرائيلي؟ يعمل الأثر السلبي لارتفاع سعر الصرف على الاقتصاد عبر ثلاث قنوات:

- إن ارتفاع سعر العملة يرفع من أسعار الصادرات، ويؤثر عكسياً على تنافسية بضائع الدولة المعنية في السوق الدولية. وهذا صعيد مهم لإسرائيل، إذ أن الصادرات تمثل 38% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي فيها. وتخشى إسرائيل من تبعات "المرض الهولندي" على

[38] معهد دراسات الأمن القومي (2014): إسرائيل وحرب العملات العالمية. كانون ثاني. http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=6368

اقتصادها. إذ أن ارتفاع سعر صرف الشيكل، بتأثير اكتشاف الغاز الطبيعي وبيع شركات التقنية العالية، سيؤدي إلى تدهور تنافسية منتجاتها الصناعية والزراعية التقليدية مع الانعكاسات السلبية الكبيرة لهذا على فرص التشغيل في البلاد. ولا يقتصر الأثر السلبي على صناعات التصدير، ذلك لأن ارتفاع سعر الصرف يقلل أيضاً من أسعار الواردات ويفرض تحديات قوية على الصناعات والمنتجات المحلية المنافسة للواردات.

- ✧ تأثير سلبي على السياحة، إذ أن ارتفاع سعر صرف الشيكل يقلل من جاذبية البلاد السياحية، والسياحة محرك مهم للنشاط التجاري والخدماتي في إسرائيل. بلغ عدد السياح الذين زاروا إسرائيل في العام الماضي ما يزيد على 3.5 مليون سائح. وتقدر مساهمة السياحة في الاقتصاد الإسرائيلي بنحو 40 مليار شيكل، وهي تساهم في خلق 195 ألف فرصة عمل أو نحو 6% من إجمالي التشغيل في إسرائيل.[39]
- ✧ أخيراً هناك تأثير محتمل من ارتفاع سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية. وهذا لا يكمن فقط في الارتفاع في تكاليف الاستثمار (مقاسة بالدولار)، ولكن أيضاً في أن ارتفاع سعر الصرف ينذر بإمكانية انخفاضه لاحقاً، وهو ما يؤدي إلى خسارة يتحملها المستثمرون الأجانب. وهذه الخسارة المحتملة تساهم في تقليص جاذبية اقتصاد إسرائيل للاستثمارات الأجنبية. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن مركز الإحصاء الإسرائيلي أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل بلغت نحو 75 مليار دولار في 2012 (ربعها جاء من أمريكا). إلا أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزيد على مليار واحد فقط، نظرا لان استثمارات إسرائيل المباشرة في الخارج بلغت 74 مليار دولار (ثلثها في هولندا).[40]

بالمقابل، يجب أن لا ننسى أحد أهم المكاسب من سعر الصرف المرتفع: انخفاض أسعار الواردات وأثر ذلك على تخفيض معدل التضخم في البلاد.

هناك في نظام سعر الصرف الحر آلية يفترض أن تعمل بشكل تلقائي لكي تحد من ارتفاع سعر الصرف. وتعمل هذه الآلية نظرياً على الشكل التالي: عند ارتفاع سعر صرف عملة دولة ما فإن هذا يؤدي إلى انخفاض صادراتها وارتفاع وارداتها، أي إلى عجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات. هذه العجوز تؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وانخفاضه على العملة المحلية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وعودة الميزان التجاري للتوازن عبر حركة معاكسة للصادرات والواردات. هذه الآلية، إذا سمح لها بالعمل بشكل حر، تترافق في الواقع مع تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة إذ أنها تفترض وجود مرونة عالية في الأسعار والأجور. وبغياب هذه المرونة فإن مسار التعديل المذكور يترافق مع تحولات قوية في مستويات البطالة في الاقتصاد.

ما الذي يعطل عمل الآلية التلقائية؟

السؤال الآن لماذا لا تعمل مثل هذه الآلية في الحالة الإسرائيلية كي تحد من الارتفاع المستمر في قيمة الشيكل تجاه الدولار؟ هناك في الاقتصاد الإسرائيلي عدد من المؤثرات التي تعمل بشكل معاكس، وتزيد الطلب على الشيكل، مما يعطل من عمل آلية التعديل سابقة الذكر. ومن بين هذه اكتشافات الغاز الطبيعي المهمة التي أدت إلى تدفق استثمارات أجنبية كبيرة من جهة، والتي عوضت عن استيراد المشتقات النفطية من جهة ثانية. ومن الواضح أن هذين العاملين يسهمان في زيادة الطلب على الشيكل وتقليص الطلب على الدولار. من ناحية أخرى، هناك المساعدات الأمريكية الرسمية الضخمة لإسرائيل والتي تبلغ 3 مليارات دولار سنوياً، فضلاً عن التبرعات الخاصة التي تتدفق عليها من الخارج[41]. يضاف إلى ذلك النجاحات الكبيرة لشركات التكنولوجيا العالية في إسرائيل وإقبال الشركات الأجنبية على شرائها. ولقد بلغت قيمة الشركات الإسرائيلية هذه التي تم بيعها للخارج في العام الماضي 7.6 مليار دولار.[42]

حسناً، ما هي الإجراءات التي يقوم بنك إسرائيل باتخاذها للحد من تسارع ارتفاع قيمة الشيكل؟ ذكرنا في عدد سابق من "المراقب" (المراقب 31) أن بنك إسرائيل تخلى في العام 2009 عن سياسة "عدم التدخل" في سعر صرف الشيكل التي اتبعها خلال العقد السابق، وبدأ بالتدخل المباشر في سوق القطع الأجنبي. وكان البنك، خلال بعض فترات الضغط الشديد على الشيكل، يقوم بشراء نحو 100 مليون دولار من السوق في اليوم كي يحد من تدهور قيمته.[43]

---

39 http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4475168,00.html

40 http://www.haaretz.com/business/.premium-1.583703

41 أنظر إلى قيمة الهبات الخاصة من المنظمات اليهودية الأهلية في الولايات المتحدة إلى إسرائيل في المراقب عدد 28.
http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Monitor%20Q28%20A.pdf

42 http://www.pwc.com/il/en/assets/pdf-files/pwc-israel-exits-report-2013_en.pdf

43 أنظر " تطور سياسة سعر الصرف في إسرائيل: تحولات الشيكل والدولار" في المراقب عدد 31.
http://www.mas.ps/2012/sites/default/files/Monitor%2031%20Arabic.pdf

مساعي بنك إسرائيل للحد من ارتفاع قيمة الشيكل

ما زال بنك إسرائيل يعمل على جبهتين للحد من ارتفاع قيمة الشيكل. الأولى هي الاستمرار في شراء الدولار من السوق المحلية. ويوضح الجدول 1 تراكم احتياطي الدولار في خزائن بنك إسرائيل منذ العام 2009. ولقد قام بنك إسرائيل بشراء 340 مليون دولار من السوق في أول أسبوعين من العام 2014. ووصل الاحتياطي المتراكم الآن إلى أكثر من 80 مليار دولار، وهو يعادل قيمة مستوردات إسرائيل من السلع والخدمات لمدة عشرة أشهر ونصف، ويزيد على نصف إجمالي النقود العريضة (أي النقود تبعا لتعريفها بشكل موسع بحيث تتضمن بعض اشكال ودائع الاجل) المتداولة للشيكل.

جدول 1: الاحتياطيات المتراكمة لدى بنك إسرائيل

	2009	2010	2011	2012	2013
مليار دولار	60.6	70.9	74.9	75.9	81.8
نسبة من الديون الخارجية قصيرة الأمد(%)	143.5	127.2	146.9	172.9	191.9
نسبة من إجمالي الدين الخارجي (%)	64.9	65.8	71.1	78.3	86.2
تمويل الاستيراد من السلع والخدمات(عدد الأشهر)	9.4	9.1	9.7	9.9	10.5
نسبة من إجمالي عرض النقود(النقود العريضة) (%)	53.7	57.0	58.7	53.7	52.5

المصدر: بنك إسرائيل:
http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/MonetaryPolicyReport/INF2013-02e.pdf

أما الجبهة الثانية فهي تخفيض سعر الفائدة. ويوضح الشكل 2 مراحل تخفيض سعر الفائدة التي انحدرت من 2.5% في أواسط 2011 إلى 1% فقط في أواسط 2013. وقام بنك إسرائيل أيضاً بتخفيض اضافي للفائدة في آذار 2014 بمقدار 0.25 نقطة بحيث وصلت إلى 0.75%.[44]

شكل 2: سعر الفائدة في إسرائيل(2011–2014)

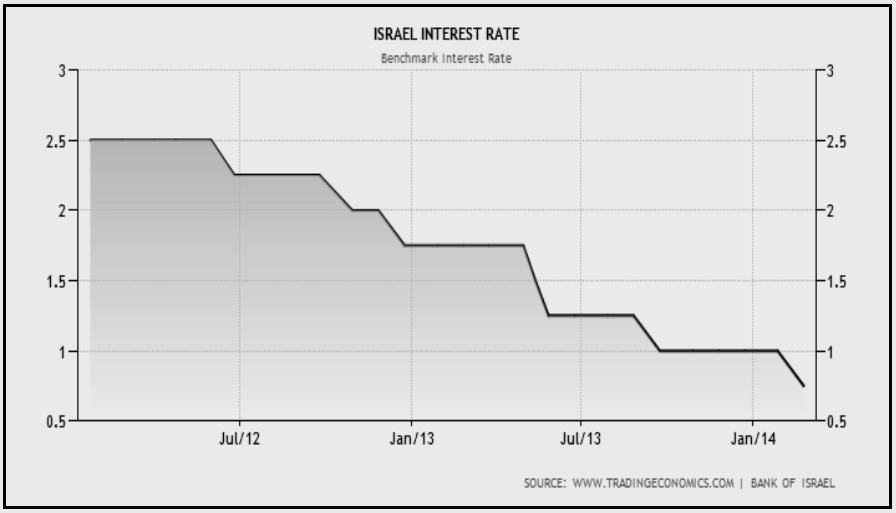

المصدر: http://www.tradingeconomics.com/israel/interest-rate

على أن تقييم الخبراء للإجراءات التي يقوم بها بنك إسرائيل يحكم بأنها "غير فعالة وتأتي متأخرة ويحكمها التردد"[45]. ويعود السبب وراء التردد إلى عاملين يعبران عن الآثار الجانبية المضادة لمراكمة الفوائض وتخفيض سعر الفائدة:

[44] http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/MonetaryPolicyReport/INF2013-02e.pdf

[45] معهد دراسات الأمن القومي. مرجع سابق.

- إن مراكمة الفوائض تترافق مع تكاليف عالية. ذلك لأن بنك إسرائيل يقوم بالاستدانة من السوق المحلية لشراء الدولار. وفي حين لا يحرز البنك فوائد تذكر على الاحتياطيات المتراكمة لديه فإنه يقوم بدفع فوائد عالية نسبياً على ديونه من السوق المحلية.
- إن تخفيض سعر الفائدة هو سيف ذو حدين. إذ صحيح أنه قد يساهم في تقليص تدفق رؤوس الأموال، إلا أنه يؤدي أيضاً الى زيادة الطلب على القروض، وبشكل خاص على قروض شراء المساكن. وهذا بدوره يرفع من أسعارها ويمكن أن يشعل التضخم في الاقتصاد. والسيطرة على التضخم هي في النهاية على رأس أولويات البنوك المركزية في كل أنحاء العالم. ويعرض الشكل 3 مؤشر أسعار المساكن في إسرائيل، ويوضح أن المؤشر ارتفع من 100 إلى 180 (أي ارتفاع بمقدار 80%) في الأسعار الاسمية للمساكن بين 2007 و2013. يقوم بنك إسرائيل الآن بفرض إجراءات إدارية على السوق، مثل تخفيض نسبة القرض الذي يمكن الحصول عليه إلى سعر المسكن، للحد من معضلة تضارب تخفيض سعر الفائدة مع ارتفاع التضخم.[46]

ولهذه الأسباب، وأخرى غيرها، يرى البعض أن جهود بنك إسرائيل للحد من ارتفاع سعر الشيكل لا طائل من ورائها، وأن مواجهة قوى السوق الجبارة والسباحة ضد التيار الجارف لن تقود سوى إلى الإحباط والندم، وأن الحل لن يأتي قبل أن تنتعش أسواق أوروبا وأمريكا ثانية وتبدأ أسعار الفوائد فيها بالارتفاع.[47]

شكل 3: مؤشر أسعار المساكن في إسرائيل (كانون ثاني 2007=100)

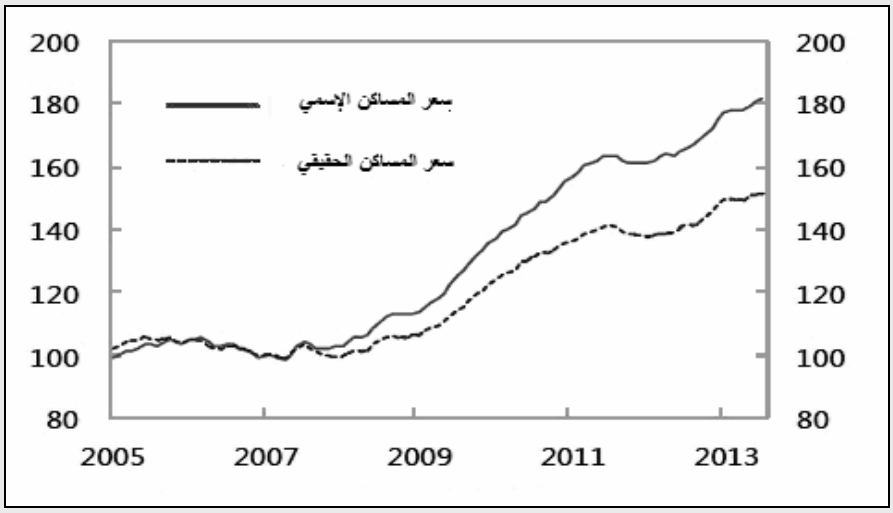

المصدر:

http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/MonetaryPolicyReport/INF2013-02e.pdf

أثار ارتفاع قيمة الشيكل على الاقتصاد الفلسطيني

ولكن، ماذا يعني ارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني؟ في الواقع إن هذا يمكن أن يسبب ضررا اكبر من الضرر على الاقتصاد الإسرائيلي. إذ أن أهم صادرات إسرائيل، صادرات التقنية العالية الإسرائيلية من جهة، وصادرات الأسلحة (التي بلغت قيمتها 7 مليار دولار في العام 2012) من جهة ثانية، هي أقل تأثراً من ارتفاع قيمة الشيكل من الصادرات الفلسطينية التقليدية إلى العالم الخارجي. ذلك لأن المنتجات الإسرائيلية تلك لا تعتمد في تنافسيتها على الأسعار ولكن على عوامل أخرى مثل تميز النوعية. من ناحية أخرى إن ارتفاع قيمة الشيكل تقلل من قيمة المساعدات الدولية التي تتلقاها السلطة الفلسطينية (مقومة بالشيكل). ومن المعلوم أن الشيكل هو عملة الإنفاق في الموازنة الفلسطينية. أخيراً هناك تأثير ارتفاع قيمة الشيكل على مستوى حياة القطاع الواسع من الفلسطينيين الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ولكن ينفقون بالشيكل. أما على صعيد المكاسب المحتملة من ارتفاع قيمة الشيكل على انخفاض أسعار المستوردات والتضخم فإن الفلسطينيين في الضفة والقطاع لا يستفيدون كثيراً من هذا أيضاً، ذلك لأن الجزء الأكبر من الواردات يأتي من إسرائيل، ويأتي مقوماً بالشيكل أصلاً.

[46] http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1447.pdf

[47] معهد دراسات الأمن القومي. مرجع سابق.

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

الربع الرابع

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الرابع من العام 2013 في الضفة والقطاع 44.5% مقارنة مع 43.6% في الربع الثالث (أنظر جدول 2-1). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 886 ألف في الربع الثالث من العام 2013 إلى 893 ألف في الربع الرابع 2013، أي بنسبة 0.8% (أنظر جدول 2-2). من جهة أخرى، في حين ازدادت القوة العاملة بنسبة 5.0% بين الربع الرابع 2013 والربع المناظر في 2012، ارتفع عدد العاملين بنحو 1.8% فقط (16 ألف عامل) خلال افترة. أي ان معدل البطالة ازداد كما سنرى لاحقا.

وفيما يتعلق بتوزع العاملين على أماكن العمل، فإن التوزيع ظل على حاله بين الربعين المتلاحقين تقريباً. على أن حصة القطاع العام والعاملين في المستوطنات ارتفعت بين الأرباع المتناظرة (أنظر جدول 2-3).

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة المستخدمين بأجر في الضفة الغربية بـ 1.3 نقطة مئوية بين الربعين الثالث والرابع من العام 2013 مقابل ارتفاع نسبة العاملين بدون أجر بنحو 1.5 نقطة مئوية خلال نفس الفترة. الصورة معاكسة في قطاع غزة، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة المستخدمين بأجر بين الربعين الثالث والرابع بنحو نقطتين مئويتين مقابل انخفاض نسبة العاملين بدون أجر بنحو نقطة مئوية واحدة (أنظر جدول 2-4).

تشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير ملحوظ في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثالث والرابع 2013 (المرتبط بالدرجة الأولى بالتحولات الموسمية)، كما يظهر من الجدول 2-5. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة بنسبة 7.8% خلال الربع الرابع 2013 مقارنة مع الربع الذي سبقه. لا بل هناك بعض التحول بين الربعين المتناظرين: انخفاض حصة الزراعة وارتفاع حصة البناء والتشييد.

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2012- 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
كلا الجنسين										
الضفة الغربية	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5	45.0	44.4	44.9	45.7	45.0
قطاع غزة	39.9	40.3	40.4	40.0	40.1	40.5	40.4	41.4	42.4	41.2
الضفة والقطاع	**43.4**	**43.6**	**43.4**	**43.9**	**43.6**	**43.4**	**43.0**	**43.6**	**44.5**	**43.6**
ذكور										
الضفة الغربية	70.8	71.5	71.4	72.0	71.4	71.3	70.9	71.3	71.6	71.3
قطاع غزة	65.5	65.1	65.0	64.4	65.0	65.0	64.8	66.4	67.1	65.8
الضفة والقطاع	**68.9**	**69.2**	**69.1**	**69.2**	**69.1**	**69.0**	**68.7**	**69.5**	**70.0**	**69.3**
إناث										
الضفة الغربية	19.3	18.6	18.2	19.5	18.9	18.0	17.3	17.8	19.0	18.0
قطاع غزة	13.7	14.9	15.2	15.1	14.7	15.4	15.4	15.8	17.2	16.0
الضفة والقطاع	**17.3**	**17.3**	**17.1**	**17.9**	**17.4**	**17.1**	**16.6**	**17.1**	**18.3**	**17.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

المقارنة السنوية

بلغت نسبة المشاركة في الأراضي الفلسطينية 43.6% في كلا العامين 2012 و2013. ولكنها شهدت انخفاضاً في الضفة الغربية بمقدار 0.5 نقطة مئوية. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.0%، في حين لم تتعدَ 41.2% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الذكور في قطاع غزة مقارنة بالضفة (65.8% مقارنة مع 71.3%).

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2012- 2013

مكان العمل	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
القوة البشرية (ألف)	2,523	2,546	2,569	2,592	2,557	2,615	2,638	2,661	2,684	2,649
القوى العاملة	1,095	1,109	1,116	1,137	1,114	1,134	1,133	1,161	1,194	1,155
عدد العاملين (ألف)	834	877	845	877	858	862	900	886	893	885
الضفة الغربية (%)	60.9	60.5	59.4	61.0	60.4	58.5	58.3	57.8	59.6	58.6
قطاع غزة (%)	29.9	30.3	30.2	29.0	29.9	30.7	31.0	30.5	28.5	30.2
إسرائيل والمستوطنات (%)	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2012- 2013 (%)

القطاع	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
فلسطين										
قطاع عام	23.1	21.9	22.9	22.8	22.6	23.6	22.5	22.9	23.1	23.0
قطاع خاص	64.2	65.6	63.6	64.5	64.5	62.4	63.6	62.4	62.4	62.7
قطاعات أخرى	3.5	3.3	3.1	2.8	3.2	3.2	3.2	3.0	2.8	3.1
إسرائيل ومستوطنات	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية										
قطاع عام	16.3	14.9	16.3	15.7	15.8	16.6	16.4	17.1	16.4	16.6
قطاع خاص	68.5	70.0	66.9	68.6	68.5	66.1	66.4	64.3	65.4	65.5
قطاعات أخرى	2.0	2.0	1.9	1.7	1.9	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8
إسرائيل ومستوطنات	13.2	13.1	14.9	14.0	13.8	15.6	15.5	16.8	16.4	16.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة										
قطاع عام	39.1	37.9	38.0	40.1	38.8	39.3	36.2	36.2	39.5	37.8
قطاع خاص	54.0	55.7	56.0	54.3	55.0	54.2	57.3	58.2	55.1	56.2
قطاعات أخرى	6.9	6.4	6.0	5.6	6.2	6.5	6.5	5.6	5.4	6.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

ارتفع عدد العاملين بنسبة 3.1% في العام 2013 مقارنة مع العام 2012 (من 858 ألف عامل خلال العام 2012 إلى 885 ألف عامل خلال العام 2013)، مقارنة مع ارتفاع في القوة العاملة بمقدار 3.7%. وحدثت معظم الزيادة لدى

العاملين المستخدمين بأجر (أنظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال العام 2013 حسب مكان العمل على 23% في القطاع العام، بزيادة طفيفة عن العام 2012، و62.7% في القطاع الخاص و11.2 في المستوطنات وإسرائيل. ويلاحظ أنه ليس هناك عمال من قطاع غزة يعملون في إسرائيل، وهو ما يرفع نسبة مساهمة القطاع العام في إجمالي التشغيل هناك إلى 37.8 (أنظر جدول 2-3). كما تشير البيانات إلى حدوث ارتفاع في نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة بمقدار 2.2%، مقابل انخفاض في نسبة العاملين في القطاع العام بمقدار 2.6% بين العامين.

وبشكل مواز، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين بأجر في الضفة الغربية بنحو 3.1% (أنظر جدول 2-4). كما يلاحظ ارتفاع نسبة الذين يعملون لحسابهم في قطاع غزة إلى 17.4% في العام 2013 مقارنة مع 16.0% خلال العام الذي سبقه.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2012- 2013 (%)

المنطقة والحالة العملية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
الضفة الغربية										
صاحب عمل	7.6	7.2	7.5	8.0	7.6	7.5	7.1	7.1	6.8	7.1
يعمل لحسابه	19.7	19.0	18.2	17.7	18.7	17.5	18.4	18.8	18.9	18.4
مستخدم بأجر	63.2	63.1	65.0	64.2	63.9	67.6	65.8	65.9	64.6	65.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.5	10.7	9.3	10.1	9.8	7.4	8.7	8.2	9.7	8.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة										
صاحب عمل	2.9	3.2	5.0	3.5	3.7	3.3	4.2	5.2	3.6	4.1
يعمل لحسابه	16.5	15.5	17.9	14.1	16.0	15.8	16.3	18.5	19.1	17.4
مستخدم بأجر	74.4	74.2	70.7	77.0	74.1	75.1	72.9	71.6	73.8	73.3
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.2	7.1	6.4	5.4	6.2	5.8	6.6	4.7	3.5	5.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
فلسطين										
صاحب عمل	6.2	6.0	6.7	6.7	6.4	6.2	6.2	6.5	5.9	6.2
يعمل لحسابه	18.8	18.0	18.1	16.6	17.9	17.0	17.8	18.7	19.0	18.1
مستخدم بأجر	66.5	66.5	66.8	67.9	66.9	69.9	68.0	67.6	67.2	68.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.5	9.5	8.4	8.8	8.8	6.9	8.0	7.2	7.9	7.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للعمالة فلقد انخفضت نسبة العاملين في الزراعة بنسبة 8.7% بين العامين2012 و2013. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد بنحو 8.3% بين العامين، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع في الضفة الغربية بنسبة 12.0% وانخفاضه في قطاع غزة بنسبة 9.1% (أنظر الجدول 2-5).

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2012- 2013

(%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
فلسطين										
الزراعة والصيد والحراجة	10.5	12.7	10.3	12.3	11.5	9.6	11.2	10.3	11.0	10.5
محاجر وصناعة تحويلية	12.2	11.7	11.3	12.5	11.9	13.5	12.3	11.3	11.6	12.2
البناء والتشييد	13.5	14.7	15.3	13.9	14.4	15.0	15.7	16.4	15.2	15.6
التجارة والمطاعم والفنادق	20.1	19.7	19.9	18.8	19.6	18.5	19.0	20.6	20.4	19.6
النقل والتخزين والاتصالات	6.6	6.3	6.8	6.2	6.5	6.7	6.6	6.4	6.0	6.4
خدمات وغيرها	37.1	34.9	36.4	36.3	36.1	36.7	35.2	35.0	35.8	35.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية										
الزراعة والصيد والحراجة	11.4	14.4	11.4	13.9	12.8	10.3	12.2	11.2	12.1	11.5
محاجر وصناعة تحويلية	14.9	14.4	14.1	15.4	14.7	16.8	15.2	14.1	14.4	15.1
البناء والتشييد	16.4	17.4	18.0	17.0	17.2	18.6	18.9	20.5	19.2	19.3
التجارة والمطاعم والفنادق	21.4	20.4	20.9	19.4	20.5	19.0	19.3	20.4	20.4	19.8
النقل والتخزين والاتصالات	5.6	5.9	5.7	5.3	5.6	5.7	6.0	5.2	5.6	5.6
خدمات وغيرها	30.3	27.5	29.9	29.0	29.2	29.6	28.4	28.6	28.3	28.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة										
الزراعة والصيد والحراجة	8.4	8.9	7.8	8.3	8.4	8.2	9.2	8.3	8.0	8.4
محاجر وصناعة تحويلية	5.9	5.4	4.6	5.5	5.4	6.2	5.7	4.9	4.4	5.3
البناء والتشييد	6.7	8.7	9.0	6.3	7.7	6.9	8.7	7.0	5.2	7.0
التجارة والمطاعم والفنادق	16.9	18.1	17.6	17.2	17.5	17.3	18.3	21.0	20.4	19.2
النقل والتخزين والاتصالات	8.9	7.3	9.3	8.4	8.4	8.9	7.9	9.2	7.1	8.3
خدمات وغيرها	53.2	51.6	51.7	54.3	52.6	52.5	50.2	49.6	54.9	51.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

2-2 البطالة

الربع الرابع

ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى 25.2% خلال الربع الرابع 2013 مقارنة مع 23.7% خلال الربع الثالث من نفس العام. يلاحظ أن الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 6 نقاط مئوية، مقابل انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بشكل طفيف خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في فلسطين بنحو 10.0% (2.3 نقطة مئوية). ولقد ظل معدل البطالة ثابتاً في الضفة الغربية بين الربعين المتناظرين، في حين ارتفع في قطاع غزة بنحو 6 نقاط مئوية (أنظر جدول 2-6)

المقارنة السنوية

بلغ معدل البطالة في 2013 في فلسطين 23.4% (16.8% في الضفة الغربية و32.6% في قطاع غزة). ويزيد هذا المعدل بنحو 1.7% (0.4 نقطة مئوية) مقارنة مع عام 2012. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 5.2%، وانخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بمقدار 2.2%.

ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في العام 2013 ما يلي:

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2012 - 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثانى 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثانى 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
فلسطين										
ذكور	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2	17.6	20.3	23.1	20.6
إناث	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3	33.6	37.8	33.5	35.0
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**
الضفة الغربية										
ذكور	18.6	16.1	17.9	16.7	17.3	18.6	14.9	16.8	16.9	16.8
إناث	25.5	21.4	30.1	24.4	25.3	27.4	25.1	28.2	23.2	25.9
المجموع	**20.1**	**17.1**	**20.4**	**18.3**	**19.0**	**20.3**	**16.8**	**19.1**	**18.2**	**18.6**
قطاع غزة										
ذكور	28.4	24.1	26.0	28.5	26.8	26.3	22.7	26.9	34.8	27.8
إناث	46.5	47.2	57.7	48.3	50.1	51.6	50.4	56.7	53.4	53.1
المجموع	**31.5**	**28.4**	**31.9**	**32.2**	**31.0**	**31.0**	**27.9**	**32.5**	**38.5**	**32.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2012- 2013 (%)

الفئات العمرية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
كلا الجنسين										
24-15	40.4	34.3	42.2	38.4	38.8	40.9	37.0	42.6	43.2	41.0
34-25	24.8	23.9	25.6	25.0	24.9	25.2	22.0	25.5	27.9	25.2
44-35	13.7	10.5	12.5	12.0	12.2	13.1	11.4	11.3	12.7	12.1
54-45	14.5	12.2	13.6	12.8	13.3	14.5	10.0	10.5	13.4	12.1
+55	10.9	7.7	8.1	10.2	9.2	9.9	6.8	10.1	10.9	9.4
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**
ذكور										
24-15	36.9	30.5	36.3	34.5	34.5	36.9	32.4	37.7	40.5	36.9
34-25	20.2	18.9	18.6	19.2	19.2	18.1	14.9	17.8	21.4	18.1
44-35	13.9	10.5	11.4	12.3	12.0	12.8	11.0	11.0	12.8	11.9
54-45	16.0	13.7	15.2	14.6	14.9	16.8	10.9	11.8	15.0	13.6
+55	13.2	9.5	9.2	12.8	11.1	11.5	8.1	12.0	13.3	11.2
المجموع	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**	**20.3**	**23.1**	**20.6**
الإناث										
24-15	58.1	56.1	73.8	60.2	62.2	64.4	65.2	69.3	59.5	64.7
34-25	40.2	41.0	48.1	43.6	43.3	48.1	45.8	50.8	47.3	48.0
44-35	12.8	10.6	17.0	11.1	12.8	14.3	12.9	12.7	12.6	13.1
54-45	7.1	5.7	6.3	5.2	6.0	4.1	6.1	4.4	6.6	5.3
+55	0.7	1.3	2.7	0.7	1.3	2.2	-	-	-	0.5
المجموع	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**	**37.8**	**33.5**	**35.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 41.0%، (64.7% للإناث، 36.9% للذكور). ولقد ارتفع معدل البطالة هذا بمقدار 5.7% بين العامين 2012 و2013. ويدلل معدل البطالة المرتفع جداً في هذه الفئة العمرية على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (أنظر جدول 2-7).
- أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور والأكثر تعليماً عند الإناث. هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ يتضح من الجدول 2-8 أن البطالة بين الذكور تنخفض مع ارتفاع التعليم، فهي تبلغ 25.3% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، في حين تبلغ 16.4% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر ولكن الصورة معكوسة عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 47.0% بينما ينخفض إلى 2.8% بين الإناث الذين لم يحصوا على أي تعليم. ولقد تعززت هاتين النزعتين بين الذكور والإناث بشدة بين العام 2012 و2013.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2012- 2013 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013
كلا الجنسين										
0	4.6	7.9	12.0	13.7	9.4	18.5	6.2	10.2	16.8	13.0
6-1	24.8	18.5	18.8	20.5	20.6	21.3	15.7	20.0	22.2	19.8
9-7	23.1	19.6	22.5	22.1	21.8	21.8	19.5	21.7	23.8	21.7
12-10	22.1	18.2	21.4	20.9	20.7	21.6	18.6	20.1	23.5	21.0
+13	26.2	25.5	29.8	26.3	27.0	28.3	25.0	29.5	28.7	27.9
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**
ذكور										
0	6.9	17.6	22.4	27.4	18.2	26.2	14.1	23.4	35.2	25.3
6-1	27.6	21.5	21.3	22.5	23.3	24.3	17.5	22.3	26.1	22.6
9-7	24.6	20.8	23.6	23.7	23.2	23.2	20.4	23.0	25.4	23.0
12-10	22.5	18.9	21.5	21.5	21.1	22.0	18.9	20.5	24.5	21.5
+13	16.6	15.6	16.9	16.2	16.3	17.1	13.3	17.0	17.8	16.4
المجموع	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**	**20.3**	**23.1**	**20.6**
إناث										
0	2.2	1.3	1.2	1.7	1.6	10.9	-	-	1.7	2.8
6-1	4.2	1.9	1.8	5.3	3.2	2.6	3.6	3.9	1.6	2.8
9-7	6.9	6.9	8.9	6.4	7.2	5.1	9.7	4.0	6.3	6.4
12-10	19.0	11.4	20.8	15.3	16.5	16.9	15.2	14.6	12.1	14.7
+13	42.0	42.6	50.9	42.7	44.6	46.7	45.2	49.9	46.1	47.0
المجموع	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**	**37.8**	**33.5**	**35.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013. رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجّل الجدول 2-9 توزّع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 30.2% في العام 2013 بزيادة ملحوظة عن النسبة في العام السابق

(28.9%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال العام 2013. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 8.4%، (أي أنه من بين 100 خريج كان هنالك حوالي 8 عاطلين عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 42.7% خلال العام 2013. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والإعلام مرتفعة، 39.9% تقريباً.

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2012 -2013 (%)

التخصص	العام 2012		الربع الرابع 2013		العام 2013	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	58.5	41.5	60.4	39.6	57.3	42.7
علوم إنسانية	69.1	30.9	61.9	38.1	66.5	33.5
العلوم الاجتماعية والسلوكية	66.4	33.6	65.1	34.9	65.7	34.3
الصحافة والإعلام	61.9	38.1	61.3	38.7	60.1	39.9
الأعمال التجارية والإدارية	71.8	28.2	73.2	26.8	73.8	26.2
القانون	86.2	13.8	89.9	10.1	91.6	8.4
العلوم الطبيعية	76.8	23.2	64.3	35.7	68.0	32.0
الرياضيات والإحصاء	70.1	29.9	61.9	38.1	69.2	30.8
الحاسوب	69.4	30.6	70.7	29.3	67.4	32.6
الهندسة والمهن الهندسية	78	22.0	72.2	27.8	75.7	24.3
العلوم المعمارية والبناء	84.6	15.4	81.4	18.6	81.2	18.8
الصحة	81.4	18.6	79.2	20.8	78.9	21.1
الخدمات الشخصية	69.2	30.8	68	32.0	65.3	34.7
باقي التخصصات	70.1	29.9	63.6	36.4	69.2	30.8
المجموع	**71.1**	**28.9**	**68.7**	**31.3**	**69.8**	**30.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2012-2013.

2-4 الأجر وساعات العمل

الربع الرابع

طرأ ارتفاع على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية بنحو 2.2%، وفي قطاع غزة بنحو 8.6% بين الربعين الثالث والرابع 2013. وارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 2.2% (أنظر جدول 2-10). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 2.5% وأيضاً ارتفاع متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 2.1% في حين ارتفع بنحو 12.0% للعاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال نفس الفترة.

المقارنة السنوية

ارتفع متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية بنسبة 2.2% بين العامين 2012 و2013. في حين شهد متوسط أجر عمال قطاع غزة انخفاضاً بنحو 2%. أما أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات فشهد ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 7%. ويلاحظ أن الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع ما زالت واسعة، على الرغم من تقلصها بشكل طفيف خلال العام (الأجر في القطاع يمثل 70.9% فقط من متوسط الأجر في الضفة في 2013 مقارنة مع 73.8% في 2012). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو المبلغ الذي يحصل 50% من العاملين على أجر أعلى منه، ونصفهم الآخر على أجر أدنى منه) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة والضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة في 2013. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. بالمقابل

فإن متوسط الأجر اليومي في المستوطنات يزيد بنحو 97.3% عن متوسط الأجر في الضفة الغربية في 2013.

ما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال العام 2013، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنة السابقة في الضفة الغربية وقطاع غزة في حين ارتفع عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في إسرائيل والمستوطنات من 40.9 ساعة في العام 2012 إلى 42.4 ساعة في العام 2013.

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2012- 2013

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.0	88.0	76.9
قطاع غزة	35.9	23.1	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.1	20.3	163.4	153.8
المجموع	**40.9**	**22.1**	**92.8**	**76.9**
العام 2012				
الضفة الغربية	43.3	22.2	87.1	76.9
قطاع غزة	37.1	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.9	20.5	164.1	153.8
المجموع	**41.2**	**22.3**	**92.9**	**76.9**
الربع الأول 2013				
الضفة الغربية	43.5	22.2	88.8	76.9
قطاع غزة	36.6	23.3	65.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.5	20.0	167.6	153.8
المجموع	**41.6**	**22.1**	**95.7**	**80.0**
الربع الثاني 2013				
الضفة الغربية	44.2	22.7	88.6	76.9
قطاع غزة	39.1	23.5	63.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.0	19.9	172.1	153.8
المجموع	**42.6**	**22.5**	**95.4**	**76.9**
الربع الثالث 2013				
الضفة الغربية	43.3	22.3	88.3	76.9
قطاع غزة	38.0	23.8	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.6	19.7	178.9	165.4
المجموع	**41.5**	**22.2**	**97.6**	**80.0**
الربع الرابع 2013				
الضفة الغربية	42.8	22.4	90.2	80.0
قطاع غزة	36.6	24.2	64.4	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	19.7	182.9	173.1
المجموع	**41.0**	**22.4**	**100.3**	**84.6**
العام 2013				
الضفة الغربية	43.4	22.4	89.0	76.9
قطاع غزة	37.6	23.7	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.4	19.8	175.6	160.0
المجموع	**41.7**	**22.3**	**97.2**	**80.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. مسح القوى العاملة 2012-2013.

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة[48]

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2013 الإعلان عن 736 وظيفة شاغرة، بانخفاض 12% مقارنة مع الربع السابق (أنظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هناك 38 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ويجدر التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع الفرص المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[49].

المقارنة السنوية

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2013 نحو 3,173 وظيفة شاغرة ويمثل هذا انخفاضاً مقداره 14% مقارنة مع العام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الإعلانات عن الشاغر في جميع القطاعات، القطاع الأهلي والخاص والعام (أنظر جدول 2-11). استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2013 بنسبة 45%، يليه القطاع الخاص بنسبة 41%. أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 14% فقط.

استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 60%، في حين كانت حصة كل من جنوب وشمال الضفة 13%. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 14%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 71%، في حين كان الطلب على درجات الماجستير فأعلى 7%، دبلوم 9%، ثانوية عامة فأقل 13%. (أنظر جدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2012 وأرباع العام 2013

	العام 2012	العام 2013			
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	**1,545**	318	361	322	309	**1,310**
القطاع العام	**449**	79	81	175	97	**432**
المنظمات غير الحكومية	**1,708**	376	386	340	329	**1,431**
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	**407**	98	110	84	126	**418**
وسط الضفة	**2,490**	477	498	509	408	**1,892**
جنوب الضفة	**463**	99	116	109	88	**412**
قطاع غزة	**342**	99	104	135	113	**451**
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	**319**	63	47	29	70	**209**
بكالوريوس	**2,511**	516	632	595	500	**2,244**
دبلوم	**335**	78	62	98	59	**297**
أقل من ذلك	**537**	116	87	115	106	**424**
المجموع						
	3,702	773	828	837	736	**3,173**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

[48] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[49] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على النسبة الكبرى من الشواغر المعلن عنها (39%)، وجاء في المرتبة الثانية الطلب على العلوم التطبيقية بنسبة 18%، ثم الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 20%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 10% (أنظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال العام 2013

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	22	116	137	1	1	38	315
علوم إنسانية واجتماعية	80	101	314	20	1	106	622
علوم تطبيقية	123	223	132	27	23	49	577
علوم إدارية واقتصادية	116	446	497	22	20	129	1,230
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	21	341	21	0	2	8	393
المجموع	**362**	**1,227**	**1,101**	**70**	**47**	**330**	**3,137**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: مساعدات التطوير الرسمية للأراضي الفلسطينية

تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أو نادي الأغنياء كما توصف أحياناً، بملاحقة وتسجيل إجمالي مساعدات التطوير التي تتلقاها الدول الفقيرة في العالم من المصادر الرسمية منذ العام 1961 وحتى الآن. ويطلق على هذه المساعدات اسم "مساعدات التطوير الرسمية" (ODA). وتعتبر سجلات هذه المنظمة أكثر المصادر موثوقية لقيمة المساعدات التي تدفعها، والتي تتلقها، الدول المختلفة.[50]

هناك ثلاثة شروط/مواصفات يجب ان تتمتع بها التحويلات النقدية حتى تحرز صفة "مساعدات التطوير الرسمية" يجب أن تتمتع بثلاثة مواصفات: **أولاً**، أن تهدف إلى تحفيز وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية (أي أنها لا تشمل المساعدات العسكرية أو تلك الموجهة لأغراض غير التنمية). **ثانياً**، أن يتم منح هذه المساعدات من جهات رسمية (إذن، المساعدات والهبات التي تأتي من المنظمات والجمعيات الأهلية في الدول المتطورة وتذهب إلى الدول النامية لا يتم احتسابها). **ثالثاً**، أن تكون هذه التحويلات على شكل هبات أو على شكل قروض ميسّرة (وشروط القروض الميسّرة هي أن تكون نسبة الهبة فيها أعلى من 25%، بسعر فائدة متهاود وفترة سداد طويلة الأجل).

تضم منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" 34 دولة (تم قبول إسرائيل كعضوة في المنظمة في العام الماضي). ولكن 29 دولة فقط من هذه الدول تمتلك الطاقة على تصميم وتنفيذ برامج تعاون تنموية ويتوفر فيها مؤسسات مناسبة للتقييم والمراقبة بالعلاقة مع مساعدات التنمية. وهذه الدول عضوة في "لجنة مساعدات التطوير" (DAC) داخل المنظمة الأم.[51]

بلغ صافي مساعدات التطوير الرسمية التي قدمتها الدول العضوة في "لجنة مساعدات التطوير" 126.9 مليار دولار في العام 2012 (و135 مليار في العام الماضي 2013). وتبلغ نسبة هذه المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول الـ 29 نحو 0.29% فقط. وهذه النسبة بعيدة جداً بطبيعة الحال عن التوصية التي اتخذتها الأمم المتحدة في العام 1970 بأن تخصص الدول الغنية نسبة 0.7% من دخلها القومي كمساعدات رسمية للدول الفقيرة.[52]

[50] أنظر الصفحة الإلكترونية لمنظمة (OECD): http://www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm

[51] بما فيها 4 دول جديدة انضمت إلى اللجنة في العام 2013.

[52] قررت دول الاتحاد الأوروبي في العام 2005 أن تحقق هدف الـ 0.7% مع حلول العام 2015. وتجدر الملاحظة أن 5 دول فقط (الاسكندنافية الثلاث وبريطانيا ولوكسمبورغ) حققت هذه التوصية في العام 2013، لا بل أن المساعدات الرسمية من النرويج والسويد تزيد نسبتها على 1% من الدخل القومي الاجمالي. كذلك فان المساعدات الممنوحة من الامارات العربية بلغت نسبتها 1.25% من الدخل القومي الاجمالي في الامارات في 2013.

يضاف إلى مساعدات التطوير الرسمية التي تمنحها دول "لجنة مساعدات التطوير" مساعدات لها ذات المواصفات تأتي من دول خارج اللجنة. ولقد بلغت قيمة هذه المساعدات 4.6 مليار في العام 2012. وجاءت هذه من 9 دول، على رأسها تركيا والإمارات العربية المتحدة.

لعل أول ما يلفت النظر في إحصاءات مساعدات التطوير الرسمية هو تركزها العالي نسبياً، إذ أن 10 دول فقيرة فقط تلقت في 2012 نحو ربع إجمالي مساعدات التطوير الرسمية (على رأسها أفغانستان، الكونغو، الهند وفيتنام).

يسجل الجدول 1 صافي مساعدات التطوير الرسمية التي ذهبت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1993 وحتى 2012. بلغ إجمالي هذه المساعدات خلال الفترة 21,487 مليون دولار، جاءت بكاملها تقريباً (99%) على شكل هبات. ومن الضروري التأكيد ثانية على أن هذه تمثل كافة المساعدات الرسمية، بما فيها تلك التي ذهبت لدعم الموازنة، أو للإنفاق التطويري أو لدعم المنظمات الأهلية أو التي تم إنفاقها عبر المنظمات الدولية أو منظمات المساعدات الوطنية، كذلك تشمل المساعدات التي تم إنفاقها عبر منظمة الأونروا.[53] ولكنها لا تشمل المساعدات التي جاءت من المصادر الخاصة أو ذات الطابع العسكري.

جدول 1: مساعدات التطوير الرسمية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة
حسب الجهة المانحة خلال السنوات 1993 -2012 (مليون دولار)

السنة	مساعدات من دول "لجنة مساعدات التطوير"	مساعدات من دول خارج "لجنة مساعدات التطوير"	مساعدات من مؤسسات متعددة الأطراف	المجموع
1993	39.24	0.15	139.35	178.74
1994	151.8	39.06	281.12	471.98
1995	183.41	68.1	262.6	514.11
1996	264.17	31.86	256.38	552.41
1997	326.5	38.48	248.05	613.03
1998	340.38	27.02	245.17	612.57
2003	492.24	94.18	455.42	1,041.84
2004	609.39	70.65	480.8	1,160.84
2005	570.98	46.37	398.36	1,015.71
2006	756.35	132.4	471.5	1,360.25
2007	835.8	120.77	760.54	1,717.11
2008	1,357.18	171.62	941.28	2,470.08
2009	1,741.37	270.77	804.5	2,816.64
2010	1,632.26	124.11	762.33	2,518.70
2011	1,562.14	82.23	797.6	2,441.97
2012	1,099.62	185.54	716.23	2,001.39

المصدر: http://stats.oecd.org/qwids

بلغت قيمة مساعدات التطوير الرسمية التي حصلت عليها الضفة الغربية وغزة في العام 2012 نحو 2 مليار دولار. ويمثل هذا نحو 495 دولار لكل شخص في الضفة والقطاع. ولقد بلغت حصة الفرد في العام 2011 رقماً أعلى، يصل إلى 615 دولار. وعلى الرغم من أن القيمة المطلقة للمساعدات إلى فلسطين تظل متواضعة مقارنة بما تحصل عليه الدول الأخرى، إلا أن حصة الفرد من المساعدات هي الأعلى في فلسطين (هذا إذا ما تم استثناء الجزر الصغيرة في الكاريبي مثل مايكرونيزيا وغيرها). وللمقارنة نذكر أن حصة الفرد من مساعدات التطوير الرسمية في العام 2011 بلغت 231 دولار في أفغانستان، 197 دولار في بوتان و108 دولار في لبنان و224 دولار في الأردن.

[53] ليس من الواضح إذا ما كانت المبالغ التي تنفقها الأونروا في سوريا ولبنان والأردن متضمنة في أرقام المساعدات المسجلة لصالح الضفة الغربية وغزة.

ويسجل الجدول 2 أهم المانحين لمساعدات التطوير إلى الأراضي الفلسطينية في العام 2012/2011. وتمثل مساهمة المانحين العشرة الأوائل نسبة 89% من متوسط قيمة المساعدات في 2011–2012.

جدول 2: المانحين العشرة الأوائل لمساعدات التطوير الرسمية الإجمالية للأراضي الفلسطينية (متوسط 2011–2012)

الدولة	القيمة (مليون دولار)
الولايات المتحدة	457
الاتحاد الأوروبي	359
الأونروا[54]	357
ألمانيا	130
النرويج	110
بريطانيا	95
اليابان	74
كندا	69
فرنسا	67
الإمارات العربية	67

المصدر:
http://www.oecd.org/dac/stats/documentupload/PSE.JPG

3- المالية العامة

شهد أداء المالية العامة على الأساس النقدي، خلال الربع الرابع وخلال العام 2013 كاملا، مجموعة من التطورات يمكن إيجازها بالتالي:

- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة في الربع الرابع بنحو 5% نتيجة تراجع المنح المقدمة لدعم الموازنة. من جهة ثانية طرأ تراجع على إجمالي النفقات العامة بنحو 7.2%. أدى تراجع النفقات بأسرع من تراجع الايرادات إلى انخفاض العجز الكلي بمقدار 52%، إلى 569.4 مليون شيكل، وزيادة الفائض بعد المنح والمساعدات بمقدار 14.7%، إلى 385 مليون شيكل في الربع الرابع. ساعد هذا الفائض (على أساس النقدي) في تحقيق انخفاض طفيف في إجمالي الدين العام الحكومي بنسبة 1%، ليستقر عند 8.3 مليار شيكل.
- أما على الصعيد السنوي فلقد طرأ ارتفاع على إجمالي الإيرادات بمقدار 8.5% بين 2012 و2013 (على الرغم من انخفاض إجمالي الإيرادات المحلية الصافية بمقدار 3.3%). ونظراً لانخفاض إجمالي النفقات العامة بمقدار طفيف (ثبات النفقات الجارية)، فلقد ظهر فائض في الموازنة الكلية بعد المساعدات بمقدار 933 مليون شيكل. وتم استخدام هذا الفائض أساسا لسداد بعض الديون إلى المصارف المحلية (انظر الجدول 3–1) . يجب التنكير ثانية أن هذا كله وفق الأساس النقدي لان الصورة مختلفة على أساس الالتزام كما سنرى لاحقاً (انظر الصندوق رقم 3).

[54] لاحظ أن "الأونروا" مسجلة هنا وكأنها طرف يمنح مساعدات وليس كجهة تتلقى مساعدات من الدول ثم تعيد إنفاقها. ان اخذ مساهمات الدول في موازنة "الأونروا" يمكن ان يؤدي إلى تغيير تسلسل الدول في الجدول.

3-1 الإيرادات والمنح

3-1-1 إجمالي الإيرادات المحلية الصافية

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2013 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية وبنحو 20.2% مقارنة بالربع السابق، و33% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.4 مليار شيكل. وكان مصدر الارتفاع تحسن الجباية لكل من بندي الإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة. ولقد استحوذت إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 71.7% من إجمالي الإيرادات المحلية، تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 23.3%، ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 7.8%.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وفق الأساس النقدي

(مليون شيكل)

البيـــان	2012	2012	2013				2013
	الربع الرابع		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**2,743.2**	**12,235.4**	**3,736.7**	**2,726.1**	**3,495.9**	**3,317.0**	**13,275.7**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**1,780.0**	**8,648.8**	**1,842.5**	**2,191.5**	**1,965.2**	**2,361.8**	**8,361.0**
الإيرادات الضريبية	464.7	1,851.9	666.5	471.3	469.4	550.1	2,157.3
الإيرادات غير الضريبية	184.8	895.2	326.7	207.8	203.5	183.3	921.3
إيرادات مقاصة	1,195.9	6,096.2	1,314.6	1,533.4	1,547.6	1,693.4	6,089.0
إرجاعات ضريبية (-)	65.4	194.5	465.3	21.0	255.3	65.0	806.6
المنح والمساعدات الخارجية	**963.2**	**3,586.6**	**1,894.2**	**534.6**	**1,530.7**	**955.2**	**4,914.7**
لدعم الموازنة	751.4	2,985.6	1,814.1	461.3	1,453.6	802.2	4,531.2
لدعم المشاريع التطويرية	211.8	601.0	80.1	73.3	77.1	153.0	383.5
إجمالي النفقات العامة	**3,394.3**	**12,543.1**	**3,180.1**	**3,071.5**	**3,159.6**	**2,931.2**	**12,342.4**
النفقات الجارية، ومنها:	**3,169.6**	**11,730.1**	**3,053.1**	**2,877.2**	**3,003.5**	**2,801.2**	**11,735.0**
الأجور والرواتب	1,322.1	5,995.6	1,823.2	1,531.9	1,593.5	1,599.6	*6,548.2*
نفقات غير الأجور	1,300.0	4,662.6	1,114.1	1,138.4	1,184.1	990.3	*4,426.9*
صافي الإقراض	547.5	1,071.9	115.8	206.9	225.9	211.3	*759.9*
النفقات التطويرية	**224.7**	**813.0**	**127.0**	**194.3**	**156.1**	**130.0**	**607.4**
ممولة من قبل الخزينة	12.9	212.0	46.9	121.0	79.0	(23.0)	223.9
ممولة من قبل الدول المانحة	211.8	601.0	80.1	73.3	77.1	153.0	383.5
العجز الجاري	**(1,389.6)**	**(3,081.3)**	**(1,210.6)**	**(685.7)**	**(1,038.3)**	**(439.4)**	**(3,374.0)**
العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(1,614.3)**	**(3,894.3)**	**(1,337.6)**	**(880.0)**	**(1,194.4)**	**(569.4)**	**(3,981.4)**
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**(651.1)**	**(307.7)**	**556.6**	**(345.4)**	**336.3**	**385.8**	**933.3**
صافي التمويل من المصارف المحلية	**913.1**	**489.8**	**(613.6)**	**234.7**	**(372.3)**	**(143.8)**	**(895.0)**
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)*	**2,622.9**	**10,254.6**	**3,041.3**	**3,353.8**	**3,411.4**	**3,483.6**	**13,290.1**
متوسط سعر الصرف (شيكل لكل دولار)	**3.83**	**3.85**	**3.69**	**3.62**	**3.60**	**3.52**	**3.61**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) – جدول رقم (3).

الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

* المقارنة بين ارقام 2012 و2013 غير ممكنة (أنظر قسم الناتج المحلي الإجمالي في هذا العدد).

بلغت الإيرادات الضريبية خلال الربع الرابع 2013 حوالي 550 مليون شيكل بارتفاع نسبته 17.2% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، وبنحو 18.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة الإيراد المتحقق من ضريبة الدخل بنحو 46% خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 166.4 مليون شيكل. كما ارتفعت متحصلات ضريبة القيمة المضافة بين الربعين المتتاليين بنحو 34.3% لتبلغ 267.2 مليون شيكل في الربع الرابع 2013.[55] تجدر الإشارة أن إيراد ضريبة الدخل يشكل 30% من الإيرادات الضريبية، وضريبة القيمة المضافة 49% (أنظر الجدول 3-1).

أما فيما يتعلق بإيرادات المقاصة (العامل الأهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية) فقد بلغت خلال الربع الرابع من عام 2013 نحو 1.7 مليار شيكل، مرتفعة بنحو 9.4% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه، وبنحو 41.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012.[56]

بالمقابل شهدت الإيرادات غير الضريبية تراجعاً بنحو 10% لتبلغ حوالي 183.3 مليون شيكل خلال الربع الرابع، إلا أنها بقيت ثابتة تقريباً مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وهذه الإيرادات هي رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية، وتشمل الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

(مليون شيكل)

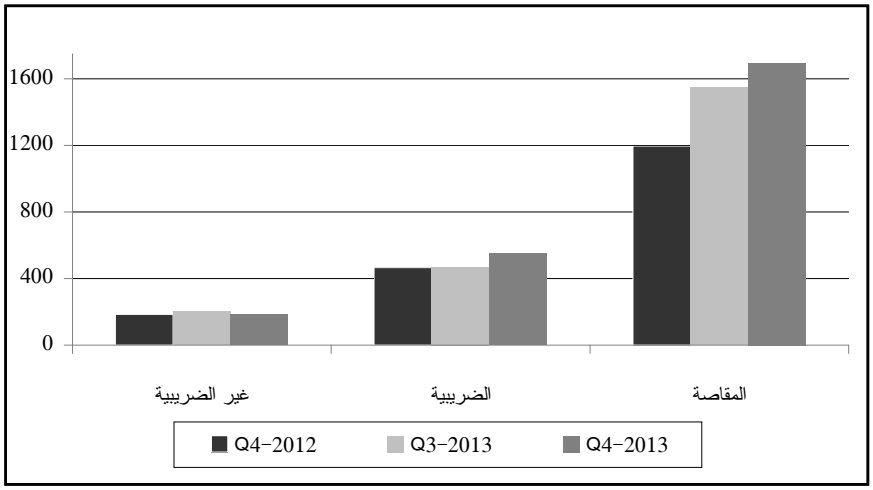

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

المقارنة السنوية

أدت التدابير الرامية لتحسين التحصيل الضريبي وزيادة الوعاء الضريبي التي تم اتخاذها خلال العامين السابقين إلى زيادة الإيرادات الضريبية في العام 2013 مقارنة بالعام 2012 بنحو 16.5%. كما جاءت الإيرادات غير الضريبية أعلى بنسبة 2.9% مقارنة بالعام السابق. من جهة ثانية ظلت إيرادات المقاصة على حالها تقريباً بين 2012 و2013. ولكن الزيادة الكبيرة في الارجاعات الضريبية في العام 2013، بمقدار أربعة أضعاف ما كانت عليه في 2012، كانت سبباً في تراجع الإيرادات المحلية الصافية بمقدار 3.3% بين العامين (انظر الجدول 3-1)

[55] تم رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 14.5% إلى 15% مطلع أيلول 2012، ثم تم رفع الضريبة إلى 16% في بداية حزيران 2013.

[56] لاحظ أن هذه الأرقام هي على الأساس النقدي. مكونات إيرادات المقاصة على أساس الالتزام واردة في الجدول 3-5 لاحقاً. وهي توضح أن الزيادة في إيرادات المقاصة بين الربع الرابع والربع المناظر في 2013 هي 20% فقط، وجاء هذا على خلفية ارتفاع ضرائب الدخل (على العمال في إسرائيل والمستوطنات) وارتفاع ضريبة القيمة المضافة.

3-1-2 المنح والمساعدات الخارجية

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2013 تراجعاً ملحوظاً في التمويل الخارجي بنحو 37.6% ليبلغ حوالي 955 مليون شيكل. وذهب نحو 85% من هذه المنح لدعم الموازنة العامة في حين خُصص المتبقي للدعم التطويري (أنظر الجدول 3-2). وقد ساهمت الدول العربية (تحديدا العراق، والسعودية، وقطر) بنحو 69% من قيمة هذه المساعدات، فيما ساهمت الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 14% والبنك الدولي بنسبة 11%، بينما ساهمت فرنسا بنحو 6%.

جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيـــان	2012	2012	2013				2013
	الربع الرابع	2012	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2013
دعم الموازنة	**751.4**	**2,985.7**	**1,814.5**	**461.3**	**1,453.6**	**802.2**	**4,531.6**
منح عربية	**177.0**	**1,050.0**	**558.6**	**0.0**	**278.1**	**551.7**	**1,388.4**
منح دولية	**574.4**	**1,935.7**	**1,255.9**	**461.3**	**1,175.5**	**250.5**	**3,143.2**
التمويل التطويري	**211.7**	**601.0**	**80.3**	**73.3**	**76.9**	**152.8**	**383.3**
إجمالي التمويل الخارجي	**963.1**	**3,586.7**	**1,894.8**	**534.6**	**1,530.5**	**955.0**	**4,914.9**

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

المحصلة النهائية فيما يخص مجمل الإيرادات العامة والمنح تشير إلى تراجع بنسبة 5.1% خلال الربع الرابع من عام 2013 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 3.3 مليار شيكل. وكان العامل الرئيسي في هذا التراجع هو الانخفاض الكبير في المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية (أنظر جدول 3-3).

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيـــان	2012	2012	2013				2013
	الربع الرابع	2012	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2013
إجمالي الإيرادات المحلية الصافية (مليون شيكل)	**1,780.0**	**8,448.8**	**1,842.5**	**2,191.5**	**1,965.2**	**2,361.8**	**8,361.0**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	64.9	70.7	49.3	80.4	56.2	71.2	63.0
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	56.2	73.7	60.3	76.2	65.4	84.3	71.2
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.7	21.9	16.4	18.1	16	19.3	17.4
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	**963.2**	**3,586.7**	**1,894.2**	**534.6**	**1,530.7**	**955.2**	**4,914.7**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	35.1	29.3	50.7	19.6	43.8	28.8	37.0
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	30.4	30.6	62.0	18.6	51.0	34.1	41.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.6	9.1	16.9	4.4	12.5	7.8	10.3

المصدر: جدول رقم (3-1)

المقارنة السنوية

ازدادت المنح والمساعدات الدولية للحكومة بمقدار 37% بين العامين 2012 و2013، ووصلت إلى 4.9 مليار شيكل. ذهب أكثر من 92% من هذا المبلغ إلى دعم الموازنة الجارية. ويوضح الجدول 3-2 أن نحو 69% من إجمالي المنح جاءت من هيئات دولية ودول غير عربية، بينما جاء 31% من الدول العربية. يلاحظ أن أهمية المنح والمساعدات الخارجية ارتفعت بين العامين سواء بالعلاقة مع إجمالي الإيرادات أو بالنسبة للإنفاق الجاري أو إلى الناتج المحلي،

(أنظر إلى الجدول 3-3). وعند إضافة هذه المنح والمساعدات إلى صافي الإيرادات المحلية فإن إجمالي الإيرادات للحكومة الفلسطينية خلال 2013 تبلغ 13.3 مليار شيكل، جاء 63% منها من الإيراد المحلي والباقي من المساعدات، علماً بأن 73% من الإيرادات المحلية الصافية تحققت من إيرادات المقاصة.

3-2 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة خلال الربع الرابع تراجعاً بنسبة 7.2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 2.9 مليار شيكل. أما على الصعيد السنوي فإن الإنفاق تراجع بنسبة 1.6% فقط، وجاء هذا أساسا من تراجع الإنفاق التطويري (25%). ويتكون الإنفاق العام في معظمه من النفقات الجارية (نحو 95%)، ولا تزيد حصة الإنفاق التطويري على 5% من إجمالي الإنفاق العام.

3-2-1 النفقات الجارية

الربع الرابع

يتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود رئيسة، الأجور والرواتب، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض. توزع الإنفاق خلال الربع بالنسب التالية على التوالي: 57% و35% و8%. وقد تراجعت النفقات الجارية بنحو 6.7% خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق، نتيجة لتراجع نفقات غير الأجور بنسبة 16.4%. وجاء هذا التراجع نتيجة قيام الحكومة بخفض إنفاقها التشغيلي بالإضافة إلى خفض التحويلات الى الخدمات الاجتماعية، علماً بأن الإنفاق التشغيلي والتحويلات الاجتماعية هما المكونان الأهم في نفقات غير الاجور. كما انخفض الإنفاق على صافي الإقراض بمقدار 6.5% مقارنة بالربع السابق.[57] (أنظر الشكل 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

(مليون شيكل)

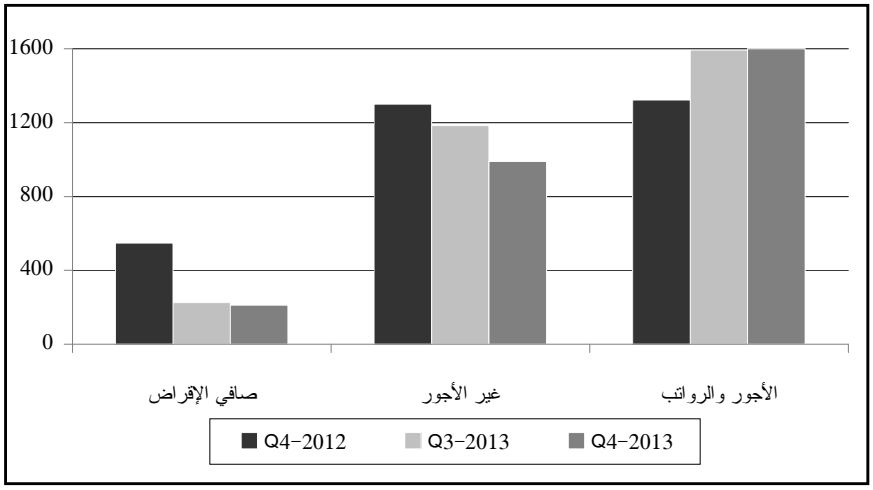

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

أما فيما يتعلق بفاتورة الأجور والرواتب (المكون الرئيسي للنفقات الجارية) فقد ظلت على حالها تقريباً (1.6 مليار شيكل). وتشير البيانات إلى استمرار النقص النقدي المتكرر في تغطية هذا البند، إذ كانت فاتورة الأجور والرواتب المدفوعة خلال الربع أقل من مستوى الالتزام (التي يتوجب دفعها) بحوالي 160.8 مليون شيكل.[58]

[57] يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية.

[58] بلغ متوسط النقص النقدي في تغطية فاتورة الأجور والرواتب الفعلية حوالي 94.9 مليون شيكل لكل ربع من أرباع 2013 مقارنة بنحو 204.1 مليون شيكل بالمتوسط لكل ربع من أرباع 2012.

المقارنة السنوية

بلغ إجمالي الإنفاق الجاري 11.7 مليار شيكل خلال 2013، وهذا مطابق تقريباً للإنفاق الجاري في العام الذي سبقه. ولكن نظراً لانخفاض صافي الإقراض بشكل ملحوظ (29%) فإن هذا تم موازنته في ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور بمقدار 9.2%، إلى 6.5 مليار شيكل، أو نحو نصف الإنفاق الجاري. وتجدر الملاحظة انه على الرغم من الارتفاع في فاتورة الرواتب إلا أنها ظلت دون مستوى الالتزام (التي يتوجب دفعها) بحوالي 379.7 مليون شيكل.

أما نفقات غير الأجور والتي شكلت 37.7% من الإنفاق الجاري، فقد تراجعت بنحو 5.1% نتيجة لخفض الإنفاق التشغيلي والنفقات التحويلية (معاشات تقاعدية ومساعدات اجتماعية وغيرها). ويلاحظ من الجدول 3-4 أن نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفض من نحو 30% إلى 24.5%بين العامين.

3-2-2 النفقات التطويرية

الربع الرابع

انخفضت النفقات التطويرية خلال الربع الرابع 2013 بنحو 16.7% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ نحو 130 مليون شيكل، على خلفية تحويل الحكومة لجزء من المساعدات الدولية من لإنفاق التطويري إلى الإنفاق الجاري (23 مليون شيكل).

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

البيـــان	2012	2012	2013				2013
	الربع الرابع		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
النفقات الجارية (مليون شيكل)	**3,169.6**	**11,730.1**	**3,053.1**	**2,877.2**	**3,003.5**	**2,801.2**	**11,735.0**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	93.4	93.5	96.0	93.7	95.1	95.6	95.1
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	31.5	29.7	27.2	23.7	24.4	22.8	24.5
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	**2,24.7**	**813.0**	**127.0**	**194.3**	**156.1**	**1,30.0**	**607.4**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	6.6	6.5	4.0	6.3	4.9	4.4	4.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.2	2.1	1.1	1.6	1.3	1.1	1.3

المصدر: جدول 3-1

المقارنة السنوية

انخفض الإنفاق التطويري بمقدار الربع بين العامين، ووصل إلى 607 مليون شيكل فقط، كما انحدرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 1.5%. ولقد بلغ الدعم الخارجي للإنفاق التطويري 383 مليون شيكل خلال العام 2013، أي أن جزءاً من الإنفاق التطويري تم تمويله من إيرادات الموازنة الجارية.

3-3 الفائض/العجز المالي

الربع الرابع

أدى تراجع النفقات الجارية ونمو إجمالي الإيرادات المحلية الصافية إلى تراجع العجز الجاري قبل المساعدات (على الأساس النقدي) إلى نحو 439.4 مليون شيكل خلال الربع الرابع 2013، مقارنة مع عجز بلغ 1038.3 مليون شيكل خلال الربع السابق. وقد شكل العجز حوالي 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 8.4% في الربع الثالث من العام 2013.

أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 569.4 مليون شيكل، وهو نصف ما كان عليه في الربع السابق وبانخفاض الثلثين تقريباً مقارنةً بنظيره في العام 2012 (أنظر شكل 3-3).

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي

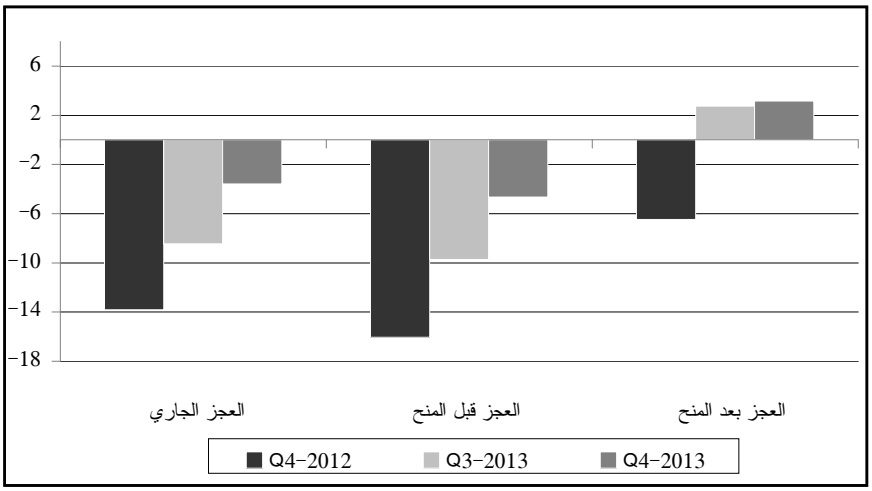

المصدر: جدول 3-1.

وبالمقابل، سجل رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات فائضاً بلغ حوالي 385.8 مليون شيكل مقارنة مع فائض بلغ نحو 336.3 مليون شيكل خلال الربع الثالث. ولقد أدى هذا الفائض إلى تقليص في رصيد الدين العام، غير أنه لم يقلص من تراكم المتأخرات.

المقارنة السنوية

تميزت الملامح العامة لموازنة الحكومة خلال العام 2013 بتراجع في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية بوتيرة أسرع من تراجع الإنفاق الجاري، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز الجاري قبل المساعدات ليبلغ 3.4 مليار شيكل تقريباً (أو ما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو 3.1 مليار في العام 2012. بالمقابل جاءت المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الفلسطينية (تحديداً لدعم الموازنة) أعلى بنحو 51.8% حيث بلغت في العام 2013 حوالي 4.9 مليار شيكل. وساهمت هذه التدفقات في تغطية كامل العجز الجاري، وإلى تحقيق فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بلغ حوالي 933.3 مليون شيكل مقابل عجز 307.7 مليون شيكل في العام 2012. وقد ساهم هذا الفائض بدوره في خفض الدين العام، خصوصاً الديون المحلية.

3-4 تراكم المتأخرات

الربع الرابع

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2013 حوالي 640.7 مليون شيكل، توزّع بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (324.2 مليون شيكل)، وإرجاعات ضريبية غير مسددة (125.7 مليون شيكل)، ومتأخرات فاتورة الرواتب (160.8 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (30 مليون شيكل). وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (640.7 مليون شيكل) إلى العجز الكلي قبل المنح والمساعدات على الأساس النقدي (569.4 مليون شيكل)، يكون رصيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على أساس الالتزام حوالي 1,210 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-4).

المقارنة السنوية

قامت الحكومة خلال العام 2013 بمراكمة متأخرات بلغت قيمتها 1.7 مليار شيكل، هذا يعني عملياً أن الإنفاق الحكومي على أساس الالتزام كان أعلى من الإيراد المتحقق بمقدار 1.7 مليار شيكل. نحو نصف هذا العجز جاء نتيجة قيام الحكومة بتسديد جزء من ديونها إلى البنوك المحلية (أنظر تحليل الموازنة على أساس الالتزام الوارد في الصندوق رقم 3).

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات

(مليون شيكل)

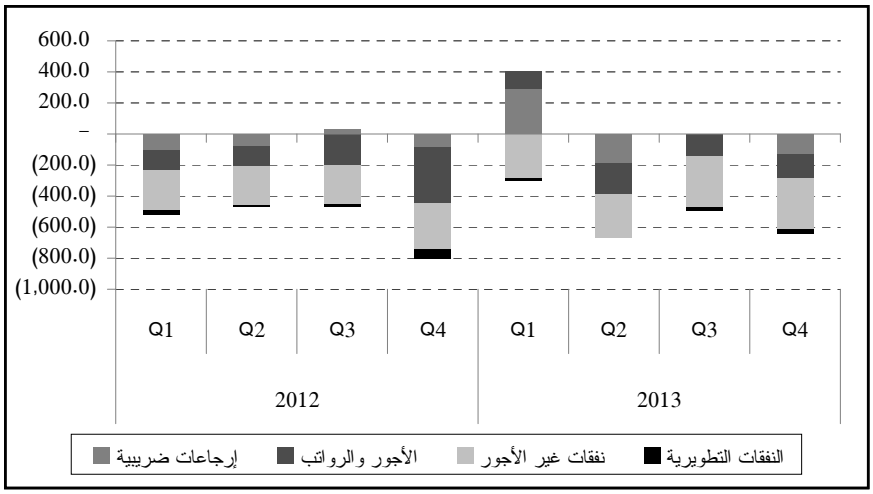

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

الربع الرابع

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام[59]. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,705.6 مليون شيكل خلال الربع الرابع من العام 2013 مرتفعةً بنحو 7.5% مقارنة بالربع السابق وبنحو 20.7% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات متساوية تقريباً، بمقدار الثلث تقريباً لكل بند.

المقارنة السنوية

ارتفعت إيرادات المقاصة بين العامين بمقدار 8.6%، وجاءت الزيادة نتيجة الارتفاع في معظم مكونات المقاصة (الجمارك، ضرائب القيمة المضافة، وضرائب المحروقات وضرائب الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات). ويعزى جزء من الزيادة على ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة وعلى ارتفاع عدد العمال في إسرائيل.

جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيـــان	2012	2012	2013				2013
		الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
إيرادات المقاصة	**5,616.7**	**1,413.6**	**1,388.6**	**1,421.4**	**1,587.0**	**1,705.6**	**6,102.6**
الجمارك	1,974.0	511.9	459.3	492.5	562.0	559.5	2,073.3
القيمة مضافة	1,860.9	469.4	488.6	457.9	521.3	548.7	2,016.5
المحروقات	1,758.0	421.3	431.5	470.2	503.0	565.6	1,970.3
ضريبة الشراء (المبيعات)	15.0	7.7	5.5	-3.6	0.7	0.0	2.6
ضريبة الدخل	8.8	3.3	3.7	4.4	0.0	31.8	39.9

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

[59] تم استخدام أساس الالتزام نظراً لأن بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

3-6 الدين العام

ساهم الفائض المتحقق في الرصيد الكلي في 2013 (على الأساس النقدي) بعد المنح والمساعدات في تخفيض الدين العام الحكومي. إذ تراجع رصيد الدين العام بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، وبمقدار 10% بين العام 2012 و2013، ليستقر عند حوالي 8,265 مليون شيكل. وقد كانت حصة الدين الخارجي منه نحو 46.7% مقابل 53.3% للدين المحلي. توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 56.8%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 30.9%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 17.8% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (أنظر جدول 3-6). ونظراً لانخفاض الدين وارتفاع الناتج المحلي فإن نسبة الدين المحلي انخفضت بشكل ملحوظ إلى 17.2% فقط في نهاية 2013. الجدير ذكره أن خدمة الدين العام (الفوائد على الدين الحكومي) بلغت 246.6 مليون شيكل مقارنة مع 86.5 مليون في العام 2012، اي بارتفاع بمعدل 185%. ولا يتوفر لدينا تفسير لهذه الزيادة العالية على الرغم من انخفاض الدين.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الرابع 2013

(مليون شيكل)

البيـــان	2012	2013				2012	2013
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		الربع الرابع
أ- الدين المحلى	**5,142.8**	**4,257.3**	**4,774.5**	**4,457.5**	**4,408.8**	**5,142.8**	**4,408.8**
قروض البنوك	2,669.1	2,376.8	2,345.7	2,474.6	2,300.1	2,669.1	2,300.1
تسهيلات بنكية (جاري مدين)	1,783.8	1,255.1	1,666.9	1,171.7	1,274.0	1,783.8	1,274.0
قروض هيئة البترول	659.4	594.9	731.4	780.7	783.9	659.4	783.9
قروض مؤسسات عامة أخرى	30.5	30.5	30.5	30.5	50.8	30.5	50.8
ب- الدين الخارجى	**4,077.1**	**3,989.9**	**3,956.1**	**3,892.0**	**3,856.1**	**4,077.1**	**3,856.1**
مؤسسات مالية عربية	**2,335.9**	**2,283.0**	**2,266.7**	**2,226.3**	**2,191.8**	**2,335.9**	**2,191.8**
صندوق الأقصى	1,940.5	1,906.0	1,890.5	1,853.0	1,822.2	1,940.5	1,822.2
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	211.0	204.6	204.7	202.0	201.4	211.0	201.4
البنك الإسلامي للتنمية	184.4	172.4	171.5	171.3	168.2	184.4	168.2
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	**1,257.5**	**1,244.1**	**1,223.8**	**1,192.9**	**1,191.3**	**1,257.5**	**1,191.3**
البنك الدولي	1,077.8	1,051.9	1,038.0	1,008.2	986.3	1,077.8	986.3
بنك الاستثمار الأوروبي	95.9	109.8	104.0	104.0	125.6	95.9	125.6
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	11.7	11.2	10.9	10.9	10.5	11.7	10.5
الأوبك	72.1	71.2	70.9	69.8	68.9	72.1	68.9
قروض ثنائية	**483.7**	**462.8**	**465.6**	**472.8**	**473.0**	**483.7**	**473.0**
الدين العام الحكومى	**9,219.9**	**8,247.2**	**8,730.6**	**8,349.5**	**8,264.9**	**9,219.9**	**8,264.9**
خدمة الدين	**30.8**	**69.0**	**59.6**	**58.7**	**59.3**	**86.5**	**246.6**
نسبة الدين العام إلى إجمالى الناتج المحلى الاسمى	**23.4%**	**18.4%**	**18%**	**17%**	**17.2%**	**23.4%**	**17.2%**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 3: الموازنات الحكومية2013 و 2014: تواضع في الطموح وتواضع أكثر في الأداء

موازنة العام 2013 بين الخطة والتنفيذ

ذكر بيان وزير المالية، الذي صدر بالتزامن مع صدور موازنة السلطة الوطنية للعام 2013، أن "المحددات الرئيسية لإعداد قانون الموازنة للعام الحالي... هو تعزيز قدرة المواطنين على الصمود... وفي إطار سياسة مالية تهدف إلى تحقيق التمكين وتعزيز القدرات الذاتية، وبما يكفل تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية والحاجة لها."[60]

تم وضع خطة الموازنة لعام 2013 بإطار توقع انخفاض معدلات النمو في الضفة والقطاع بسبب عدم تحسن المناخ السياسي، وتلاشي أثر التحفيز المالي بسبب الجهود لتقليص العجز في الموازنة. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، افتراض مشروع الموازنة أن يبلغ معدل النمو الحقيقي في الأراضي الفلسطينية 5% في العام 2013 (4.7% في الضفة الغربية و6% في قطاع غزة). وبافتراض معدل تضخم بمقدار 2.8% يصبح معدل النمو الاسمي المتوقع 7.5% في الضفة الغربية. كما توقع مشروع الموازنة أن تزداد الإيرادات المحلية بمقدار 16% عن الإيرادات الفعلية في العام 2012، وأن ينخفض الإنفاق الجاري بمقدار 2.3% عن الإنفاق في العام 2012 (أنظر الجدول 1).

حدد بيان وزير المالية عدداً من الإجراءات بهدف تحسين أداء الإيرادات وتقليص النفقات ولقد تم تثبيت معظم هذه الإجراءات في قانون الموازنة الذي صدر في اليوم الأخير من شهر آذار 2013. ومن أهم الإجراءات المقترحة لزيادة الإيرادات المحلية:

- مواصلة السعي لتحقيق إصلاحات في جباية إيرادات المقاصة ومتابعة الخصومات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة للتأكد من قانونيتها ودقتها. وزيادة عدد الشركات المدرجة في الترتيبات الخاصة بالمقاصة.
- تعزيز أتمتة الإدارة الضريبية وتفعيل العمل الميداني على صعيد المكافحة وجمع المعلومات عن التهرب الضريبي والجمركي ومتابعة فواتير المقاصة المزورة بهدف تخفيض نسب التهرب من دفع الضريبة.
- الاستغناء الطوعي عن التسهيلات في قانون تشجيع الاستثمار، حيث تعهدت 15 شركة فلسطينية كبيرة بالتنازل طوعياً عن الإعفاءات الضريبية الممنوحة لها بموجب القانون، وتبلغ هذه الإعفاءات نحو 50 مليون شيكل سنوياً، حسب بيان وزير المالية.

أما أهم الإجراءات المقترحة لتقليص الإنفاق فهي تضم:

- ترشيد التوظيف، بحيث لا يرتفع إجمالي عدد الموظفين المدنيين والعاملين في قوى الأمن عما كان عليه نهاية العام 2012.
- تقليص مخصصات التوظيف على العقود بنسبة 30%، وتحديد شروط توظيفات العقود بالشروط في قانون الخدمة المدنية، مع سقف أعلى على رواتب المتعاقدين مقداره 4,000 دولار شهرياً.
- عدم عقد أي التزام بشأن الدورات الخارجية والداخلية غير المستضافة بالكامل، وحصر صرف العلاوات الإشرافية وبدل المواصلات في إطار ما يوجبه قانون الخدمة المدنية.

أما فيما يتعلق بالمتأخرات فقد أكدت الحكومة في بيان الموازنة أنها مصممة على "ضبط تراكم المتأخرات"، وتعهدت بتسديد مبلغ 272 مليون شيكل من متأخرات الرواتب من العام 2012، ولكنها توقعت في الوقت ذاته أن تزداد ديونها إلى المصارف بنفس المقدار.

من جانب آخر، توقعت الحكومة أن تقوم الدول المانحة بتقديم دعم مالي أعلى بكثير مما تحقق في 2012، وأن يتم تمويل غالبية العجز الجاري، وكامل الإنفاق التطويري تقريباً من خلال الدعم الخارجي.

تحليل الإيرادات والمنح

ازدادت الإيرادات المحلية الصافية فعلياً في العام 2013 بمقدار 4.5% عن قيمتها في 2012 وبلغت نحو 8.3 مليار شيكل في العام 2013. وهذا يعادل نحو 90% من الرقم الذي توقعته الموازنة. ولم يتجاوز هامش الخطأ في تقدير إيراد الضرائب أكثر من 3 نقاط مئوية. ولكن الخطأ في تقدير الارجاعات الضريبية كان مرتفعاً نسبياً، وخصوصاً دعم المشتقات النفطية الذي بلغ 720 مليون شيكل، وهو ضعف الرقم الذي توقعته الموازنة (أنظر الجدول 1).

[60] وزارة المالية (2013): قانون الموازنة العامة السنة المالية 2013.

من ناحية أخرى، ارتفع تحصيل الضرائب بمقدار 16% مقارنة مع العام 2012، وكذلك إيرادات المقاصة بمقدار 8%. وهذه الأرقام بمجملها جيدة ومفاجئة، خصوصاً وأن النمو الفعلي في الاقتصاد الفلسطيني في العام 2013 لم يتجاوز 1% مقارنة بمعدل 7% توقعته الموازنة.

على أن الإنقاذ الأكبر للموازنة الجارية جاء في سنة 2013 من المساعدات الدولية. إذ كانت هذه أعلى بمقدار 11% مما توقعته الموازنة، لا بل وأعلى بنسبة تزيد على 50% من المساعدات التي تحققت في العام 2012. أما المساعدات لدعم الإنفاق التطويري فهي لم تزد عن ثلث المبلغ المأمول في الخطة.

تحليل النفقات

ارتفع إجمالي النفقات الجارية في العام 2013 بنحو 1.6% عن مستواه في 2012 وبلغ نحو 13.3 مليار شيكل. وهذا يزيد بنحو 2% فقط عن الرقم المخطط. وكانت التوقعات صائبة بشكل عام بالنسبة لفاتورة الأجور والإنفاق على غير الأجور، ولم يشذ عن هذا سوى صافي الإقراض، الذي بلغ 760 مليون شيكل، وهو ضعف ما خططت له الموازنة، و26% أعلى من 2012. والخطأ في تقدير صافي الإقراض بات أمراً مزمناً في الموازنات الفلسطينية إذ أنه حدث في كافة الموازنات السابقة (أنظر الجدول 1).

أما بالنسبة للإنفاق التطويري، فإنه لم يتجاوز نصف ما توقعته الموازنة (674 مليون)، وهذا جاء متوافقاً مع انحدار المساعدات الخارجية لهذا البند. ولقد تم تمويل هذا البند مناصفة من الموازنة الجارية ومن المساعدات الدولية.

العجز والفائض

أدى الانخفاض في الإيرادات المحلية والارتفاع الطفيف في الإنفاق الجاري عن المبالغ المخططة في الموازنة إلى ظهور عجز في الميزان الجاري قبل التمويل بمقدار 5 مليار شيكل تقريباً، وهذا أعلى بمقدار 30% تقريباً عن العجز المخطط. ولكن هذا العجز أقل بنحو 3% من العجز المتحقق في العام 2012 (بسبب زيادة الإيرادات المحلية بأسرع من زيادة النفقات الجارية). ومع مساعدات دولية للموازنة الجارية بمقدار 4.5 مليار ينخفض العجز بعد المساعدات إلى 457 مليون. وعند إضافة عجز الإنفاق التطويري (290 مليون) يصبح عجز الموازنة الكلي 746 مليون شيكل بعد المنح الدولية.

يضاف إلى هذا العجز الكلي قيام الحكومة بتسديد مبلغ 895 مليون شيكل من ديونها إلى المصارف. أي أن العجز ارتفع إلى 1,641 مليون شيكل. ولقد تم سد هذه الفجوة المالية، بعد أخذ المتمم الحسابي بعين الاعتبار، بتراكم متأخرات بقيمة 1,680 مليون شيكل.

تقييم أداء الموازنة في العام 2013

يقودنا التحليل السريع السابق إلى أن الموازنة نجحت في أمرين أساسيين: زيادة الإيراد الضريبي بمقدار 16% مقارنة مع 2012. من ناحية أخرى، تمكنت الموازنة من تحقيق هدف الحد من زيادة فاتورة الرواتب والأجور ومن إيقاف زيادة التوظيف (الزيادة في فاتورة الرواتب بلغت 1.7% فقط وهو على الأرجح بالتوازي مع ارتفاع غلاء المعيشة). كما حدث هناك انخفاض في العجز الجاري (3%) والعجز الكلي قبل التمويل (6.8%) مقارنة مع 2012.

أما على الصعيد السلبي فإن القائمة أطول من قائمة الايجابيات.

- ✧ هدف تقليص النفقات العامة بمقدار 2.3% لم يتحقق، إذ ارتفعت النفقات بمقدار 1.5% بين 2012 و2013 وحدث هذا على ضوء الزيادة الملحوظة في صافي الإقراض وفي دعم المشتقات النفطية.
- ✧ حدث انخفاض كبير في الإنفاق على المشاريع الاستثمارية/الرأسمالية الصغيرة وعلى الإنفاق التطويري وهذا ما ساهم في تقليص العجز الكلي قبل المساعدات. ولكن هذا يتعارض مع الأهداف العامة التي جاءت بها الموازنة.
- ✧ لم يطرأ هناك انخفاض في الاعتماد على الخارج، إذ طرأت زيادة كبيرة على المساعدات الدولية (ارتفعت نسبتها الى الانفاق الجاري من 30% الى 42%).
- ✧ أخيراً، صحيح أن الفجوة المالية انخفضت بمقدار 20% بين 2012 و2013، ولكن يجب أن نتذكر أيضاً أن المساعدات الدولية ارتفعت بمقدار 37% بين هذين العامين. لقد انتهت السنة الماضية بتراكم متأخرات على الحكومة بمقدار 1.7 مليار شيكل، أي أكثر من نصف الجباية المحلية للحكومة خلال العام. ويبدو أن ثقافة مراكمة المتأخرات باتت متأصلة في الأداء المالي للسلطة الفلسطينية وليست حدثاً طارئاً، وهو أمر يجب الوقوف عنده ملياً، نظراً لأثاره الوخيمة على الاقتصاد وتبعاته السلبية على الشفافية.

باختصار إذن، إن أداء الموازنة خلال العام الماضي لم يؤد إلى تحسن ملموس في هيكلية وبنية الإنفاق العام. كما لم يؤد طبعاً إلى تطوير في بنية الاقتصاد ذاتها بشكل يمكن معه توقع ظهور تحسن في موازنة الدولة مستقبلاً.

جدول 1: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2010-2014

(مليون شيكل)

	2010 فعلي	2011 فعلي	2012 فعلي	2013 موازنة	2013 فعلي	2014 موازنة
1- إجمالي الإيرادات المحلية	**7,312**	**7,737**	**8,423**	**9,662**	**189,1**	**9,871**
• جباية محلية	617,2	2,642	2,806	3,292	3,078	3,326
- ضرائب	608,1	1,727	1,852	2,214	2,157	2,329
- غير ضرائب	859	755	835	918	858	897
- فوائد	149	160	120	160	63	100
• مقاصة	695,4	5,095	5,617	6,371	6,103	6,545
2- إرجاعات ضريبية	**285**	**416**	**434**	**456**	**834**	**560**
• ض.ق.م	113			73	114	80
• بترول	172			383	720	480
3- صافي الإيرادات (= 1 - 2)	**027,7**	**7,321**	**7,989**	**9,207**	**8,347**	**9,311**
4- النفقات الجارية	**11,475**	**11,897**	**13,125**	**13,092**	**13,336**	**13,916**
• رواتب وأجور	6,017	6,381	6,812	6,956	6,928	7,263
• غير الأجور	4,578	5,015	5,709	5,836	5,648	6,051
- تشغيلية	841,1	1,792	2,257	2,096	2,141	2,157
- تحويلات	629,2	3,165	3,426	3,663	3,478	,8173
- مشاريع رأسمالية صغيرة	107	58	26	77	29	76
• صافي الإقراض	880	501	604	300	760	600
5- العجز الجاري قبل التمويل (= 4- 3)	**447,4**	**4,576**	**5,136**	**3,885**	**4,989**	**4,605**
6- إنفاق تطويري	679,1	521,3	937	1,295	674	1,260
7- العجز الكلي قبل التمويل (= 5 + 6)	**126,6**	**5,901**	**6,073**	**5,180**	**5,662**	**5,865**
8- التمويل	126,6	5,901	6,073	5,180	5,662	5,865
• مساعدات للموازنة الجارية	275,4	2,915	2,986	4,070	4,532	4,785
• مساعدات إنفاق تطويري	306,1	605	601	1,110	384	1,080
• صافي تمويل البنوك	311	334	490	272	-895	
• تراكم متأخرات	245	1,938	2,226	-272	801,6	
• متمم حسابي	-10	109	-230		-38	
9-الفجوة المالية (= متأخرات + متمم حسابي)	235	2,047	1,996		421,6	

وزارة المالية الفلسطينية

مشروع الموازنة 2014

على الرغم من أن الأرقام العامة لمشروع موازنة 2014 للحكومة الفلسطينية صدرت في منتصف شهر آذار 2014، إلا أن خطاب الموازنة لم يصدر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير (اواخر شهر نيسان). وخطاب الموازنة، كما هو معلوم، هو الإطار النظري الذي يعرض توجهات الحكومة وفلسفتها إزاء الموضوع المالي، أي المبررات وراء تقديرات الإيرادات وبنود الإنفاق في مشروع الموازنة. ولهذا السبب سوف نقتصر فيما يلي على مراجعة الأرقام ومصادر الإيراد وأبواب الإنفاق ومعدلات زيادتها في الموازنة المقترحة.

الإيرادات

تتوقع الموازنة أن تزداد الإيرادات المحلية الصافية بمقدار 11.5% عن الإيرادات الفعلية المتحققة في العام 2013. وهذا يعادل ضعف معدل النمو المتوقع في الاقتصاد (5.2%) خلال السنة. وتتوقع الموازنة أن يتحقق ذلك من زيادة الجباية المحلية (بمقدار 8%)، وإيراد المقاصة (7.2%) وانخفاض دعم المشتقات النفطية بمقدار الثلث (أنظر العمود الاخير في الجدول 1).

النفقات

يتوقع مشروع الموازنة أن تزداد النفقات فقط على معدل 4.3%. ويأتي هذا على ضوء توقع زيادة فاتورة الرواتب والأجور بمقدار 5%. وتخطط الموازنة إلى زيادة الإنفاق بشكل كبير على المشاريع الرأسمالية الصغيرة. (أكثر من 150%) تماماً كما فعل مشروع الموازنة للعام الماضي وفشل في تحقيقه. ومما يسجل للموازنة الحالية أنها وللمرة الأولى لم تبالغ في تقديراتها لتقليص الإنفاق على صافي الإقراض، واكتفت بتوقع انخفاضه بمقدار 20%. أما بالنسبة للإنفاق التطويري فلقد وضعته الموازنة على نفس مستوى موازنة العام الماضي.

العجز

توقع زيادة الإيرادات بأسرع من زيادة النفقات انعكس في توقع انخفاض العجز الجاري قبل التمويل بمقدار 7.6% مقارنة مع العجز الفعلي في 2013. أما العجز الكلي (الجاري+ التطويري) فإنه أعلى بمقدار 3.6% من عجز العام السابق، ويصل إلى 5.9 مليار شيكل.

التمويل

تطمح الموازنة أن يتم الحصول على 5.9 مليار شيكل من المساعدات الدولية، 82% منها للموازنة الجارية. وتوقعت أن يأتي أكثر من مليار من المساعدات للإنفاق التطويري، وهو رقم يعادل نحو ثلاثة أضعاف ما تحقق في العام 2013. وعلى هذا فإن الموازنة لا تخصص أية موارد لتقليص الدين العام أو لتسديد المتراكمات. ولكنها تتعهد بأن تقوم في ذلك حال توفرت لها موارد إضافية تزيد على ما توقعته الموازنة.

باختصار إذن لا يبدو أن هناك فروقا تذكر بين مشروع الموازنة للعام 2013 ومشروع الموازنة للعام الحالي. وكما أن الأداء الفعلي للإيراد والإنفاق العام في العام الماضي اعتمد بالكامل على ثلاثة متغيرات، هي بالإجمال خارج نطاق سيطرة الحكومة: إيرادات المقاصة، والمساعدات الدولية، وفاتورة الرواتب، فان الأداء الفعلي لهذا العام لن يخرج عن هذا النطاق أيضا. الأمر الوحيد الذي يتوجب متابعته وملاحقة نتائجه هو تأثير قرار الحكومة في تعديل قانون ضرائب الدخل وقانون تشجيع الاستثمار على التحصيل الضريبي خلال العام. ولكن يبدو أن الحكومة نفسها غير متفائلة كثيرا من أثر هذين القرارين، ذلك لأن مشروع الموازنة لا يتوقع سوى 8% زيادة في الإيرادات الضريبية خلال العام، أي فقط نصف معدل الزيادة في الإيرادات الضريبية الذي تحقق في العام 2013.

4- القطاع المصرفي

يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين من الربع الرابع 2012 وحتى الربع الرابع 2013، مع نسبة التغير بين الربعين الثالث والرابع 2013 ونسبة التغير السنوية بين 2012 و2013.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الرابع، 2013

(مليون دولار)

البيان*	2012	2013				نسبة التغير(%)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	ربعية	سنوية
إجمالي الأصول	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.3**	**10,984.5**	**11,195.2**	**1.9**	**11.4**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,199.2	4,077.1	4,258.2	4,404.0	4,480.3	1.7	6.4
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,675.2	3,882.1	3,723.5	3,718.4	4,130.7	11.1	12.4
- أرصدة لدى سلطة النقد	*998.9*	*1,031.3*	*970.3*	*976.2*	*997.6*	*2.2*	*-0.1*
- أرصدة لدى المصارف في فلسطين	*372.6*	*368.3*	*350.7*	*348.6*	*452.6*	*29.8*	*21.5*
-أرصدة لدى المصارف في الخارج	*2,303.7*	*2,482.5*	*2,402.5*	*2,393.6*	*2,680.5*	*12.0*	*16.4*
محفظة أوراق الدين المالية	745.3	799.0	827.2	8,50.8	857.3	0.8	15.0
النقدية والمعادن الثمينة	731.1	830.3	868.2	1,200.3	956.0	-20.4	30.8

البيان*	2012	2013				نسبة التغير(%)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	ربعية	سنوية
الاستثمارات	148.6	150.1	146.8	148.5	154.9	4.3	4.2
القبولات المصرفية	5.3	5.6	5.7	4.9	7.6	55.1	43.4
الموجودات الأخرى	545.5	627.8	649.7	657.6	608.4	-7.5	11.5
إجمالي الخصوم	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.3**	**10,984.5**	**11,195.2**	**1.9**	**11.4**
إجمالي ودائع الجمهور**	7,484.1	7,713.2	7,830.9	8,181.3	8,306.2	1.5	11.0
حقوق الملكية	1,257.5	1,297.4	1,276.4	1,309.0	1,361.7	4.0	8.3
أرصدة سلطة النقد والمصارف	725.2	734.7	731.0	813.8	901.2	10.7	24.3
المطلوبات الأخرى	139.2	156.5	169.8	207.8	151.7	-27.0	9.0
القبولات المنفذة والقائمة	10.0	14.2	13.1	11.6	13.8	19.0	38.0
المخصصات والاهتلاك	434.2	456.0	458.1	461.0	460.6	-0.1	6.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

* البنود في الجدول هي بالقيمة الإجمالية (تشمل المخصصات).

** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية)

1. جانب الأصول (الموجودات)

الربع الرابع

بلغ إجمالي أصول المصارف نهاية الربع الرابع 2013 حوالي 11.2 مليار دولار، مرتفعةً بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع الثالث. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، يلاحظ أن معظم هذه البنود شهدت نمواً خلال فترة المقارنة، باستثناء بند النقدية والمعادن الثمينة، وبند الموجودات الأخرى التي شهدت انخفاضاً بنسبة 20.4% و7.5% على التوالي.

✧ التسهيلات الائتمانية المباشرة

ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية الربع الرابع 2013 بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق من نفس العام، لتبلغ 4.5 مليار دولار، مشكلةً نحو 40% من إجمالي الموجودات. تجدر الإشارة أن الزيادة في التسهيلات الائتمانية خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق كانت في معظمها للقطاع الخاص المقيم بنحو 86.3 مليون دولار، لتبلغ 68.5% من إجمالي التسهيلات. بالمقابل انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام خلال نفس الفترة بنحو طفيف (أنظر جدول 4-2).

شكل 4-1: التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بحسب النوع

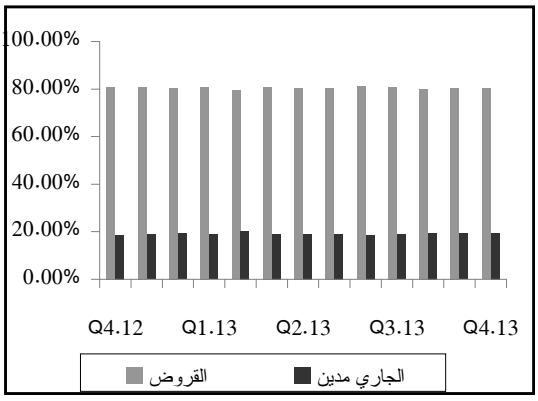

شكل 4-2: التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام بحسب النوع

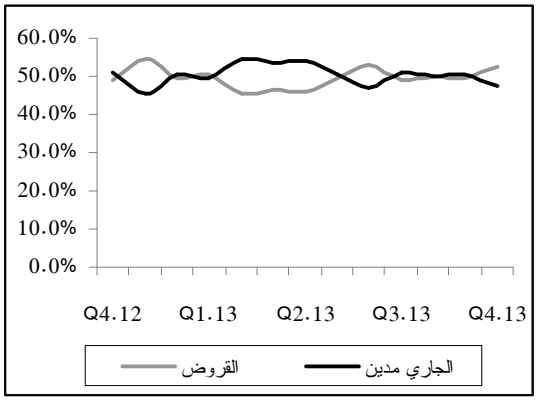

توزعت التسهيلات بين قروض بنسبة 71.7%، وجاري مدين بنسبة 28.0%[61]. ويوضح الشكلان 4-1 و4-2 توزع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص والقطاع العام. وتدلل الأشكال على أن التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص تتميز بالاستقرار في توزعها بين القروض وجاري مدين (80% و20% على التوالي). وعلى العكس من ذلك، يلاحظ أن توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام، وبالتحديد للحكومة الفلسطينية، تتسم بعدم الثبات، حيث تلجأ الحكومة إلى زيادة القروض على حساب الجاري مدين، ومن ثم إلى العكس بشكل شبه دوري (أنظر الشكل 4-2).

أما على مستوى نوع العملة، فقد بلغت حصة التسهيلات الائتمانية بعملة الدولار الأمريكي نحو 55% من إجمالي التسهيلات، يليها الشيكل الإسرائيلي بنسبة 33.7%، ثم الدينار الأردني 10.5%. وعلى مستوى المنطقة الجغرافية، استحوذت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية على الجزء الأكبر وبنسبة 89% من إجمالي التسهيلات، بينما بلغت حصة قطاع غزة 11%. يشار إلى أن معظم التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية تتركز في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 66.2%. أما في قطاع غزة فقد تركزت في محافظة غزة بنسبة 73.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة.

جدول 4-2: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2012		2013				نسبة التغير(%)	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربعية	السنوية
حسب الجهة المستفيدة								
قطاع عام	1,115.8	1,407.4	1,243.6	1,337.2	1,382.7	1,374.0	0.6-	2.4-
قطاع خاص مقيم	2,659.9	2,746.7	2,792.3	2,882.6	2,983.4	3,069.7	2.9	11.8
قطاع خاص غير مقيم	53.8	45.1	41.2	38.3	37.9	36.5	3.7-	19.1-
حسب النوع								
قروض	2829.2	2950.3	2914.1	2975.0	3118.8	3,213.3	3.0	8.9
جاري مدين	990.2	1,238.1	1,151.5	1,270.8	1,272.0	1,253.0	1.5	1.2
تمويل تأجيري	10.1	10.8	11.5	12.4	13.2	14.0	6.1	29.6
حسب العملة								
دولار أمريكي	2,280.4	2,255.1	2,221.5	2,288.0	2,426.1	2,464.2	1.6	9.3
دينار أردني	548.6	549.7	516.1	503.8	478.4	471.1	1.5-	14.3-
شيكل إسرائيلي	965.7	1,367.6	1,315.4	1,436.3	1,462.9	1,510.8	3.3	10.5
عملات أخرى	34.8	26.8	24.1	30.0	36.6	34.2	6.6-	27.6
المجموع	**3,829.5**	**4,199.2**	**4,077.1**	**4,258.2**	**4,404.0**	**4,480.3**	**1.7**	**6.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية فلقد احتلت التسهيلات الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية المرتبة الأولى (بنسبة 28.5%). وحصل قطاع العقارات والإنشاءات على المرتبة الثانية بنسبة 20.9%، يليه قطاع التجارة الداخلية والخارجية (بنسبة 19.8%). في حين حصل قطاع الخدمات على 7.8% من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص (أنظر الجدول 4-3).

[61] وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) يجب أن لا تتجاوز تسهيلات الجاري المدين عن 30% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف.

جدول 4-3: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة

(%)

القطاع الاقتصادي	2012		2013			
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
العقارات والإنشاءات	21.4	21.1	21.1	21.8	21.8	20.9
تطوير الأراضي	1.2	1.5	1.4	1.8	1.9	1.8
التعدين والصناعة	8.9	6.2	6.1	6.2	6.2	7.2
التجارة الداخلية والخارجية	20.8	18.0	18.3	18.3	18.1	19.8
الزراعة والثروة الحيوانية	1.2	1.3	1.0	1.2	1.2	1.2
السياحة والفنادق والمطاعم	2.0	2.1	2.0	2.1	2.0	1.9
النقل والمواصلات	0.8	0.8	0.8	0.9	0.8	0.7
الخدمات	9.6	9.6	9.9	8.4	8.0	7.8
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.4	2.2	2.2	1.8	1.9	1.6
تمويل شراء السيارات	4.3	4.1	4.2	4.2	4.2	4.2
تمويل السلع الاستهلاكية	20.2	28.0	28.1	28.5	29.0	28.5
أخرى في القطاع الخاص	7.1	5.1	4.9	4.8	4.9	4.4
مجموع التسهيلات (مليون دولار)	**2,713.7**	**2,791.8**	**2,833.6**	**2,920.9**	**3,021.3**	**3,106.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

✧ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

ارتفع إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الرابع 2013 بنسبة 11.1% مقارنة مع الربع الثالث، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتزايد أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 12.0%، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة لدى المصارف في فلسطين بنسبة 29.8%. كما ارتفعت الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية بحوالي 2.2% خلال نفس الفترة[62].

✧ النقدية والمعادن الثمينة

انخفض بند النقدية والمعادن الثمينة نهاية الربع الرابع 2013 بنسبة 20.4% مقارنة مع الربع الثالث، ووصل إجمالي النقد حوالي 956 مليون دولار، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لإجراء شحنة تمويل استثنائية خلال الربع، تم بموجبها تحويل نحو مليار شيكل من فائض الشيكل لدى المصارف الفلسطينية إلى بنك إسرائيل، بالإضافة إلى الشحنات الشهرية المنتظمة[63]. وقد انخفض بند النقدية لدى مكاتب وفروع المصارف في الضفة الغربية بنسبة 22%، كما انخفض في فروع ومكاتب المصارف في قطاع غزة بنسبة 14%.

المقارنة السنوية

شهد العام 2013 ارتفاعا في إجمالي موجودات المصارف بنحو 11.4% مقارنة بالعام 2012 لتبلغ نحو 11.2 مليار دولار. وجاء هذا الارتفاع ليعكس الزيادة في معظم بنود الموجودات في الميزانية المجمعة للمصارف. وفيما يلي تلخيص لهذه الزيادات.

✧ التسهيلات الائتمانية المباشرة

زادت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال العام 2013 بنحو 6.7% وبقيمة 281.1 مليون دولار مقارنة بالعام 2012. فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة على شكل قروض بنسبة 8.9% وبقيمة 263 مليون دولار، كما ارتفع الجاري مدين بنسبة 1.2% وبقيمة 14.9 مليون دولار، في حين ارتفعت التسهيلات الممنوحة على شكل تمويل تأجيري بنحو 3.2 مليون دولار.

أما عند مقارنة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية بشكل سنوي، فيلاحظ أن إجمالي الائتمان الممنوح لبعض القطاعات ارتفع (تجارة وتمويل سلع استهلاكية) مقابل انخفاض قيمته في قطاعات أخرى مثل تمويل الاستثمار في الاسهم (أنظر الشكل 4-3). كما يلاحظ انخفاض التسهيلات الائتمانية إلى القطاع العام (بمقدار 2.4%) وإلى القطاع

[62] تتكون الأرصدة لدى سلطة النقد في احتياطيات إلزامية بنسبة 75.6%، وحسابات جارية بنسبة 3.7%، وحسابات أخرى بنسبة 20.7%.

[63] تم تحويل هذه الشحنة الاستثنائية إلى بنك إسرائيل على ثلاث دفعات خلال الفترة من أيلول حتى تشرين الثاني 2013.

الخاص غير المقيم (بمقدار 19%). أنظر الجدول 4-2 الذي يوضح أيضاً معدلات زيادة الائتمان بالعملات المختلفة.

شكل 4-3: التغير السنوي في قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المقترضة

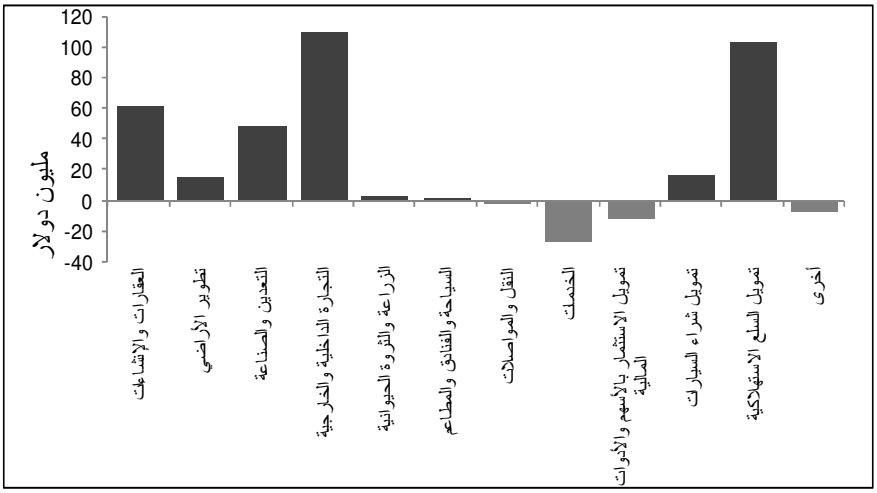

✧ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

بلغ إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية العام 2013 حوالي 4.1 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 12.4% أو ما يعادل 455.5 مليون دولار مقارنة مع العام 2012. ويأتي هذا الارتفاع على خلفية زيادة الأرصدة لدى المصارف في فلسطين بنحو 21.5%، إضافة إلى ارتفاع أرصدة المصارف في الخارج بنحو 16.4%.

✧ النقدية والمعادن الثمينة

ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة نهاية العام 2013 بنحو 224.9 مليون دولار (أو ما نسبته 30.8%) مقارنة مع العام 2012، منها حوالي 126.6 لدى مكاتب وفروع المصارف في الضفة الغربية و98.3 مليون دولار لدى فروع ومكاتب المصارف في قطاع غزة.

2. جانب المطلوبات

الربع الرابع

بلغ إجمالي الخصوم في الميزانية المجمعة للمصارف نهاية الربع الرابع 2013 حوالي 11.2 مليار دولار، مرتفعةا بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع الثالث. وفيما يلي تحليل لمكونات الخصوم في الربع الرابع.

✧ ودائع الجمهور

ارتفعت ودائع الجمهور بنسبة 1.5% نهاية الربع الرابع من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 8.3 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 74.2% من إجمالي مطلوبات المصارف. كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 2.4%، مقابل انخفاض ودائع القطاع العام بنسبة 7.3% خلال نفس الفترة. ويوضح الشكل 4-4 النمو في ودائع الجمهور والقطاعين الخاص والعام خلال الفترة من الربع الرابع 2012 حتى نهاية الربع الرابع 2013.

أما على مستوى المنطقة الجغرافية، لم يحدث تغير يذكر، حيث بقي نحو 89.7% من إجمالي ودائع الجمهور في الضفة الغربية مقابل 10.3% في قطاع غزة. وتركزت ودائع الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 44.4%، تليها محافظة نابلس بنسبة 13.5%. أما في قطاع غزة فقد تركزت معظم الودائع في محافظة غزة بنسبة 73.9% من إجمالي ودائع الجمهور في القطاع.

أما على مستوى عملة الإيداع، فيلاحظ استحواذ عملة الدولار الأمريكي على حوالي 41.7% منها، بينما بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي على 25.4% و29% على التوالي.

شكل 4-4: النمو في ودائع الجمهور

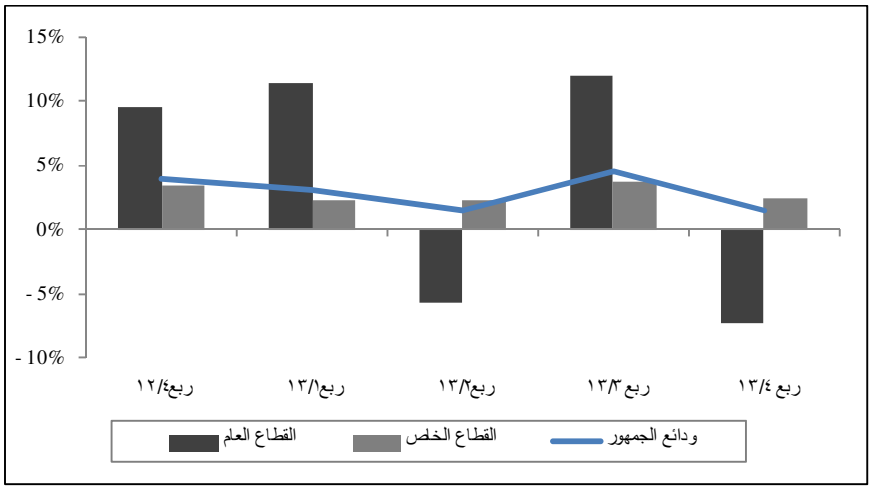

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2012		2013				نسبة التغير (%)	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	ربعية	سنوية
حسب الجهة المودعة								
قطاع عام	566.4	620.2	691.4	651.6	730.2	676.9	7.3-	9.1
قطاع خاص مقيم	6,409.2	6,621.3	6,786.0	6,924.7	7,186.0	7,347.9	2.3	11.0
قطاع خاص غير مقيم	225.2	242.6	235.8	254.6	265.1	281.4	6.1	16.0
حسب نوع الوديعة								
ودائع جارية	2,894.8	2,984.4	3,121.0	3,163.1	3,317.1	3,338.2	0.6	11.9
ودائع أجلة	2,167.6	2,234.9	2,258.9	2,276.2	2,380.9	2,385.1	0.2	6.7
ودائع توفير	2,138.4	2,264.8	2,333.3	2,391.6	2,483.3	2,582.9	4.0	14.0
حسب نوع عملة الإيداع								
دولار أمريكي	2,789.0	3,063.0	3,120.3	3,196.9	3,438.8	3,463.1	0.7	13.1
دينار أردني	1,781.4	1,740.4	1,838.9	1,898.6	2,067.7	2,106.0	1.9	21.0
شيكل إسرائيلي	2,306.3	2,323.6	2,353.4	2,384.4	2,342.6	2,409.9	2.9	3.7
عملات أخرى	324.1	357.1	400.6	351.0	332.2	327.2	1.5-	8.4
المجموع	**7,200.8**	**7,484.1**	**7,713.2**	**7830.9**	**8181.3**	**8306.2**	**1.5**	**11.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✧ حقوق الملكية

أما بند حقوق الملكية والذي يشكل حوالي 12.2% من إجمالي المطلوبات فقد ارتفع بنسبة 4% نهاية الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث من العام 2013، وبنسبة 8.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012.

✧ أرصدة لدى سلطة النقد

كما شهدت أرصدة سلطة النقد والمصارف ارتفاعاً بنسبة 10.7% نهاية الربع الرابع 2013 مقارنة مع الربع السابق، نتيجةً لزيادة أرصدة المصارف في فلسطين بنحو 34.7% لتصل إلى 445.4 مليون دولار، وزيادة أرصدة سلطة النقد بنحو 3.4% لتبلغ نحو 190.5 مليون دولار. في المقابل انخفضت أرصدة المصارف خارج فلسطين بنسبة 11.3% لتصل إلى 265.3 مليون دولار.

المقارنة السنوية

أرتفعت قيمة إجمالي الخصوم في الميزانية المجمعة للمصارف بمقدار 11.4% بين العامين 2012 و2013 (أنظر الجدول 4-1). وفيما يلي تحليل لتطور مكونات الخصوم خلال العام 2013.

✧ ودائع الجمهور

ارتفعت مطلوبات المصارف خلال العام 2013 بحوالي 1,145 مليون دولار، محققة نموا بنسبة 11.4%عن العام السابق. وقد سّجلت ودائع الجمهور ارتفاعا بنسبة 11% (أنظر الجدول 1-4). وطرأت زيادة ملحوظة في ودائع القطاع الخاص غير المقيم بنسبة 16% (أنظر الجدول 4-4). كما حدث تغير في بنية عملات الإيداع لصالح الدينار الأردني وعلى حساب الشيكل.

✧ حقوق الملكية

شهد بند حقوق الملكية ارتفاعا بنسبة 8.3% نتيجة لارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 33 مليون دولار خلال فترة المقارنة.

✧ أرصدة لدى سلطة النقد

طرأ نمو في أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 24.3%.

4-1 مؤشرات أداء المصارف

طرأت بعض التحولات في المؤشرات العامة لأداء المصارف خلال الربع الأخير من العام 2013. إذ ارتفعت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع لتصل إلى 38.2% مقارنةً مع 35.7% في الربع السابق، وهذه النسبة هي الأعلى خلال الأرباع الخمسة الماضية (أنظر الجدول 4-5). جدير بالذكر أن هذه التوظيفات هي في معظمها أرصدة للمصارف في الخارج، والتي تشكل حوالي 76.3% من إجمالي التوظيفات الخارجية[64]. من جانب آخر، بقيت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات مستقرة عند نحو 2.9% خلال الربع الرابع 2013، وبقيمة بلغت نحو 129.1 مليون دولار. وهذا يعكس ارتفاع جودة المحفظة الائتمانية في القطاع المصرفي الفلسطيني. (أنظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

المؤشر	2012	2013			
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	12.5	12.5	12.2	11.9	12.2
نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل	74.3	74.8	76.7	74.8	73.2
إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور	56.1	52.9	54.4	53.8	53.9
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	40.7	40.4	40.7	40.5	40.7
التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع*	36.8	37.8	37.0	35.7	38.2
التسهيلات المتعثرة/إجمالي التسهيلات	3.1	3.2	3.1	2.9	2.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

✧ أرباح المصارف

بلغ صافي دخل المصارف المرخصة 32.2 مليون دولار نهاية الربع الرابع من العام 2013، مقارنة بنحو 40.2 مليون دولار في الربع السابق، ونحو 32.4 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2012. وقد بلغ صافي دخل المصارف التراكمي خلال العام 2013 حوالي 144.7 مليون دولار مقارنة مع 124.3 مليون دولار في العام السابق. أي أن أرباح المصارف ارتفعت بمقدار 16.4% بين عامي 2012 و2013. يوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال أرباع السنة إلى جانب معدلات الزيادة السنوية.

[64] تشمل التوظيفات الخارجية أرصدة المصارف في الخارج، والاستثمارات في أدوات الاستثمار الخارجية، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف

(مليون دولار)

	2012	2012	2013					نسبة التغير(%)	
	الربع الرابع		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2013	الربعية	السنوية
صافي الإيرادات	**105.8**	**417.1**	**109.2**	**113.3**	**116.9**	**124.3**	**463.7**	6.3	11.2
الفوائد	78.6	**307.1**	81.7	86.9	87.5	91.0	**347.1**	4.0	13.0
العمولات	17.8	**73.5**	18.2	19.3	20.5	22.4	**80.4**	9.3	9.4
أوراق الدين المالية والاستثمارات	2.9	**7.8**	0.73	-0.21	1.4	4.4	**6.32**	214.3	19.0-
عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية	7.0	**24.6**	7.3	6.2	6.2	5.0	**24.7**	19.4-	0.4
عمليات التحوط والمتاجرة	0.1	**0.58**	0.13	0.07	0.08	0.05-	**0.23**	162.5-	60.3-
الدخول التشغيلية الأخرى	0.6-	**3.5**	1.2	1.1	1.2	1.5	**5.0**	25.0	42.9
النفقات	**73.4**	**292.8**	**69.3**	**80.9**	**76.7**	**92.1**	**319.0**	20.1	8.9
النفقات التشغيلية	58.7	**227.6**	57.2	60.8	63.8	69.7	**251.5**	9.2	10.5
المخصصات	0.3	**19.7**	1.4	4.5	1.7	3.6	**11.2**	111.8	43.1-
الضريبة	14.4	**45.5**	10.7	15.6	11.2	18.8	**56.3**	67.9	23.7
صافي الدخل*	**32.4**	**124.3**	**39.9**	**32.4**	**40.2**	**32.2**	**144.7**	19.9-	16.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* صافي الدخل= صافي الإيرادات- النفقات

4-3 متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض

الربع الرابع

بقيت أسعار الفائدة على الودائع بعملات الدينار الأردني والشيكل ثابتة مع نهاية الربع الأخير من العام مقارنة مع الربع السابق عند 2.1% و1.4% على التوالي، في حين ارتفعت نسبة الفائدة على الودائع بالدولار لتصل إلى 0.8% مقارنة مع 0.5% في الربع السابق. أما معدلات الفائدة على القروض فقد انخفضت على كل من الدينار الأردني والدولار لتصل إلى 9.0% و7.1% مقارنة مع 9.5% و7.7% على التوالي، بينما ارتفعت لتصل عند 12% للتسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل مقارنة بـــ 11.2% خلال الربع السابق.

المقارنة السنوية

ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على كل من الودائع والقروض بالعملات الثلاث خلال العام 2013 مقارنة بالعام 2012 (أنظر جدول 4-7). ولكن الارتفاع في المتوسط المرجح للفوائد على القروض كان أعلى منه على الودائع. وأدى هذا إلى ازدياد الفجوة بين فوائد القروض وفوائد الودائع على الدينار الأردني من 6.4 نقاط إلى 7.1 بين العامين. كما توسعت الفجوة على الدولار من 6.52 نقاط إلى 6.8. وعلى الشيكل من 10.1 إلى 10.4.

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض

(%)

الفترة		الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكل	
		الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2012	الربع الأول	1.5	7.7	0.4	7.1	1.0	11.5
	الربع الثاني	1.7	7.7	0.5	7.0	1.3	11.3
	الربع الثالث	1.6	7.6	0.4	6.4	1.2	11.1
	الربع الرابع	2.0	9.4	0.5	7.4	1.4	11.3
المتوسط		**1.7**	**8.1**	**0.45**	**6.97**	**1.22**	**11.3**
2013	الربع الأول	1.7	8.7	0.5	7.3	1.1	11.7
	الربع الثاني	2.4	9.5	0.8	7.9	1.4	11.5
	الربع الثالث	2.1	9.5	0.5	7.7	1.4	11.2
	الربع الرابع	2.1	9.0	0.8	7.1	1.4	12.0
المتوسط		**2.07**	**9.2**	**0.65**	**7.5**	**1.32**	**11.6**

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية-سلطة النقد الفلسطينية

4-4 حركة المقاصة بين المصارف

الربع الرابع

تفيد بيانات المقاصة الصادرة عن سلطة النقد، إلى زيادة عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الأخير من العام 2013، وذلك بنسبة 5.8% في العدد وبنسبة 5.2% في القيمة مقارنة مع الربع السابق. بالمقابل ارتفعت الشيكات المعادة بنسبة 10% من حيث العدد و8% من حيث القيمة خلال نفس الفترة

المقارنة السنوية

ارتفع الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2013 بنسبة 1.4% في العدد و9.7% في القيمة في 2013 مقارنة مع العام 2012. وعلى العكس من ذلك فقد انخفض عدد الشيكات المعادة بنسبة 6.1%، كما انخفضت قيمتها بنسبة 2.7% خلال الفترة نفسها (أنظر الجدول 4-8).

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة

الفترة		الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة	
		العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)
2012	الربع الأول	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	الربع الثانى	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	الربع الثالث	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8
	الربع الرابع	1,137,567	2357.5	161,597	177.5
المجموع		**4,287,605**	**9,629.6**	**519,074**	**677.2**
2013	الربع الأول	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	الربع الثاني	1,075,125	2705.5	111,954	159.3
	الربع الثالث	1,093,428	2698.0	112,562	161.3
	الربع الرابع	1,156,713	2837.5	123,730	174.2
المجموع		**4,346,427**	**10,567.7**	**487,344**	**659.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-5 الانتشار المصرفي

بلغ عدد المصارف المرخصة 17 مصرفاً في نهاية الربع الرابع 2013، موزعة بين 7 مصارف محلية و10 مصارف وافدة. وقد ارتفع عدد فروع المصارف بثلاثة فروع جديدة، ليصل عدد الفروع الى 237 فرع منها 106 فروع في مناطق رام الله والبيرة ونابلس والخليل. فقد بلغ عدد فروع المصارف الوافدة 112 فرع، في حين بلغ عدد فروع المصارف المحلية 125 فرع. ويوضح الجدول 4-9 الانتشار المصرفي للمصارف المرخصة نهاية الربع الرابع من العام 2013 (انظر الجدول 4-9).

جدول 4-9: الانتشار المصرفي في فلسطين في آخر 2013

	المصارف المحلية	المصارف الوافدة	المجموع
عدد المصارف	**7**	**10**	**17**
عدد فروع ومكاتب المصارف	125	112	237
عدد أجهزة الصراف الآلي	266	222	488
عدد بطاقات ATM	124,791	33,902	158,693
عدد بطاقات الائتمان	25,478	37,453	62,931
عدد بطاقات الخصم المباشر(Debt Card)	147,242	235,495	382,701

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-6 مؤسسات الإقراض المتخصصة

تخضع مؤسسات الإقراض المتخصصة لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية منذ العام 2011. ولقد تم منح التراخيص المبدئية لمزاولة الأعمال إلى 6 مؤسسات. تعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال شبكة فروع بلغ عددها 50 فرعاً نهاية الربع الرابع 2013، وتسير أعمالها من خلال 327 موظفا، كما بلغ عدد العملاء 41,001 مقترض منهم نحو 55.4% من الإناث. بلغ حجم التمويل الممنوح من خلال هذه المؤسسات حوالي 79.3 مليون دولار. وتسيطر مؤسسة فاتن على النصيب الأكبر من هذا التمويل بنسبة 57.1% من إجمالي محفظة القروض الممنوحة من هذه المؤسسات. أما متوسط قيمة القروض فقد بلغ 1,934 دولار خلال الربع الرابع 2013 مقابل 1,947 دولار خلال الربع السابق من نفس العام.

ويعرض الشكل 4-5 التوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض من مؤسسات الإقراض المتخصصة.

شكل 4-5: التوزيع الجغرافي والقطاعي للتسهيلات الممنوحة من مؤسسات الاقراض المتخصصة

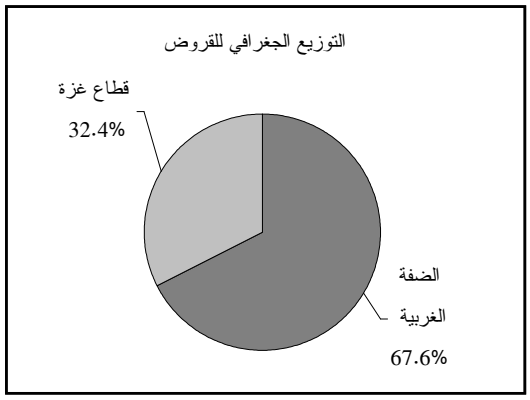

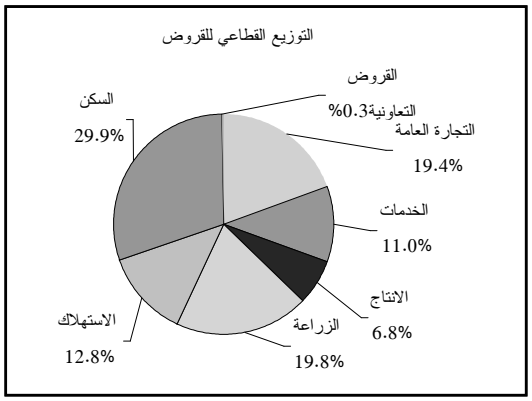

4-7 بورصة فلسطين

- مؤشرات السوق المالي:
  - الرسملة السوقية[65]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2013 نحو 24% مقارنة مع 28% في العام 2012.
  - عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من العام 2013، 49 شركة، وقد شهد العام 2013 إدراج أسهم شركة جديدة واحدة هي دار الشفاء لصناعة الأدوية. وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة).
- مؤشرات السيولة:
  - قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الرابع من العام 2013 نحو 1% مقارنة مع 2% خلال الربع الثالث من العام 2013.
  - نسبة الدوران[66]: بلغت هذه النسبة في العام 2013 نحو 10.5%، مقارنة مع 10% العام 2012. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 22.9%، وقطاع البنوك والخدمات المالية 10.5%، وقطاع الصناعة 5.4%، وقطاع التأمين 10.6%، وقطاع الخدمات 7.4%.

[65] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

[66] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

✧ درجة التركيز[67]:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 82% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في العام 2013، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (29.6%)، وفلسطين للتنمية والاستثمار- باديكو (29.4%)، وبنك فلسطين (14.8%)، والبنك الإسلامي الفلسطيني (5.4%) والبنك الوطني (2.9%).

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال العام 2013 نحو 203 مليون سهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 38% مقارنة مع العام السابق (147 مليون سهم). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 341 مليون دولار في العام 2013، بارتفاع مقداره 25% عن الربع السابق، (انظر شكل 4-6).

شكل 4-6: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر العامين 2012، 2013

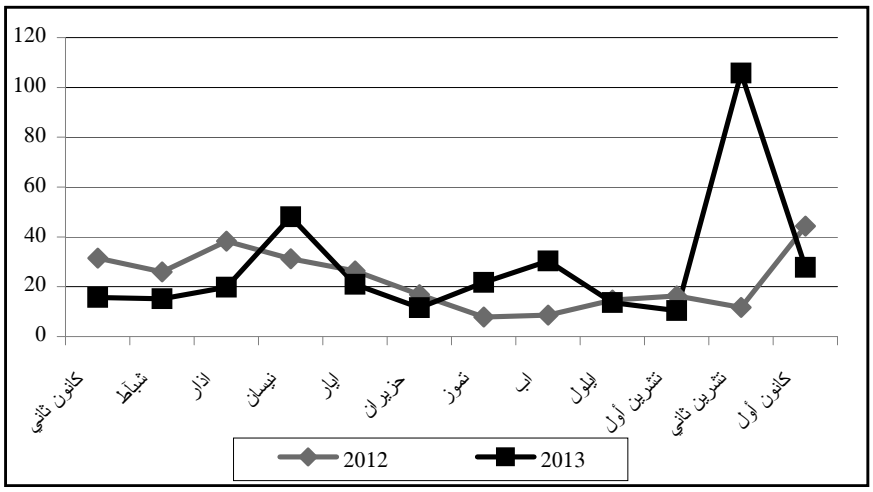

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-7: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في نهاية العام 2013

(مليون دولار)

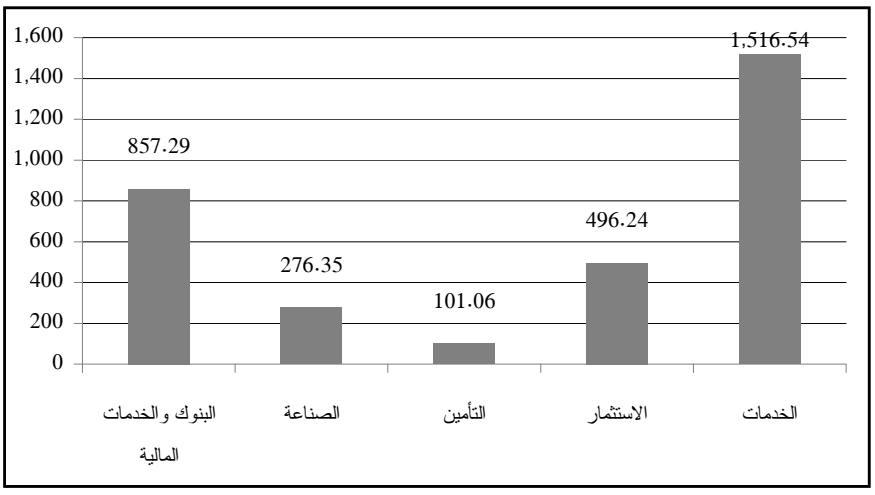

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

[67] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2013 حوالي 3.2 مليار دولار، مقارنة مع 2.9 مليار في نهاية العام السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 47%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 26% (أنظر الشكل 4-7).

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر منها في العام 2013، بنسبة 33.3%، يليه قطاعي الخدمات والبنوك والخدمات المالية بنسب 32.8% و26.3% على التوالي.

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية العام 2013 عند 541.45 نقطة، متقدماً ب 63.86 نقطة عن إغلاق العام السابق (أنظر الشكل 4-8).

شكل 4-8: مؤشر القدس لأشهر العامين 2012، 2013

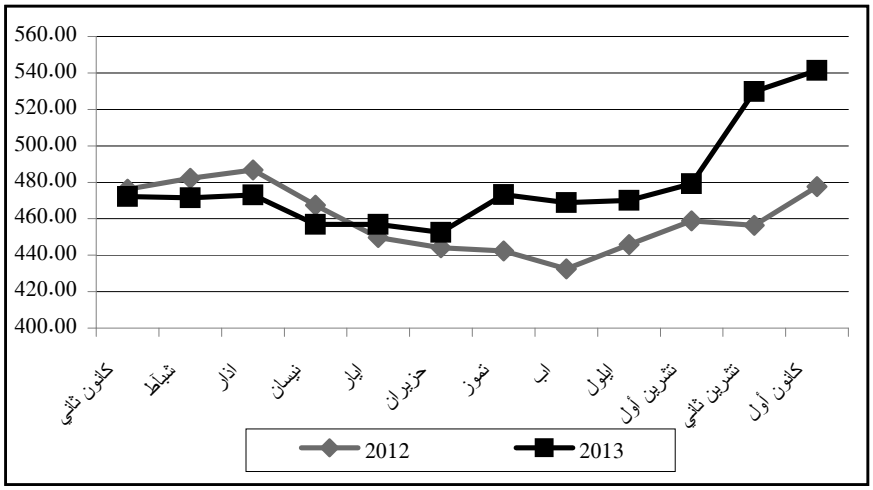

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 4: ميزان الاستثمارات الدولية في فلسطين

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء، وللمرة الأولى، ميزان الاستثمارات الدولية (International Investment Position, IIP) في الأراضي الفلسطينية. وهذا البيان هو مؤشر دولي معتمد يقيس صافي مديونية الدولة مع العالم الخارجي. وبشكل أكثر تحديداً يسجل هذا الميزان الفرق بين ديون الدولة الخارجية، بما فيها ديون الحكومة والقطاع الخاص، وبين الأصول التي تمتلكها الحكومة والقطاع الخاص في الخارج. وصافي ميزان الاستثمارات الدولية يمكن أن يكون سالباً أو موجباً، ويتم حسابه إما بالقيمة المطلقة أو كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يدلل الجدول 1 أن إجمالي أصول دولة فلسطين في الخارج، في نهاية الربع الرابع 2013، بلغت 6.1 مليار دولار، وأن نحو 75% من هذه كانت على شكل عملة وودائع وثروات احتياطية، تعود في معظمها إلى القطاع المصرفي وسلطة النقد. من ناحية ثانية بلغت قيمة الخصوم، أي الثروات التي تعود إلى الأجانب في فلسطين 4.9 مليار دولار في نهاية 2013. وكان نحو نصفها على شكل استثمارات أجنبية مباشرة.

وعند طرح الخصوم من الأصول يسجل الجدول أن صافي ميزان الاستثمارات الدولية في فلسطين بلغ 1.2 مليار دولار، أي نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2013. ويلاحظ من الجدول أن هذا الميزان الصافي الموجب تحقق من أعمال المصارف وسلطة النقد، أي أن نشاط الحكومة والقطاع الأهلي نتج عنه رصيد خصوم أكبر من الأصول (أي أن المبالغ التي استثمرها العالم الخارجي في هذه القطاعات كانت أكبر من استثمارات هذه القطاعات في الخارج).

وللمقارنة فحسب نشير إلى أن ميزان الاستثمارات الخارجية في العام 2012 بلغ 41.5% من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، 91.4-% في إسبانيا، 9.8-% في بريطانيا، 21% في الصين و95 % في السعودية.[68]

جدول 1: ميزان الاستثمارات الدولية (IIP) في الأراضي الفلسطينية موزعاً حسب القطاعات (الربع الرابع 2013، مليون دولار)

	سلطة النقد	الحكومة	المصارف	قطاعات غير مالية [1]	قطاع أهلي	المجموع
✧ الثروات الخارجية	967	1	4,463	564	106	6,101
استثمارات خارجية مباشرة	0	0	27	189	99	315
استثمارات حقيبة	78	0	762	303	2	1,145
استثمارات أخرى في الخارج	204	1	3,674	72	5	3,956
عملة و ودائع [2]	204	0	3,637	16	5	3,862
ثروات احتياطية	685	0	0	0	0	685
✧ الثروات الأجنبية في فلسطين	0	1,109	1,647	1,268	916	4,940
استثمارات مباشرة	0	0	799	735	916	2,450
استثمارات الحقيبة	0	0	301	490	0	791
استثمارات أجنبية أخرى	0	1,109	547	43	3	1,699
قروض من الخارج	0	1,109	0	43	0	1,152
عملة و ودائع [3]	0	0	547	0	0	547
• صافي ميزان الاستثمارات الدولية	967	-1,108	2,816	-704	-810	1,161

1 بما فيها شركات التأمين والمنظمات غير الحكومية.
2 تتضمن ودائع المقيمين في فلسطين في المصارف في الخارج، إضافة إلى الكاش بالعملات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني.
3 تتضمن ودائع غير المقيمين في المصارف المحلية في الأراضي الفلسطينية.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[69]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الرابع من العام 2013 والعام 2013 كاملاً في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

الربع الرابع

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2013 الماضي 281 شركة، بانخفاض 21 شركة مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع 36 شركات مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. (أنظر الجدول 5-1).

المقارنة السنوية

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 1,172 شركة، وهذا أعلى بنسبة 10% (102 شركة) مقارنة مع العام 2012. وبلغت إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2013 حوالي 342 مليون دينار أردني. وهذا أقل بنسبة 46% مقارنة مع العام 2012 (أنظر الجدول 5-2).

[68] http://elibrary-data.imf.org/public/FrameReport.aspx?v=3&c=20840396

[69] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2013)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013
الربع الأول	247	454	334	389	319	272
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302
الربع الرابع	287	438	290	337	245	281
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	**1,070**	**1,172**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية[70]، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في العام 2013، بنسبة 41% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل (107 مليون دينار)، يليه قطاع الخدمات (25%). وجاء في المركز الثالث والرابع قطاعي الصناعة والإنشاءات بنسب 18% و9% على التوالي. (أنظر الشكل 5-1).

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2013

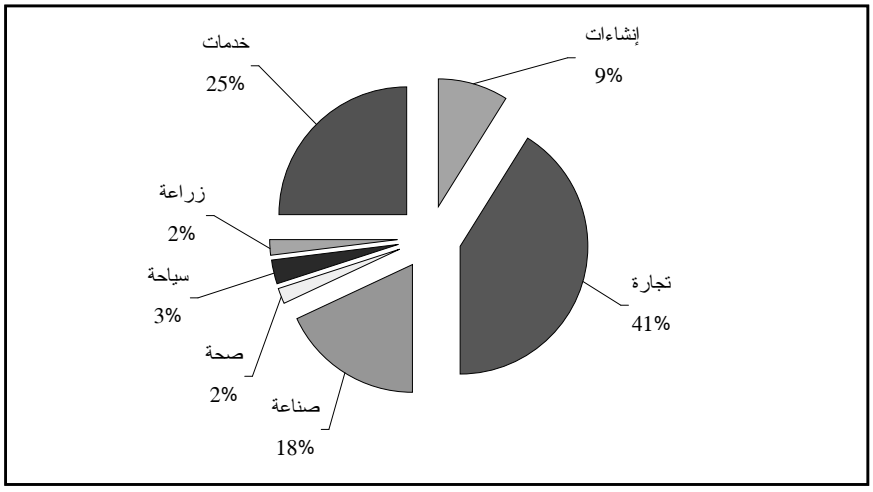

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2013 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (107 شركات)، شركات مساهمة خصوصية (342 شركة)، وشركات مساهمة عامة (شركة واحدة) وشركات مساهمة أجنبية (2 شركات) واستحوذت الشركات المساهمة الأجنبية على نحو نصف قيمة رأس مال الشركات الجديدة المسجلة، وشركات المساهمة الخصوصية على 35%. وكانت هاتان النسبتان في العام السابق 75% و15% على التوالي (أنظر الجدول 5-2).

[70] تم استثناء شركتي القدس للإعمار والاستثمار المحدودة، و ديولويت كونسلتنج، من التحليل المتعلقة بتوزيع رأس المال حسب القطاعات الاقتصادية، وذلك لكبر حجم رأس مالهما، حيث يشكلان وحدهما نحو 65% من رأس المال المسجل في الربع الثالث من العام 2013.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال العام 2012 وأرباع العام 2013

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة أجنبية	
2012	**56.490**	**96.365**	**5.000**	**477.988**	**635.842**
الربع الأول 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.628
الربع الثاني 2013	15.370	33.357	0	18.730	67.457
الربع الثالث 2013	10.220	33.430	0	86.059	129.708
الربع الرابع 2013	11.555	36.713	2.0	50.133	100.402
2013	**51.081**	**119.846**	**2.0**	**169.268**	**342.195**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا يشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2013 انخفاضاً في عدد الرخص الصادرة في الأراضي الفلسطينية بمقدار 3.7% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. كما يلاحظ انخفاض في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 18.4% خلال نفس الفترة (أنظر الجدول 5-3).

المقارنة السنوية

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 10.9% خلال عام 2013. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال عام 2013 حوالي 3,984.2 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 5.4% عن العام 2012. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال العام 2013 ليصل إلى 16,960 وحدة سكنية مقارنة مع 15,436 وحدة سكنية في عام 2012.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2012-2013

(المساحة ألف م2)

المؤشر	2012	2013				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
مجموع الرخص الصادرة	**8,239**	**2,281**	**2,501**	**2,219**	**2,137**	**9,138**
مبنى سكني	7,318	2,053	2,282	2,026	1,954	8,315
مبنى غير سكني	921	228	219	193	183	823
مجموع المساحات المرخصة	**3,778.3**	**1,000.9**	**1,081.6**	**1,047.1**	**854.6**	**3,984.2**
عدد الوحدات الجديدة	13,103	3,173	3,540	3,926	2,927	13,566
مساحة الوحدات الجديدة	2,302.9	541.3	593.5	675.3	508	2,318.1
عدد الوحدات القائمة	2,333	1,035	829	656	874	3,394
مساحة الوحدات القائمة	420.5	171.9	144.9	106.2	152.1	575.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الإسمنت

الربع الرابع

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2013 بمقدار 5.1% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الاسمنت المستورد إلى الضفة الغربية (5.7%) وانخفاض الاسمنت المستورد إلى قطاع غزة (9.9%). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين بمقدار 6% (أنظر الجدول 5-4).

المقارنة السنوية

شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 7.9% مقارنة بالعام 2012، هذا على الرغم من زيادة الكمية المستوردة إلى قطاع غزة 6.4%، وزيادة استيراد الضفة الغربية بمقدار 7.9%.

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2012-2013

(ألف طن)

المؤشر	2012	2013			
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الضفة الغربية	1,216.9	246.4	393.4	327.5	346.2	1,313.6
قطاع غزة	48.6	13.1	13.8	13.1	11.8	51.7
فلسطين	1,265.5	259.5	407.2	340.6	358.0	1,365.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سجلات إدارية، 2014. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

الربع الرابع

تم تسجيل 3,884 سيارة جديدة ومستعملة للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2013، وهذا يشكل انخفاض مقداره 2.9% مقارنة مع الربع السابق من العام 2013، وارتفاع 19% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (أنظر الجدول 5-5). انخفض عدد السيارات المستعملة والمستوردة من الخارج خلال الربع الرابع من العام 2013 بنحو 15% مقارنة مع الربع السابق. بالمقابل ارتفع عدد السيارات الجديدة والمستوردة من الخارج بمقدار 3.6%.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الرابع 2012	1,232	1,322	704	3,256
2012	**4,823**	**6,430**	**2,656**	**13,909**
الربع الأول 2013	1,274	1,345	815	3,434
الربع الثاني 2013	1,311	1,928	644	3,883
الربع الثالث 2013	1,482	2,053	465	4,000
الربع الرابع 2013	1,535	1,743	606	3,884
2013	**5,602**	**7,069**	**2,530**	**15,201**

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

المقارنة السنوية

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية للمرة الأولى خلال العام 2013 نحو 15 ألف سيارة. توزعت بين 47% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و17% سيارات مستعملة مستوردة من إسرائيل. وبالمقارنة مع العام 2012، يلاحظ ارتفاع في عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 9.3%. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع السيارات الجديدة والمستوردة من الخارج بمقدار 16% وارتفاع السيارات المستعملة والمستوردة من الخارج بمقدار 10%، مقابل انخفاض عدد السيارات المستوردة من السوق الإسرائيلي بمقدار 5%.

5-5 النشاط الفندقي

الربع الرابع

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 113 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2013 مقارنة مع 111 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام ذاته. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2013 ما مجموعه 190,893 نزيلاً، أقاموا 489,517 ليلة مبيت. ارتفع عدد النزلاء بنحو 40.6% خلال الربع الرابع 2013 مقارنة مع الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، ارتفع عدد النزلاء بنسبة 25.5%.

المقارنة السنوية

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 113 فندقاً في العام 2013 مقارنة مع 98 فندقاً في العام 2012. وقد ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار 14% خلال نفس الفترة. كما ارتفع عدد النزلاء بمقدار 4.3% بين العامين. في حين، ارتفع متوسط مدة الإقامة في الفنادق إلى 2.4 ليلة لكل نزيل مقارنة مع 2.3 ليلة لكل نزيل في العام 2012.

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2012، 2013

المؤشر	2012	2013			
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
عدد الفنادق العاملة	98	103	109	111	113	113
متوسط عدد العاملين	2,449	2,645	2,798	2,794	2,950	2,797
عدد النزلاء	575,495	120,478	153,183	135,808	190,893	600,362
عدد ليالي المبيت	1,336,860	279,634	377,294	321,264	489,517	1,467,709
متوسط إشغال الغرف	1,513.7	1,212.3	1,539.8	1,374.1	1,703.3	1,458.5
متوسط إشغال الأسرة	3,652.6	3,107.0	4,146.1	3,492.0	5,320.8	4,021.1
نسبة إشغال الغرف %	29.1	22.0	26.1	22.9	28.0	24.9
نسبة إشغال الأسرة %	30.7	24.5	30.6	25.5	38.3	29.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. النشاط الفندقي في الضفة الغربية 2013*.بيانات قيد الاعتماد.

صندوق 5: تعديل آخر على قانون ضريبة الدخل وزارة المالية تعدل القانون مرة في كل سنة!

أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ 11 آذار 2014 قراراً بقانون بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل، الذي صدر بدوره بقرار بقانون (رقم 8 لعام 2011). ويشتمل هذا القرار على بضعة تعديلات يمكن تلخيصها بالتالي:[71]

- المادة 7 من القانون الأصلي:
  - إلغاء الفقرة 14 من هذه المادة: أي إلغاء الإعفاء من ضريبة الدخل على "أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل شخص المقيم".
  - تعديل الفقرة 16: بدلاً من إعفاء 25% فقط، فان النص الجديد يقر بإعفاء كامل "الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع الأوراق المالية من المحافظ الاستثمارية".
- المادة 16 من القانون الأصلي:
  - تعدل الفقرة 5 لتصبح كالتالي: "تستوفى الضريبة بنسبة 10% على الأرباح سواء كانت على شكل حصص أرباح أو توزيعات نقدية على أن تقتطع من المصدر". ولقد حلّت هذه محل النص السابق الذي كان يتيح لمجلس الوزراء تعديل الشرائح الضريبية.
  - تضاف فقرة جديدة تحمل الرقم 6: "تستوفى الضريبة بنسبة 10% على الفوائد الناجمة عن برامج التمويل المخصصة لتحفيز الشركات الصغيرة."
- المادة 31 من القانون الأصلي:
  - تلغى الفقرة 8، التي تتعلق بفرض ضريبة 5% على الدخل المتحقق من فوائد الودائع والعمولات.
- أخيراً نص القرار بقانون على أن "تفرض ضريبة الدخل وتحصل على الدخول المتحققة في سنة 2014 وما يتبعها وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون". أي أن القرار بقانون الذي صدر في أواسط شهر آذار سيطبق بشكل رجعي على كامل الدخل المتحقق في 2014.

واجه القرار بقانون انتقادات شديدةً حال صدوره من الخبراء القانونيين ومن خبراء الضرائب على حد سواء. وتناولت الانتقادات أصعدة مختلفة، بدءاً من ضعف الصياغة القانونية واللغوية، مروراً بالغموض وعدم وضوح، بل تضارب المقاصد، وانتهاءً بالآثار السلبية المحتملة على النشاط الاستثماري[72]. كما تناول الانتقاد فشل القرار بقانون في تناول أو معالجة المطالب والملاحظات النقدية التي طرحت بقوة إبان الأزمة التي اندلعت في نهاية العام2011 و مطلع 2012 عند وضع قانون جديد لضرائب الدخل و تعديل الشرائح الضريبية. أخيراً، تم توجيه نقد لاذع أيضاً لأن القانون بقرار صدر "بعيداً عن أي حوار أو نقاش مجتمعي."[73] بالمقابل ظهر هناك ارتياح للتعديلات التي ترمي الى تخفيض الضريبة والى الغاء التعديل السابق الذي اعطى لمجلس الوزراء صلاحية تعديل الشرائح الضريبية.

وفي الواقع ان القصور في التحضير لتعديل قانون ضريبة الدخل، وتعديلاته المتلاحقة، تثير لتساؤلات حول طريقة التعامل مع واحد من أهم القوانين الاقتصادية في البلاد. ويكفي أن نشير هنا إلى أن القرار بقانون هذا، الذي جاءت به الحكومة الحالية، هو التعديل السابع الذي طرأ على قانون ضرائب الدخل منذ العام 2007. أي أن الحكومات الفلسطينية قامت بتعديل قانون ضريبة الدخل مرة في كل سنة بالمتوسط خلال السنوات السبع الماضية. إذ صدرت 3 قرارات بقوانين في 2007 و2008 و2009 تم بموجبها إجراء تعديلات على قانون ضريبة الدخل الأصلي الذي أصدره المجلس التشريعي في العام 2004. ثم صدر في العام 2011 قرار بقانون (رقم 8)، الذي ألغى قانون ضريبة الدخل الأصلي وتعديلاته، ووضع مكانه قانوناً جديداً. ثم قام مجلس الوزراء بإصدار قرارين في العام 2012 عدّل فيهما الشرائح والنسب الضريبية. وأخيراً جاء هذا التعديل الجديد على شكل قرار بقانون أيضا، لا بل وبأثر رجعي. تواتر التعديلات يفقد القانون هيبته، ويقلل من درجة احترام المواطنين له والتزامهم به.

إن القراءات التي ترى في التعديلات الأخيرة جهداً متسرعاً، وغير موفق تمام، لسد الثغرات تتذر بإمكانية استمرار سلسلة التعديلات في المستقبل. فلسطين تحتاج إلى قانون لضريبة الدخل يكون بسيطا وواضحا، لا يحتمل اللبس، يضمن تحقيق التوازن الدقيق بين ثلاثة أصعدة: توفير الحوافز المناسبة للعمل والاستثمار، توزيع العبء الضرائبي بعدالة بين المواطنين، وتوفير التمويل المناسب للإنفاق العام. وهذا التوازن الدقيق يجب وضعه على أرضية دراسات جدية وحوار رزين مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والأهلية في المجتمع. وهو أمر لم يتحقق بعد على الرغم من تواتر التعديلات.

---

[71] يتوجب التنويه أن القرار بقانون بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل صدر عن ديوان الرئاسة موقعا من رئيس دولة فلسطين بتاريخ 11 اذار 2014، ولكنه لم ينشر في الجريدة الرسمية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في اواخر نيسان.

[72] مداخلات في جلسة الطاولة المستديرة (1) – ماس– 2014

[73] أنظر عصام عابدين. صحيفة الحدث، العدد 11 (1– 15 آذار 2014).

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

الربع الرابع

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 1.01% خلال الربع الرابع من العام 2013 مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.99% خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.14% مقارنة بالربع الثالث، وبنسبة 5.82% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة التي ارتفعت بنسبة 1.85% خلال الربع الرابع من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 1.73% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012 (أنظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: نسب التغير السنوية والربعية في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين على مستوى المجموعات الرئيسية خلال السنوات 2012 - 2013

المجموعة	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	2013
	نسبة التغير السنوية للعام 2012 عن العام 2011	نسبة تغير الربع الأول 2013 عن الربع الرابع 2012	نسبة تغير الربع الثاني 2013 عن الربع الأول 2013	نسبة تغير الربع الثالث 2013 عن الربع الثاني 2013	نسبة تغير الربع الرابع 2013 عن الربع الثالث 2013	نسبة التغير السنوية للعام 2013 عن العام 2012
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	**2.12**	0.51	(1.65)	1.05	1.85	**0.80**
المشروبات الكحولية والتبغ	**7.82**	0.82	5.54	4.00	1.24	**12.37**
الأقمشة والملابس والأحذية	**1.30**	(0.80)	(0.38)	(0.10)	0.45	**(0.66)**
المسكن ومستلزماته	**3.91**	2.60	0.07	0.90	2.14	**3.84**
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	**1.29**	(0.16)	0.57	(0.08)	(1.06)	**1.71**
الخدمات الطبية	**3.06**	(0.71)	0.66	0.58	0.83	**1.70**
النقل والمواصلات	**2.20**	(0.27)	(1.30)	0.47	(0.36)	**(0.74)**
الاتصالات	**0.26**	(0.16)	(0.04)	0.06	0.02	**(0.27)**
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	**1.24**	(0.74)	(0.67)	(0.04)	(0.28)	**(0.55)**
خدمات التعليم	**5.47**	1.52	4.31	2.72	1.22	**6.95**
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	**3.90**	1.77	1.21	0.32	0.99	**3.67**
سلع وخدمات متنوعة	**5.06**	(0.61)	(2.20)	(0.25)	(1.73)	**(1.33)**
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**2.78**	0.45	(0.40)	0.93	1.01	**1.72**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق: ارتفعت أسعار مجموعة الخضروات الطازجة بنسبة 20.62%، حيث ارتفعت أسعار البندورة بنسبة 48.27%. كما ارتفعت أسعار الخيار بنسبة 26.74%. كما ارتفعت أسعار الفواكه الطازجة بنسبة 1.50%، وأسعار منتجات الألبان والبيض بنسبة 1.40%. كما طرأ أيضاً ارتفاع على أسعار الوقود المنزلي بنسبة 1.70. حيث ارتفعت أسعار الكاز بنسبة 1.45%. في المقابل، انخفضت أسعار الدواجن الطازجة بمقدار 7.31%

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال العام 2013

السلع الاستهلاكية الأساسية	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	2013
	نسبة التغير السنوية للعام 2012 بالمقارنة مع العام 2011	نسبة تغير الربع الأول 2013 عن الربع الرابع 2012	نسبة تغير الربع الثاني 2013 عن الربع الأول 2013	نسبة تغير الربع الثالث 2013 عن الربع الثاني 2013	نسبة تغير الربع الرابع 2013 عن الربع الثالث 2013	نسبة التغير السنوية للعام 2013 بالمقارنة مع العام 2012
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	5.81	(0.68)	(4.88)	1.81	(1.22)	(2.71)
أسعار الوقود المنزلي	3.67	2.35	(0.45)	0.84	1.70	2.80
الخضراوات الطازجة	15.03	4.43	(13.99)	3.85	20.62	(0.96)
اللحوم الطازجة	0.33	(2.21)	1.04	(0.06)	0.20	0.40
السكر	(7.96)	(5.81)	(3.31)	(2.64)	(2.71)	(11.99)
الأرز	(2.74)	(3.61)	(0.65)	(1.47)	(0.40)	(5.99)
الدواجن الطازجة	8.91	0.67	4.51	(0.64)	(7.31)	3.09
الطحين	(0.65)	(0.51)	(2.51)	(1.89)	(0.17)	0.93
منتجات الألبان والبيض	0.13	2.04	(1.61)	(0.35)	1.40	0.73
الفواكه الطازجة	2.17	(1.12)	5.72	4.15	1.50	(1.25)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

يعرض الجدول 6-3 تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2013 مقارنة بالعام 2012، حيث شهد الرقم القياسي للأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 1.72% خلال العام 2013 مقارنة مع العام 2012. ويستدل من الأرقام أن نسبة التضخم في الضفة الغربية بلغت 3.10%، وفي القدس J1 بلغت 1.81% في حين حصل انخفاض في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة بمقدار 0.78%.

جدول 6-2: متوسط الأرقام القياسية ونسب التغير السنوية لأسعار المستهلك حسب المنطقة خلال العام 2013 مقارنة مع العام 2012 (سنة الأساس 2004= 100)

المنطقة	الرقم القياسي		نسبة التغير %
	نهاية 2012	نهاية 2013	
القدس (J1)	138.40	140.90	1.81
قطاع غزة	133.19	132.17	-0.76
الضفة الغربية	136.51	140.74	3.10
الأراضي الفلسطينية	136.40	138.75	1.72

يقل ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام 2013 بمقدار نقطة واحدة تقريبا عن معدل التضخم في 2012 الذي بلغ 2.78%. ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار خلال العام 2013 نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 12.37%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 6.95%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 3.84%، وأسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 1.70%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.80%. بالمقابل، طرأ انخفاض على أسعار أربعة مجموعات رئيسة وهي: مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية، النقل والمواصلات، الاتصالات والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية. أما على صعيد السلع

الاستهلاكية الأساسية فلقد طرأ انخفاض كبير نسبياً على أسعار السكر (11.99%) ووقود السيارات (2.71%) والأرز (99.5%) خلال العام 2013 مقارنة مع العام 2012. بالمقابل حدث ارتفاع في أسعار الوقود المنزلي (2.8%) والدواجن الطازجة (3.09%).

6-2 أسعار المنتج والجملة

6-2-1 الرقم القياسي لأسعار الجملة

الربع الرابع

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملاً لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.56% خلال الربع الرابع من العام 2013 مقارنة بالربع الثالث من العام 2013. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.70%، وأسعار مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 0.74%، وأسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 0.24%، وأسعار مجموعة الزراعة بنسبة 0.11%.

وعلى مستوى السلع المستوردة ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 3.24%، في حين انخفضت أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 1.07%. وبمقارنة الربع الرابع 2013 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.83%.

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.78% خلال العام 2013. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 4.09%، كما ارتفعت أسعار مجموعة الزراعة بنسبة 1.07% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، وأسعار مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 0.63% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، في حين انخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 3.21%.

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة ارتفاعاً بنسبة 0.79% خلال العام 2013، في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.39%.

6-2-2 الرقم القياسي لأسعار المنتج

الربع الرابع

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 0.94% خلال الربع الرابع من العام 2013 مقارنة بالربع الثالث من العام 2013، نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة الزراعة بنسبة 2.76%، بينما سجلت أسعار مجموعة صيد الأسماك انخفاضاً مقداره 17.45%، كما انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.50%، في حين استقرت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية خلال الربع الرابع من العام 2013 بالمقارنة مع الربع السابق.

وعلى مستوى السلع المحلية ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المحلية بنسبة 1.06%، في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المصدرة بمقدار 0.27%. وبمقارنة الربع الرابع 2013 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 0.84%.

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 0.89% خلال العام 2013. نتج هذا عن ارتفاع أسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 15.57%، وأسعار مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 1.52% (وهي تشكّل 61.66% من وزن سلة أسعار المنتج)، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.65%، في حين انخفضت أسعار مجموعة الزراعة بمقدار 0.25% (وهي تشكّل 36% من وزن سلة أسعار المنتج).

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المحلية ارتفاعاً بنسبة 0.94% خلال العام 2013، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المصدرة بنسبة 0.30%. (أنظر الجدول 6-4).

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 0.11% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2013. من ناحية ثانية سجل مؤشر أسعار تكاليف الطرق هو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية. سجل الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق خلال الربع الرابع من العام 2013 انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.13% مقارنة بالربع الثالث من العام 2013.

المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2013 انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.13%. ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية بمقدار 0.61%. (أنظر الجدول 6-4). كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 2.12%. ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية بنسبة 2.38%. (أنظر الجدول 6-4).

جدول 6-4: نسب التغير السنوية في الأرقام القياسية للأسعار خلال العام 2013 مقارنة مع العام 2012

الأرقام القياسية	نسبة التغير خلال العام 2013 مقارنة بالعام 2012
✧ الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1.72
✧ الرقم القياسي لأسعار الجملة	0.78
- السلع المستوردة	0.79
- السلع المحلية	(0.39)
✧ الرقم القياسي لأسعار المنتج	0.89
- السلع المصدرة	0.30
- السلع المحلية	0.94
✧ الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء*	(0.13)
- الخامات الأولية	(0.61)
✧ الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق*	2.12
- الخامات الأولية	2.38

*فقط في الضفة الغربية

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[74]

الربع الرابع

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2013 بنسبة 1.01% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام كما ذكرنا سابقاً. وبمقابل تضخم الأسعار التراجع فيها بلغ 8.03%. أي ان تراجع القوة الشرائية للدولار خلال العامين امنصرمين بعادل نحو 13%. وجاء انخفاض القوة الشرائية خلال 2013 نتيجة ارتفاع التضخم بنسبة 1.72% وانخفاض سعر الصرف بنحو 6.31%

[74] تعرّف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

هذا، شهد الربع الرابع أيضاً تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.6% (إلى 3.53 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). أي أن القوة الشرائية للدولار تراجعت بنحو 2.6% خلال الربع الرابع 2013 مقارنة بالربع السابق. وهذا يعادل تقريباً التراجع في القوة الشرائية للدينار نظراً لثبات سعر الصرف بين الدولار والدينار الأردني.

المقارنة السنوية

أما بالنسبة للتغير في القوة الشرائية لهاتين العملتين بين عامي 2012 و2013 فإن أرقام الجدول 6-5 توضح أن خلال السنة. وبعبارة أخرى فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالدولار أو الدينار قد انخفضت بمقدار 8.03% خلال العام 2013 مقارنة بالعام السابق، في حين بلغ هذا الانخفاض لمن يتلقون دخلهم بالشيكل 1.7% فقط أو ما يعادل قيمة التضخم السنوي. هذا طبعاً على افتراض أن كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار تتم بالشيكل، وإن كامل من يتلقون رواتبهم بالشيكل ينفقونه بالشيكل أيضاً، وبافتراض ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

جدول 6-5: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيـــان		معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2012	الربع الأول	1.10	3.77	3.42	2.32	5.32	3.42	2.32
	الربع الثاني	(0.45)	3.82	1.31	1.77	5.39	1.31	1.76
	الربع الثالث	1.25	3.98	4.15	2.90	5.61	4.16	2.91
	الربع الرابع	0.46	3.85	(3.36)	(3.82)	5.42	(3.36)	(3.82)
2013	الربع الأول	0.45	3.70	(3.67)	(4.12)	5.22	(3.68)	(4.12)
	الربع الثاني	(0.40)	3.63	(2.00)	(1.61)	5.12	(2.00)	(1.61)
	الربع الثالث	0.9	3.58	(1.3)	(2.2)	5.05	(1.3)	(2.2)
	الربع الرابع	**1.0**	**3.53**	**(1.6)**	**(2.6)**	**5.0**	**(1.6)**	**(2.6)**
المقارنة على أساس سنوي								
2012	**	2.78	3.85	7.72	4.94	5.44	7.65	4.87
2013	**	1.72	3.61	(6.31)	(8.03)	5.09	(6.32)	(8.04)

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

* معدل التضخم يقيس التغير في القوة الشرائية للشيكل.

**التبدل خلال العام مقارنة بالعام السابق.

صندوق 6: توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية

توزيع الدخل في مجتمع ما هو واحد من أهم المؤشرات على طبيعة السياسات الاقتصادية التي يتم تطبيقها في البلاد وعلى دورها في تقليص التباين في مستويات الحياة والرفاه بين أفراد المجتمع, ويتم تصوير توزيع الدخل بمنحنى يعرف باسم "منحنى لورنز", كما يتم قياس عدالة التوزيع بمعامل يعرف باسم "معامل جيني", وكلا الاسمين مشتقان من أسماء الاقتصاديين الذين صاغوهما في مطلع القرن العشرين.

يصور منحنى لورنز حصة كل 10% من السكان من إجمالي الدخل بدءاً من الأفقر (على الطرف اليسار من المنحنى) وانتهاءً بالأغنى (أنظر الشكل 2). يوضح الشكل أنه إذا كان توزيع الدخل في الاقتصاد عادلاً تماماً فإن كل 10% من السكان (على الخط الأفقي) يحصلون على 10% من الدخل (على المحور العمودي). هذا يعني أن توزيع الدخل سيكون مطابقا للخط القطري. بالمقابل فإن ظرف اللاعدالة المطلقة، حيث

أغنى 1% من السكان يحصل على 100% من الدخل، يعني أن منحنى توزيع الدخل سيتطابق مع الخط (ACB). واضح إذن أن توزيع الدخل الواقعي (ADB) يقع بين الخطين المطلقين، الخط القطري والخط (ACB). وكلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة كلما اقترب منحنى توزيع الدخل من الخط القطري.

يعبر "معامل جيني" عن درجة عدالة التوزيع، وهو يقيس المساحة المحصورة بين منحنى التوزيع الفعلي للدخل والخط القطري (أي عدم عدالة التوزيع الفعلية) مقسومة على مساحة المثلث ACB (أي على اللاعدالة المطلقة). وهذه النسبة تتراوح بين 1 (في حالة عدم العدالة المطلقة) والصفر (في حالة عدالة التوزيع الكاملة).

تتراوح قيمة معامل جيني في دول العالم بين 0.674 في واحدة من أسوأ الدول (جنوب إفريقيا) و0.258 في واحدة من أفضل الدول من ناحية عدالة توزيع الدخل (السويد)[75]. وهناك نقاش مستعر بين الاقتصاديين والسياسيين حول قيمة معامل جيني في الصين. إذ أن توزيع الدخل في الصين تدهور بشدة عقب تحول السياسة الاقتصادية في البلاد (لاحظ أن معامل جيني لا يقيس مستوى الدخل بذاته ولكن فقط توزيع الدخل بين الأفراد). ولقد بلغت قيمة المعامل رقماً مقلقاً للغاية (0.491) في الصين في العام 2008. ودفع هذا بالحزب الشيوعي الحاكم إلى مناقشة الموضوع في مؤتمراته السنوية ووضع أهداف محددة لتحسين توزيع الدخل (تخفيض قيمة معامل جيني) في المستقبل. ولقد نجحت السلطات نسبياً في ذلك، إذ بلغت قيمة المعامل (0.474) في العام 2012، هذا على الرغم من أن هناك شكوكاً حول دقة هذا الرقم الرسمي.[76]

توزيع الدخل والاستهلاك في فلسطين

ماذا عن منحنى لورنز ومعامل جيني في الأراضي الفلسطينية؟ لا يتوفر لدينا معلومات عن توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، ولكن الجهاز المركزي للإحصاء يوفر معلومات حول توزيع الاستهلاك بين العائلات في الضفة والقطاع. ومن المعلوم أن مستويات العدالة في توزيع الاستهلاك هي دائماً أفضل من مستويات العدالة في توزيع الدخل، ذلك لأن الاستهلاك يأخذ بالاعتبار المساعدات العينية والتحويلات التي تتلقاها العائلات الفقيرة. ولقد قام الجهاز، على ضوء مسح إنفاق واستهلاك الأسر 2011، باستخلاص منحنى لورنز وحساب معامل جيني لاستهلاك العائلات في الأراضي الفلسطينية.[77]

شكل 1: حصة استهلاك الفرد من إجمالي الاستهلاك في كل 10% من السكان (% في 2011)

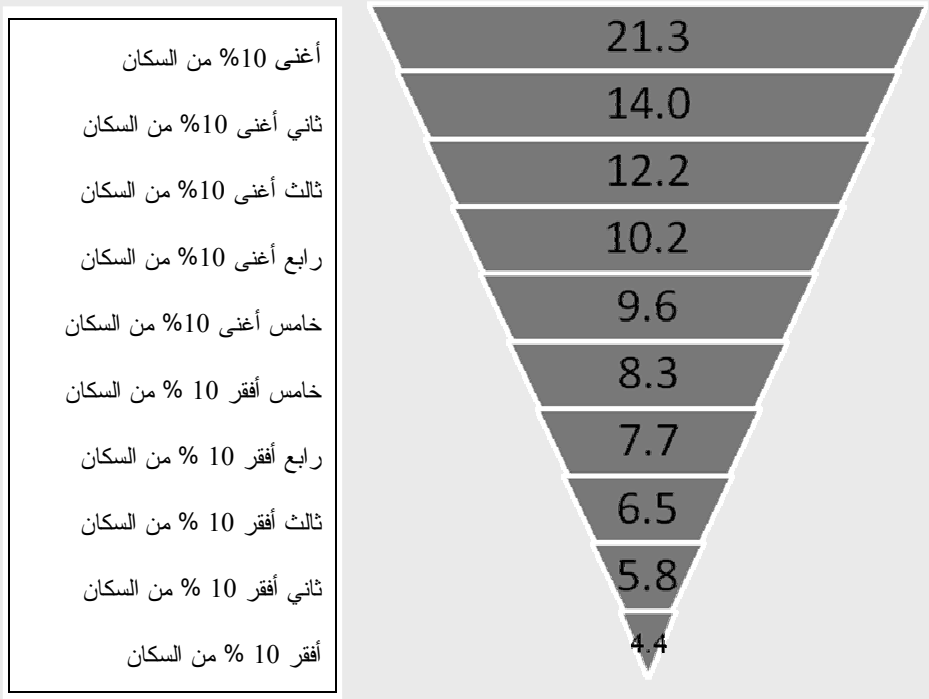

[75] https://data.undp.org/dataset/Income-Gini-coefficient/36ku-rvrj

[76] http://www.economist.com/news/china/21570749-gini-out-bottle

[77] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق والاستهلاك والفقر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book1899.pdf

تم حساب توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية من خلال عينة بلغ عددها 4,317 عائلة (65% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة)، بمتوسط 6 أفراد في كل عائلة (5.6 في الضفة الغربية و 6.6 في قطاع غزة). ويوضح شكل 1 التوزيع المئوي لاستهلاك المجموعات السكانية في الأراضي الفلسطينية بدءاً بأفقر 10% من السكان وانتهاءً بأغنى 10%. ويستدل من الشكل أن استهلاك الفرد في أغنى 10% من العائلات يعادل 4.8 ضعف من استهلاك الفرد في أفقر 10% من العائلات، كما أن الأفراد في أغنى 20% من العائلات يستهلكون أكثر من ثلثي إجمالي الاستهلاك في فلسطين.

يصور الشكل 2 "منحنى لورنز" لتوزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية في العام 2011. ولقد بلغت قيمة "معامل جيني" لهذا التوزيع 0.40، ويعبر هذا عن متوسط قيمة المعامل في الضفة الغربية (0.39) وفي قطاع غزة (0.34). هذه الأرقام (إلتي تعني أن منحنى لورنز لقطاع غزة أقرب إلى الخط القطري من منحني لورنز للضفة الغربية) تقول أن توزيع الاستهلاك أكثر عدالة في قطاع غزة منه في الضفة الغربية. ويعكس هذا ربما أثر عاملين: التساوي في الفقر في قطاع غزة من جهة أولى, ومن جهة أخرى أثر المعونات الغذائية الواسعة نسبياً هناك والتي تقلل من التفاوت في الاستهلاك. وتجدر الإشارة أن معامل جيني في الأراضي الفلسطينية بلغ 0.41 في العام 2010, أي أن توزيع الاستهلاك شهد تحسناً بين 2010 و2011، ويعود هذا إلى انخفاض قيمة المعامل في قطاع غزة بمقدار 0.01 بين العامين.

شكل 2: منحنى لورنز لتوزيع الاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2011

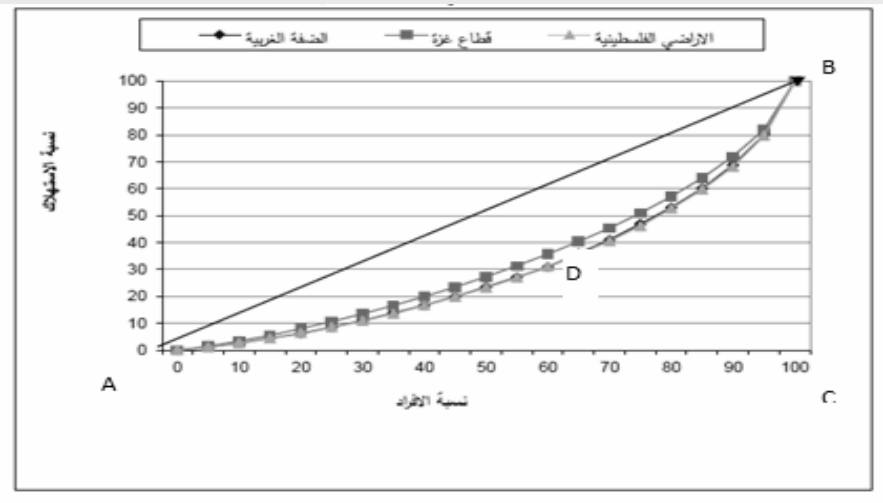

المصدر: تقرير مسح إنفاق واستهلاك الأسر, الجهاز المركزي للإحصاء, 2011.

بقي أن نشير إلى أن معامل جيني لتوزيع الدخل بلغ 0.377 في الأردن، و0.309 في العراق، و0.321 في مصر في العقد الماضي.[78] ونظراً لأن معامل جيني لتوزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية أعلى من هذه الأرقام، أي أن توزيع الاستهلاك أسوأ من توزيع الدخل في تلك الدول، فهذا يقترح ضمنياً أن توزيع الدخل في فلسطين أسوء بكثير من توزيع الدخل في البلدان المذكورة.

[78] يجدر التنويه أن تقرير الأمم المتحدة في المرجع هذا يذكر أن قيمة معامل جيني لتوزيع الدخل في دولة فلسطين بلغت 0.387 في العام 2007
https://data.undp.org/dataset/Income-Gini-coefficient/36ku-rvrj

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الربع الرابع

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال الربع الرابع من عام 2013 حوالي 1,171.8 مليون دولار[79]. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية *المرصودة* ارتفعت بمقدار 1.6% خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث. بينما بقيت ثابتة مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012. أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال الربع الرابع من عام 2013 فقد بلغت نحو231.8 مليون دولار، بزيادة مقدارها 19% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 7.6% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2012. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 940 مليون دولار خلال الربع الرابع 2013 وهذا أقل بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2013، كما أنه أقل بمقدار 1.7% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012 حيث بلغ العجز حوالي 956 مليون دولار.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة واردات الخدمات من إسرائيل خلال الربع الرابع نحو 37 مليون دولار، وهذا يشكل انخفاض مقداره 4.4%. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى إسرائيل نحو 40.7 مليون دولار، بزيادة مقدارها 15.6% مقارنة بالربع السابق. وينتج عن هذا فائض في ميزان تجارة الخدمات مقداره 4 مليون دولار.

المقارنة السنوية

أما في ما يخص العام 2013 فقد انخفضت الواردات السلعية *المرصودة* بنسبة 2.5% مقارنة مع العام السابق حيث بلغت نحو 4,580 مليون دولار. بينما ارتفعت الصادرات السلعية *المرصودة* بمقدار 7.3% مقارنة مع العام 2012 حيث بلغت حوالي 839 مليون دولار (أنظر الجدول 7-1).

بلغ إجمالي واردات الخدمات خلال العام 2013 نحو 150.4 مليون دولار، وهذا يشكل زيادة مقدارها 26.4% مقارنة بالعام 2012. في المقابل، بلغ إجمالي صادرات الخدمات 149.9 مليون دولار، بانخفاض بنسبة 5% مقارنة مع العام 2012. وينتج عن هذا عجز بسيط في ميزان تجارة الخدمات مقداره نصف مليون دولار (أنظر الجدول 7-1).

على ذلك فلقد بلغ عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات المرصودة 3,740 مليون دولار، وهذا يقل بنحو 3.5% عن العجز في الميزان في العام 2012.

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2012 - 2013**

(مليون دولار)

المؤشر	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	2013
واردات سلع	4,697.4	1,067.1	1,188.0	1,152.9	1,171.8	4,579.8
واردات خدمات*	119.0	36.9	38.6	38.3	36.6	150.4
صادرات سلع	782.4	195.8	217.1	194.7	231.8	839.4
صادرات خدمات*	157.8	34.8	39.1	35.2	40.7	149.9

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

** بيانات عام 2013 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

[79] يقصد بالواردات والصادرات "المرصودة" فقط تلك المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير كما أن الخدمات المسجلة تشمل فقط تلك التي مع إسرائيل.

7-2 ميزان المدفوعات

الربع الرابع

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري للربع الرابع 2013 (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج مع الخارج وصافي التحويلات الجارية الخارجية) بلغ 365.3 مليون دولار، بما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا ارتفاعا بنسبة 44.6% عن الربع السابق. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي الذي وفر مبلغ 479.5 مليون دولار ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني طالما كانت قيمته موجبة.

ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري بلغت قيمته 1,125.7 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بلغت قيمته 361.4 مليون. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 538.1 مليون جاء معظمها من مساعدات الدول المانحة (أنظر الجدول 7-2).

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند 114.1- مليون دولار.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2012 وأرباع العام 2013

(مليون دولار)

	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	2013*
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	**-5,190.5**	**-1,080.2**	**-1,260.8**	**-1,271.2**	**-1,264.8**	**-4,877.0**
- صافي السلع	**-4,930.1**	**-984.7**	**-1,162.0**	**-1,174.6**	**-1,125.7**	**-4,447.0**
- صافي الخدمات	**-260.4**	**-95.5**	**-98.8**	**-96.6**	**-139.1**	**-430.0**
2. ميزان الدخل	**1,076.2**	**292.9**	**310.5**	**340.8**	**361.4**	**1,305.6**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	1,129.5	292.5	306.7	337.7	349.4	1,286.3
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	106.4	28.6	30.2	33.9	36.8	129.5
- الدخل المدفوع للخارج	159.7	28.2	26.4	30.8	24.8	110.2
3. ميزان تحويلات الجارية	**1,822.9**	**640.1**	**398.1**	**677.7**	**538.1**	**2,254.0**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)	663.8	314.2	134.2	402.2	226.7	1,077.3
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	1,789.0	363.0	303.6	316.4	362.1	1,345.1
- تحويلات مدفوعة للخارج	629.9	37.1	39.7	40.9	50.7	168.4
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-2,291.4**	**-147.2**	**-552.2**	**-252.7**	**-365.3**	**-1,317.4**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**1,893.7**	**91.4**	**551.2**	**143.4**	**479.5**	**1,265.5**
- صافي التحويلات الرأسمالية	603.3	144.2	59.1	59.7	87.0	350.0
- صافي الحساب المالي	**1,290.4**	**-52.8**	**492.1**	**83.7**	**392.5**	**915.4**
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	**145.7**	**71.3**	**13.2**	**34.2**	**67.8**	**186.5**
- صافي استثمار الحافظة	**-5.5**	**-43.9**	**-38.0**	**-17.8**	**24.9**	**-74.8**
- صافي الاستثمارات أخرى	**1,317.1**	**-59.4**	**499.5**	**34.5**	**350.5**	**825.1**
- التغير في الأصول الاحتياطية (السالب يعني زيادة)	**-166.9**	**-20.8**	**17.4**	**32.8**	**-50.7**	**-21.3**
6. صافي السهو والخطأ	**397.7**	**55.6**	**1.2**	**109.3**	**-114.1**	**52.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2014. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني 2012، 2013.

* بيانات عام 2013 هي تقديرات ربعيه سيتم تعديلها حين يتم إعداد البيانات السنوية في نهاية عام 2014.

** أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات" المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

المقارنة السنوية[80]

بلغ عجز الحساب الجاري 1.3 مليار دولار خلال العام 2013. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 42.5% بالمقارنة مع العجز في العام 2012. ويبلغ هذا العجز ما نسبته 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2013. جاء التراجع في عجز الحساب الجاري بشكل رئيسي نتيجة تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 6.0% ليصل إلى 4.9 مليار دولار خلال السنة، كما تراجع العجز أيضاً بسبب ارتفاع الفائض في ميزان التحويلات الجارية بنسبة 23.6% عن عام 2012، وبقيمة بلغت 2.3 مليون دولار. هذا الارتفاع في ميزان التحويلات الجارية نتج بسبب ازدياد التحويلات المقبوضة من الخارج للقطاع الحكومي، إلى جانب ارتفاع فائض ميزان الدخل بنسبة 21.3%.

جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي. ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (52.0 مليون دولار) ما يسمى بـــ "حساب صافي السهو والخطأ".

صندوق 7: صادرات الخدمات من فلسطين إلى إسرائيل تفوق الواردات بـــ 38 مليون دولار

من الملفت للنظر أن ميزان التجارة بالخدمات بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل كان فائضاً لصالح فلسطين في معظم السنوات بين 2000-2012، وهذا على عكس ميزان التجارة بالسلع الذي يعاني من عجز فادح، حيث لا تمثل الصادرات الفلسطينية السلعية المرصودة إلى إسرائيل أكثر من 15% من قيمة الواردات من إسرائيل[81].

بلغت قيمة التجارة بالخدمات بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل نحو 2.8 مليار دولار خلال الفترة 2000-2012، وقد فاقت صادرات فلسطين من الخدمات إلى إسرائيل واردات الخدمات منها في كل سنة من سنوات هذه الفترة باستثناء ثلاث سنوات. ووصلت قيمة فائض الميزان إلى نحو 210 مليون دولار خلال السنوات. (أنظر الشكل 1).

شكل 1: إجمالي قيمة التجارة بالخدمات مع إسرائيل، 2000-2012

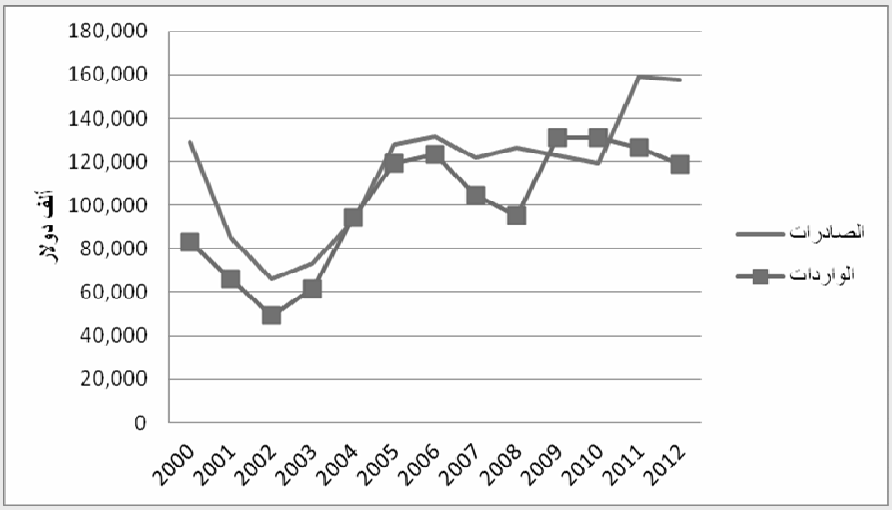

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012).
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2024.pdf

السؤال الآن هو: ما هي الخدمات التي تقوم الأراضي الفلسطينية بتصديرها إلى إسرائيل والتي تحقق هذا الفائض الكبير نسبياً؟ يقدم الجدول المرافق لمحة عن أنواع الخدمات التي تتم التجارة بها بين الطرفين في العام 2012.

[80] الأرقام السنوية لميزان المدفوعات محسوبة بناءً على التقديرات الربعية.

[81] من المهم الانتباه أن كلمة "المرصودة" تعني فقط ما تم تسجيله في البيانات التي تم الحصول عليها من حسابات وفواتير المقاصة. بالتالي، هي لا تعكس بالضرورة الصادرات والواردات الفعلية.

صادرات الخدمات إلى إسرائيل

بلغت صادرات فلسطين من الخدمات إلى إسرائيل نحو 158 مليون دولار في العام 2012. استحوذت الخدمات التي تدعى "شمولية السلع للتجهيز" على النسبة الأكبر منها (40%). وتشمل هذه خدمات معالجة وتجهيز السلع، مثل الطباعة على أكياس النايلون وقص البلاستيك، خياطة أحذية وحقائب، خياطة ملابس، صباغة أقمشة ودباغة جلود، تكسير لوزيات وجوزيات.

تستقطع "خدمات التشييد" نحو 27% من الخدمات التي تصدرها فلسطين إلى إسرائيل. وتشمل خدمات التشييد التي تقدمها شركات مسجلة في الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل. ومن المعلوم أن قواعد نظام الحسابات القومية تنص على أن كافة أجور العمال والسلع التي تشتريها شركات مسجلة في الأراضي الفلسطينية لصالح أعمالها في دولة أخرى تسجل تحت الخدمات. ويشمل هذا أجور العمال الذين توظفهم الشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية والذين ينفذون أعمال لصالح هذه الشركات في إسرائيل. وتمثل "شركة الصفوة للبناء والمقاولات" الفلسطينية واحدة من أكبر الشركات التي تعمل في هذا المجال. ومن الأمثلة على هذه الخدمات: تشطيب مباني، حفريات وتسوية أبنية، أعمال بنية تحتية، عتالة مواد بناء. جاءت خدمات الاتصالات في المرتبة الثالثة إذ تشكل 19% من إجمالي صادرات الخدمات. وتشتمل هذه على المكالمات الهاتفية، كرتات هواتف، صيانة مقاسم وخطوط الهاتف (أنظر جدول 1).

وبالرغم من اتساع التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل إلا أن الملفت للانتباه أن الخدمات المالية تكاد تقترب من الصفر، ولعل ما يفسر ذلك أن معظم المعاملات المالية بين الطرفين تتم عبر المقاصة.[82]

جدول 1: الصادرات والواردات من الخدمات بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل خلال العام 2012، حسب نوع الخدمة،

(ألف دولار)

	صادرات	% من إجمالي الصادرات	واردات	% من إجمالي الواردات
شمولية السلع للتجهيز	62,574	39.7	949	0.8
إصلاح السلع	421	0.3	652	0.5
خدمات النقل	7,403	4.7	37,236	31.3
خدمات السفر	1,220	0.8	23	0.0
خدمات الاتصالات	29,439	18.7	16,656	14.0
خدمات التشييد	43,150	27.4	3,809	3.2
خدمات التأمين	69	0.0	8	0.0
الخدمات المالية	1	0.0	3	0.0
خدمات الحساب الآلي والمعلومات	4,819	3.1	5,988	5.0
خدمات الامتياز والترخيص	19	0.0	497	0.4
خدمات الأعمال الأخرى	8,652	5.5	53,132	44.7
المجموع	**157,767**	**100**	**118,953**	**100**

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012).
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2024.pdf

واردات الخدمات من إسرائيل

بلغت قيمة الخدمات التي تستوردها الأراضي الفلسطينية من إسرائيل نحو 120 مليون دولار في العام 2012. استحوذت خدمات "الأعمال الأخرى" على النسبة الأكبر منها (45%). ومن الأمثلة عليها خدمات استشارات إدارية وتوجيه، أتعاب محاماة وتمثيل قانوني، فحص تقني للمواد، تخليص بضائع أو تخليص جمركي، بدل أرضية (مواقف المركبات) أو تخزين بضائع، خدمات الوساطة (عمولة أو سمسرة). وتستقطع خدمات النقل المستوردة نحو 31% من قيمة الواردات الخدمية. وتشمل على نقل مواد بناء، نقل بضائع، نقل ركاب، تأجير سيارات.

تجدر الملاحظة في النهاية أن التجارة بالخدمات بين الطرفين تظل محدودة نسبيا إذ لم تمثل سوى 7% من التجارة المنظورة بالسلع بينهما. ولكن مجرد ظهور الفائض خلال السنوات الماضية يوحي بأن هناك آفاق واعدة لاستمرار الفائض وتطويره في المستقبل.

[82] بلغت قيمة الصفقات بين المصارف العاملة في فلسطين والمصارف الإسرائيلية نحو 20 مليار شيكل في العام 2007. Wazir, J, A. Atallah & S. Sarsour (2007). From occupation to an independent monetary policy. In Money in the Middle East and North Africa: Monetary Policy Frameworks and Strategies. Eds. D. Cobham and G. Dibeh. Rutledge

8- البيئة التشريعية والقانونية

بلغ عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية خلال العام 2013 الماضي 19 قرار بقانون. ويزيد هذا الرقم بمقدار 7 عن عدد القرارات بقانون التي أصدرها الرئيس في العام الذي سبقه 2012. ويتم إصدار القوانين بقرار استناداً للمادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته، والتي تسمح للرئيس إصدار قرارات لها قوة القانون دون الرجوع للمجلس التشريعي. ويأتي إصدار القوانين بقرارات رئاسية بسبب استمرار تعطل المجلس التشريعي عن العمل. وينص القانون الأساسي على ضرورة إعادة عرض كافة القوانين التي صدرت بقرارات رئاسية على المجلس التشريعي حال عودته للانعقاد. ومجموعة القوانين هذه متوفرة على الموقع الالكتروني لمنظومة القضاء والتشريع في الأراضي الفلسطينية (المقتفي).[83]

يبين الجدول 8-1 قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2013. وفيما يلي نعرض بشكل مختصر إلى القوانين بقرار ذات الأبعاد الاقتصادية- والتجارية.

صدر القانون بقرار رقم (2) بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2013. يتضمن هذا القرار بقانون على 18 مادة. ونصت المادة الأولى فيه على أن إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية في العام 2013 تقدر بنحو 28,774 مليون شيكل. كما تم إصدار ثلاثة قوانين بثلاثة قرارات تتعلق بالمصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب مع ثلاث حكومات هي: المملكة الأردنية الهاشمية (قرار بقانون رقم 3)، جمهورية صربيا (قرار بقانون رقم 4) وجمهورية فيتنام الاشتراكية (قرار بقانون رقم 18).

جدول 8-1: قرارات القوانين ذات الأبعاد الاقتصادية- والتجارية الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2013

القرار بقانون	تاريخ الصدور
قرار بقانون رقم (2) لسنة 2013 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2013.	30 آذار
قرار بقانون رقم (3) لسنة 2013 بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.	31 آذار
قرار بقانون رقم (4) لعام 2013 بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل مع حكومة جمهورية صربيا.	31 آذار
قرار بقانون رقم (6) لسنة 2013 بشأن تعديل قرار بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007	23 أيار
قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.	29 أيار
قرار بقانون رقم (12) لسنة 2013 بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.	25 تموز
قرار بقانون رقم (15) لسنة 2013 بشان المصادقة على تعديلات الاتفاقية اليورومتوسطية الخاصة بتراكم المنشأ.	19 كانون أول
قرار بقانون رقم (16) لسنة 2013 بشأن المصادقة على الاتفاقية الموحدة "لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية" المعدلة.	19 كانون أول
قرار بقانون رقم (18) لسنة 2013 بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي مع جمهورية فيتنام الاشتراكية.	19 كانون أول

المصدر: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): http://muqtafi.birzeit.edu/

[83] منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): http://muqtafi.birzeit.edu/

كما صدر قرار بقانون رقم (6) لسنة 2013 بشأن تعديل قرار بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، حيث تم تعديل نص المادة (24) من القانون الأصلي فيما يتعلق بتمويل وحدة المتابعة المالية. وصدر قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (التي تناول المراقب في العدد 34 شرح تفاصيلها). وصدر القرار بقانون رقم (12) بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.

يضاف إلى ذلك قانونين صدرا بقرارين في نهاية العام هما: قرار بقانون رقم (15) لسنة 2013 بشأن المصادقة على تعديلات الاتفاقية اليورومتوسطية الخاصة بتراكم المنشأ، وقرار بقانون رقم (16) لسنة 2013 بشأن المصادقة على تعديل الاتفاقية الموحدة "لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية".

صندوق 8: الحركية الاجتماعية وتوزيع الدخل: تجارب دولية

ما هي الفرص المتاحة أمام الفرد لتحسين وضعه الاقتصادي والانتقال من الطبقة الاجتماعية التي ولد فيها إلى طبقة اجتماعية أعلى؟ يطلق على مسار الانتقال هذا اسم "الحركية الاجتماعية" (Social Mobility). وتختلف هذه الحركية بشكل كبير بين دولة وأخرى كما تتباين عبر الزمن. ولا يخفى أن ارتفاع فرص الفرد للانتقال من الطبقة الاجتماعية لوالديه وأسرته إلى طبقة أعلى تشكل واحداً من أهم الحوافز لبذل الجهد والعمل الدؤوب. ذلك لأن هذا يعني أن مستوى حياة الفرد يعتمد عندها على العوامل التي يمكن له أن يسيطر عليها ويتحكم بها أكثر من تلك التي لا سيطرة له عليها، مثل ثروة الآباء أو الجنس (ذكر أو أنثى) أو العرق أو مكان الولادة.

تحظى الدراسات التي تسعى إلى قياس "الحركية الاجتماعية" في الدول المختلفة باهتمام متزايد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الآن. ذلك لأنها تعبر عن درجة تكافؤ الفرص في المجتمع، وهو التكافؤ الذي يشكل جوهر ما يعرف على نطاق واسع باسم "الحلم الأمريكي".

يمكن قياس الحركية الاجتماعية بطرق مختلفة. طبقت إحدى الدراسات الأولى حول الموضوع منهجاً مبتكراً اعتمد على ملاحقة مصير العائلات المشهورة والغنية في السويد منذ عدة قرون خلت (اعتماداً على سجلات الانتخابات التي كانت تذكر مهنة الأفراد). وهدفت تلك الدراسة إلى تقدير الوقت الذي تستغرقه ثروات العائلات هذه حتى تذوب وحتى تتراجع تلك العائلات إلى الطبقة الوسطى (نحو 3–4 أجيال). ولقد صدرت مؤخراً دراسة شبيهة لاحقت مصير العائلات المشهورة والغنية في بريطانيا[84]. هدفت الدراسة إلى تقدير تأثير دخل ومركز الآباء على المركز الاجتماعي للأبناء، وكم من الوقت يستغرق حتى تخسر العائلات قوتها المستمدة من ثروتها. وتوصلت الدراسة إلى أن الحراك الاجتماعي بطيء للغاية، وأن مركز المرء مرتبط بشدة بمركز عائلته. ويتعزز هذا بتزاوج أفراد العائلات الغنية ذاتها. وأن معظم مصير الأفراد يتقرر منذ الولادة، والمركز الاجتماعي للطفل يمكن التنبؤ به بسهولة وبدقة عبر معرفة المركز الاجتماعي لأهله.

طريقة أخرى لقياس الحركية الاجتماعية تتم عبر تقسيم المجتمع إلى خمس طبقات، كل منها تضم 20% من السكان، من الأفقر إلى الأغنى. وتقاس الحركية بالنسبة المئوية لاحتمال انتقال الفرد من أفقر 20% من المجتمع (الطبقة التي تكون فيها أسرته) إلى طبقة أغنى 20% من المجتمع. ويبلغ هذا الاحتمال 15.8% في الدنمارك وهي الدولة ذات الحركية الاجتماعية الأعلى في العالم: أي من كل 100 شخص يولدون لعائلات في أفقر 20% من الشعب الدنماركي هناك 15.8 شخص منهم ينتقلون عندما يصبحون بالغين إلى الطبقة الأغنى في البلاد.

قامت مجموعة كبيرة من الباحثين من جامعة هارفرد وجامعة بيركلي في العام الحالي بنشر نتائج دراسة ، هي الأكبر من نوعها، لقياس "الحركية الاجتماعية" في أمريكا وتطورها خلال الأربعين سنة الماضية. واعتمدت الدراسة على عينة ضخمة أخذت من السجلات الرسمية لضريبة الدخل تتكون من 40 مليون أمريكي ممن تمكن الباحثون من التأكد من وجود علاقة تبعية أباء وأبناء بينهم[85].

[84] The Son Also Rises: Surnames and the History of Social Mobility. Gregory Clark. Princeton University Press, 2014. http://www.economist.com/news/books-and-arts/21595396-new-study-shows-just-how-slow-it-change-social-class-have-and-have-not

[85] Where Is the Land of Opportunity? The Geography of Intergenerational Mobility in the United States. 2014. http://obs.rc.fas.harvard.edu/chetty/mobility_geo.pdf

ومن بين أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الحركية الاجتماعية في أمريكا كانت ثابتة تقريبا خلال فترة الدراسة. إذ في حين بلغ احتمال انتقال الفرد من أفقر 20% إلى أغنى 20% في المجتمع الأمريكي9% في العام 1971، فإن النسبة بلغت 8.4% في السنوات القريبة الماضية.[86]

جاءت هذه النتيجة مفاجئة وبشكل متعارض مع الأرقام التي تدل على تدهور توزيع الدخل في أمريكا خلال العقود الأخيرة. ذلك لأن الأبحاث السابقة دللت على أن استحواذ الأغنياء على نسبة أكبر من الدخل يترافق مع، أو يؤدي إلى، انخفاض الحركية الاجتماعية. السؤال إذن لماذا ظلت الحركية الاجتماعية ثابتة تقريبا في أمريكا على الرغم من التحيز الكبير الذي طرأ على توزيع الدخل؟[87] لا بل إن هذه النتيجة جاءت على عكس الانطباع الشعبي العام في أمريكا بأن فرص الحراك الاجتماعي قد تدهورت في السنوات الأخيرة. إذ أن نسبة الأمريكيين الذين يعتقدون بان "الحلم الأمريكي" ما زال حياً انخفضت من 81% في العام 1998 إلى 52% فقط حالياً.

أحد التفسيرات الممكنة لهذه المفارقة هي أن بعض العوائق التي كانت تحول دون الحركية الاجتماعية، مثل التمييز ضد المرأة والتمييز ضد الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، انخفضت خلال الفترة وهو ما عوض عن تأثير تدهور توزيع الدخل. من ناحية ثانية يتوجب الإشارة إلى أن هنالك تبايناً كبيراً في معدلات الحركية الاجتماعية بين الولايات الأمريكية المختلفة. وهي بشكل عام تزداد وتتحسن كلما انتقلنا من الشاطئ الشرقي إلى الشاطئ الغربي[88].

توصل البحث الضخم إلى أن هناك خمسة عوامل تشكل المحددات الأساسية للحركية الاجتماعية. أولاً، الانفصال في أماكن السكن بين الفقراء والأغنياء وبين أبناء الأعراق المختلفة. ثانياً، عدم المساواة في توزيع الدخل، وبشكل خاص فجوة الدخل بين أسر الطبقة المتوسطة والفقيرة. ثالثاً، جودة التعليم، وتم قياس نوعية التعليم بنسبة عدد التلاميذ مقابل كل معلم بالإضافة إلى معدلات التسرب. رابعاً، قوة رأس المال الاجتماعي، أي نسبة مشاركة السكان معاً في النشاطات الأهلية والثقافية والترفيهية، وانخراطهم في الأعمال التطوعية. خامساً، بنية العائلة، وتم قياس هذا بنسبة العائلات ذات المعيل الواحد (الأم غالباً).

تستنتج الدراسة إذن، أن زيادة الحركية الاجتماعية بين الأجيال يمكن تحقيقها عبر سياسات محددة موجهة نحو تشجيع المشاركة في مناطق السكن بين الفقراء والأغنياء وبين الأعراق المختلفة، تحسين جودة التعليم في مدارس الفقراء وتشجيع روح العمل الاجتماعي والمشاركة. وهذه النتائج تمثل أجندة جيدة للعمل من أجل توفير ظروف تسمح للأفراد بتحقيق ذاتهم والتقدم اجتماعياً على ضوء إمكاناتهم وجهدهم وليس اعتماداً على ثروات ومراكز عائلاتهم، أي خلق الظروف التي يمكن أن تساهم فعلاً في جعل "الحلم الأمريكي" أقرب منالاً.

---

[86] هذا يعني أن الحركية الاجتماعية في أمريكا تبلغ نصف مستواها في أوروبا الشمالية، وهذا على العكس من الاعتقاد الشائع بأن أمريكا، وليست أوروبا، هي بلد الفرص المفتوحة. وتدلل الأبحاث المختلفة أن 50% من الفرق بين دخل الأغنياء والفقراء في أمريكا يمكن تفسيره بالفرق بين دخل وثروات الأهل (الجيل السابق) في حين لا تزيد هذه النسبة عن 20– 30% في أوروبا.

[87] في تقرير صادر عن مؤسسة أوكسفام هذا العام يذكر أن أغنى 1% من الأمريكيين استحوذوا على 95% من النمو ما بعد الأزمة المالية عام 2009 وأن بقية الـ 90% من الشعب الأمريكي باتوا أكثر فقرا. http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp-working-for-few-political-capture-economic-inequality-200114-en.pdf

[88] The Geography of Intergenerational Mobility in the US, *op. cit*.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة*للأعوام 2000- 2013

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)														
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,420
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,701
الحسابات القومية (مليون دولار) **(بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2004)**														**(بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2010)**
الناتج المحلي الإجمالي	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3	11,906.9
ن.م.ج للفرد (دولار)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3	2,855.1
الإنفاق الأسري	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8	9,828.9
الإنفاق الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1	2,987.5
إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2	346.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0	2,654.8
صافي الميزان التجاري السلعي	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)	(2,779.4)	(3,535.6)
الواردات السلعية	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6	3,539.9	4,969.3
الصادرات السلعية	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3	760.5	1,433.7
صافي الميزان التجاري الخدمي	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)	(221.4)	(374.9)
الواردات الخدمية	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6	551.2	800.9
الصادرات الخدمية	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0	329.8	426.0
أسعار الصرف والتضخم														
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85	3.61
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43	5.09
معدل التضخم (%)	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
سوق العمل														
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4
الأوضاع الاجتماعية														
نسبة الفقر (%) ***	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7	25.8	–	–
نسبة الفقر المدقع (%)***	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1	12.9	–	–
المالية العامة (مليون دولار) **(على الأساس النقدي)**														
صافي الإيرادات المحلية	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.	1,900	2,176	2,240	2,316
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2961	3,047	3,419
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	–	–م	275.1	296	211	168
فائض/ عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)	(935)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	4,916
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)	(258)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213	2,483	2,289
القطاع المصرفي (مليون دولار)														
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,195
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,362
الودائع لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,306
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من *المراقب*.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** تم حساب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

*** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل إنفاقها على الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,832 شيكل (2011). أما الفقر: الأسرة المرجعية التي يقل إنفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً بالاضافة الى الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,293 شيكل (2011).

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2014

Economic & Social Monitor

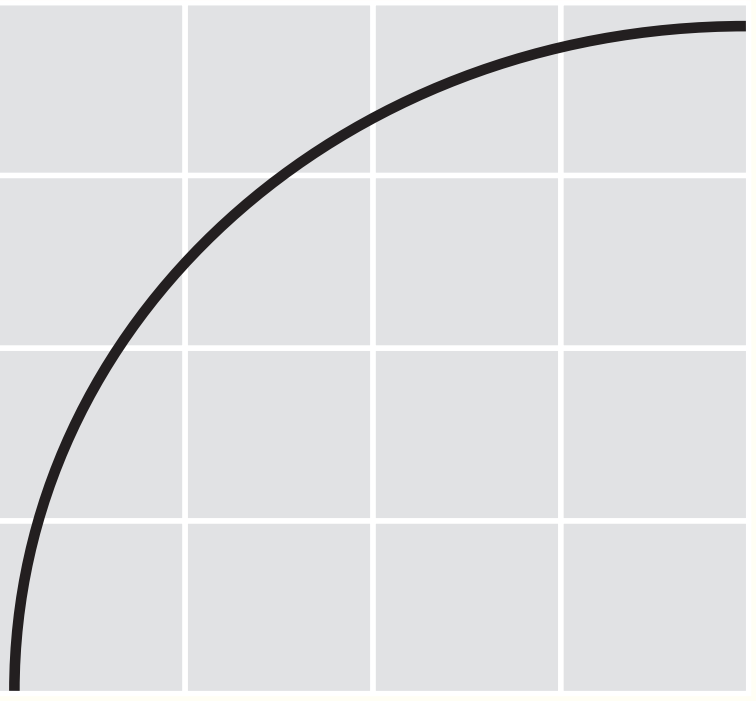

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

38

Palestine Monetary Authority
(PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics
(PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute
(MAS)

2014

Economic & Social Monitor

Volume 38
November

FOREWORD

With the publication of Vol. 38 of the *Quarterly Economic and Social Monitor*, we have issued all the volumes of the *Monitor* planned for 2014. Because of the time lag between the end of a quarter and the availability of the data pertaining to it, whence analysis is commenced, to be followed with technical production and printing, we see that the quarterly *Monitor* lags behind the quarter that it covers. Indeed, this volume covering the second quarter is issued in the fourth quarter of the year. We have tried in the past to narrow this gap to the minimum possible, but it turned out that it is not feasible to obtain some of the essential statistical data before two months after the end of the quarter, in particular the National Accounts. Editing and production need additional two months, which means a lag of four months.

This issue of the *Monitor* is one month behind schedule for reasons beyond our control. We shall endeavor in the future to keep the time gap between the quarter and its *Monitor* to within the routine four months but would like to stress that the quality of the contents of the *Monitor* remains a top priority for our three institutions while we do our utmost to make the publication available for users as early as possible so as to provide maximum benefit to them.

Nabeel Kassis
Director General
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ola Awad
President
Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority (PMA)

Executive Summary

Gross Domestic Product (GDP). GDP in the second Quarter (Q2) of 2014 was USD 1,973.8 million, recording a rise of 5.1% in comparison with Quarter 1 of 2014, and up 3.9% over the corresponding quarter a year earlier. The share of per capita GDP in Q2 saw a rise of 4.3% compared to the previous quarter, and a rise of 0.9% over the 2013 corresponding quarter. In relation to the expenditures on GDP, the final consumption expenditure in Q2 accounted for about 119.7% of GDP.

The Labor Market. The number of workers in Palestine in Q2 of 2014 remained the same as in Quarter 1, at about 926,000 workers. However, the number rose by 26,000 workers compared to the corresponding quarter (Q2) in 2013. With regard to place of work, 61% of the workers worked in the West Bank, 27% in the Gaza Strip and 12% in Israel and the Settlements. Meanwhile, unemployment in Palestine remained unchanged between Q1 and Q2 of 2014, at 26.2%, with a slight decrease in the West Bank and a 3.7% increase in the Gaza Strip, reaching 44.5%. Additionally, Q2 witnessed a rise in average daily wage for those working in the West Bank and the Settlements relative to Q1 2014, whereas the average daily wage fell by 1.0% for Gaza workers. The average daily wage in Q2 relative to Q2 2013 grew by 2.4 for workers in the West Bank and by 7.1% for those working in Israel and the Settlements, but declined by 3.3% for Gaza's workers.

Public Finance. Total Public Revenues and Grants declined to NIS 3.2 billion in Q2 2014, a drop of 11.3% in comparison with the previous quarter. The reason behind that is the decrease in domestic revenues, and specifically the tax-related revenues which decreased by 44.8%. Meanwhile, the total public expenditure saw a slight increase (0.8%) during the same period, leading to a rise in the overall deficit after grants and aid to NIS 115.7 million (on cash basis).

The Banking Sector. Total direct credit during Q2 2014 saw a rise of 4.9% compared to Q1 2014 and an increase of 15.1% from Q2 2013, thus reaching USD 4,902.5 million. For credit to private sector, the largest share was directed towards the funding of consumption goods (26.6%). Meanwhile, public deposits in Q2 2014 rose by 3.7% compared to the previous quarter and by 11.9% over the Q2 2013, reaching USD 8,765.3 million. Net income of banks at the end of Q2 2014 amounted to USD 34.6 million compared with USD 40.5 million in the previous quarter, i.e. a cumulative net income of USD 75.1 million in the first half of 2014.

Palestine Stock Exchange. The value of traded shares in Q2 totaled USD 57.2 million, a decline of 66% compared to the previous quarter. Al-Quds Index closed at 502.81 points at the end of Q2 2014, falling behind by 45.56 points compared to the end of the previous quarter.

Investment Indicators: The *Monitor* follows four indicators of investment in the Palestinian Territory:

- **Company Registration.** The number of companies newly registered in the West Bank during Q2 2014 totaled 367, a drop of 73 companies compared to the previous quarter and an increase of 50 companies in comparison with the 2013 corresponding quarter. The total capital of these newly registered companies amounted to JOD 58 million, a decrease of 2% from the previous quarter.
- **Cement Import.** The quantities of cement imported to the Palestinian Territory saw a growth of 5.2% compared to the corresponding quarter 2013, but the quantities of cement imported to Gaza remained very limited due to the continuing Israeli ban on import of construction materials. Gaza's cement import in Q2 amounted to 9.3 thousand tons, which is greater than in the previous quarter (5.6 thousand tons) but less than in Q2 2013 (13.8 thousand tons).
- **Vehicle Registration.** During Q2 2014, 4,402 new and used vehicles were registered for the first time in the West Bank. This shows a 17% increase compared to the previous quarter (Q1 2014) and a 13% rise over Q2 2013. 51% of the vehicles that were registered in Q2 2014 were used vehicles imported from abroad, while 36% were new vehicles imported from abroad and 13% were used vehicles imported from the Israeli market.

- **Hotel Activity.** 113 hotels were operating in the West Bank at the end of Q2 2014 compared to 116 hotels at the end of Q1 2014. The number of hotel guests reported in the West Bank in Q2 2014 totaled 207,083, lodging about 493,104 nights, which means an increase of 35.3% in the number of Hotel guests in Q2 2014 compared to Q2 2013 and of 38.5% compared to Q1 2014.

  Prices and Purchasing Power. The Consumer Price Index in the Palestinian Territory saw a decline of 1.31% in Q2 2014 compared to Q1 2014, whereas this Index recorded a rise of 1.25% compared to Q2 of the previous year. The purchasing power of the USD and JOD rose by 0.4% in Q2 2014 in comparison with the previous quarter, but it declined by 5.4% compared to Q2 2013.

Balance of Trade and Balance of Payments. The Trade Balance deficit for *reported* goods in Q2 2014 stood at USD 1,166.9 million. During the same period, the current account deficit in the balance of payments amounted to USD 614.6 million. This deficit represents 16.6% of the GDP. The current account deficit in Q2 2014 recorded a 35.2% rise compared to the previous quarter, and a 3.2% increase compared to the Q2 2013. The current account deficit is the net sum of trade balance deficit, surplus in factors-income from abroad (mainly generated by Palestinians working abroad), and surplus in current transfers (predominantly in the form of foreign aid).

International investment position and external debt. Palestinian total international assets abroad totaled USD 5,875 million at the end of Q2 2014. Direct foreign investments by Palestinians made up only 3 % of the total, while portfolio investment abroad represented 18.9%. Meanwhile, the total foreign international liabilities in Palestine totaled USD 4,895 million, 50% of which was in the form of foreign direct investment in Palestine. Palestine's external debt in Q2 2014 totaled approximately USD 1,743 million. Some 63.4% belongs to the government, while the Banking sector's share of total external debt accounted to 32.9%.

Textboxes: This issue of the *Monitor* includes 10 textboxes that bring into focus a number of critical issues:

The National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza Program and International Pledges in the Cairo Conference. This textbox summarizes the core elements in the report which was presented by the Palestinian government to the international conference, held in Cairo on 12 October 2014, for rebuilding Gaza after the recent Israeli aggression. The program for rebuilding Gaza comprised of three phases of intervention: The first focuses on relief, the second on early recovery, and the third on reconstruction. The overall cost of the program is estimated at USD 4 billion. Additionally, the Palestinian government requested from the international community to support its budget by USD4.5 billion during the period of the program implementation (2014-2017). This brings the total required amount to USD 8.5 billion. The countries and organizations participating in the conference pledged to provide $ 5.4 billion. The textbox addresses the main items of damage and categories of expenditure and lists the contributing countries with the pledged amounts. Finally the text touches upon the distinction in international aid parlance between pledges, commitments and disbursements, which explains the often-occurring gap between the pledges and disbursements and stresses the need to have safeguards to remedy the gaps once they appear.

A New Modified Time-Series for GDP. The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) issued a new modified series of data for GDP in Palestine at constant prices (for the period between 1994-2012) and current prices (for the period between 1994-2011). The difference between the new and old GDP figures was between 1% and 8% in different years. The revision was done for several reasons, including the PCBS' adoption of the new International Standard Industrial Classification which was recommended by the United Nations Statistical Commission, in addition to the PCBS' updating of some background data surveys on which the GDP figures are based. The textbox addresses the reasons behind the revisions in some details and compares the new and old data, with regard to both the volume and composition of GDP.

Productivity Analysis and Labor-Unit Cost: Not as Bad as Often Claimed. A recent World Bank report discussed the subjects of labor productivity, total factor productivity and labor-unit costs in the Palestinian Territory. The report provided information about these indicators in the three sub regions of Palestine: East Jerusalem, the rest of the West Bank, and Gaza Strip. It also provided comparative data from neighboring countries. The report reached some conclusions which are not totally in line with the prevalent 'conventional wisdom' which often claims that labor productivity is low and labor-unit cost is high in Palestine. The textbox reviews the conclusions of the study and the assumptions upon which it is based.

Public Debt in Palestinian: On the Brink of Abyss! This textbox presents a new report issued by the International Monetary Fund addressing the Palestinian Authority's Public Debt and arrears. This report shows that the PA's public debt kept rising during the first half of 2014, reaching USD 4.9 million in June 2014, which is equivalent to 44% of the GDP. The IMF undertook a Public Debt Sustainability Analysis for the PA, based on a number of assumptions. These include a relatively low growth rate in the Palestinian Territory (at 3.7% annually on average during 2015-2019), and a modest interest rate level. The analysis found that the ratio of Public Debt to GDP will reach 51.1% before declining again to 49% in 2019, i.e. public debt of the PA will remain 'sustainable' (below 60%). However, the rate is far higher than the 40% ceiling stipulated in the Law. Furthermore, the Sensitivity Analyses in the IMF exercise shows some great risks that could have the PA's Public Debt exceed 60% in the future.

UNCTAD: Fiscal Leakage is 3.6% of GDP. The textbox presents a study conducted by UNCTAD (United Nations Conference on Trade & Development) regarding the leakage of Palestinian fiscal revenues to the Israeli Treasury. Fiscal Leakage refers to the indirect taxes, paid by West Bank & Gaza's Palestinians, but seized by the Israeli Treasury instead of refunding them to the PA. The study classifies the sources of leakage in a pedagogically useful manner and estimates the leakage at USD 313 million in 2011, equivalent to 3.6% of the GDP. This covers the imports via the proper 'legal' channel as well as 'smuggling' channel. The textbox reviews the methodology applied in the study and compares it with the methodology and estimations of other studies addressing the same issue.

The EU Financial Auditors: Performance Indicators Needed for Palestine Aid. The textbox presents a report recently issued by the European Union's Office of Financial Auditors reviewing the EU's direct financial aid to the Palestinian Authority through the PEGASE mechanism. The report concluded that the European Commission has succeeded in carrying out the financial support to the Palestinian Authority under difficult circumstances, and that this contributed to the survival of the PA. Despite this success, the report cited a number of components within the financial support method that need to be reconsidered and revised. It pointed out that the sustainability of the current approach of aid will be questionable without making some necessary reforms and adjustments. The textbox reviews the critical points raised by the report and the recommendations, stressing in particular on the report's call for further fiscal reform by the PA and the need to formulate performance indicators to allow for assessing the effects and achievements of the European Aid program.

Natural Gas Diplomacy in Israel. The discoveries of huge natural gas reserves in Israel open the opportunities for new regional role for that country. The textbox discusses these new opportunities and reviews the attempts made by the company holding the concession of the "Leviathan" gas field to find long-term customers for the Israeli gas. The text addresses the company's effort to sign gas deals with Egypt, Turkey and Jordan and points out that so far the only certain deal that has been signed is the one with the Palestinian Authority.

The Investment Environment in Palestine: Complex and Suffering from Political and Geographic Fragmentation. The textbox presents a World Bank report that assess investment environment in the Palestinian Territory. The report is based on two surveys: the first for firms in the formal sector, and the second covers firms in the informal sector. The report's aim is to record the opinions of the people in these firms regarding the main impediments that affect their activity as well as the investment environment in the Palestinian

Territory. It concludes that foremost among the impediments is the political instability and the restrictions imposed on the free movement of individuals and goods. This same general finding was concluded in the Bank's survey carried out in 2006. The textbox reviews the other impediments singled out by the firms with emphasis on internal ones.

Fuel 'Subsidy': 33% of Taxes Refunded to Consumers. The aim of this textbox is to discuss and analyze fuel 'subsidy' in the Palestinian Territory, making use of the limited information available. The textbox clarifies first the concept of 'subsidy' with reference to the peculiarity of the Palestinian fuel market. It studies the price differences of petroleum products in the Israeli and Palestinian markets, along with the amount of 'subsidy' which has significantly increased in recent years, thus exacerbating the crisis in the PA's budget. The box concludes that the 'subsidy' seems to be far higher than what is needed to fill up the price differences between Israel and Palestine. This raises the suspicion that inefficiency and waste at the Palestinian Petroleum Authority may be behind the accelerated increase in petroleum products 'subsidy'.

Expats' Transfers cover 75% of Balance of Payments Deficit. A new World Bank report addresses the issue of migration and financial transfers by immigrants in 210 countries across the world. The volume puts forward three different definitions for external transfers: Workers' Remittances, Labor Indemnities, and Capital Transfers. The report, as well as the related website, provide information about transfers from and to the Palestinian Territory during 2003-2012. It reports that the amount of cash transfers to the Palestinian Territory, under the above-mentioned three definitions, quadrupled during 2003-2012, reaching USD 2 billion in 2012. Meanwhile, the amount of transfers from Palestine totaled USD 50 million only in the same year. It is also reported that the number of immigrants from the West Bank and Gaza Strip reached 3 million persons in 2010. The text emphasizes the important role played by the transfers in Palestine, which covered some 75% of the Balance of Payments deficit in 2011.

Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2013

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Population (mid year, thousands)														
- Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,169	4,293	4,420
• West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
• Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,589	1,644	1,701
Labor Market														
• Employment (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
• Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
• Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4
• West Bank	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
• Gaza Strip	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
National Accounts**														
• GDP **(US $ million)**	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,579.4
• ***Household Consumption***	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,890.9
• ***Public Consumption****	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,295.7
• ***Final Consumption of NGOs***	153.8	170.8	180.2	195.8	174.9	194.6	208.5	251.9	339.9	351.4	378.7	403.4	464.9	477.6
• ***Gross Capital Formation***	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,775.4
GDP per capita (US$)														
• ***Current prices***	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	3,015.8
• ***Constant prices (base year 2004)***	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,788.1
Balance of Payments***														
• Commodity Exports		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
• Commodity Imports		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
• ***Net Balance of Goods Trade***		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
• Services Exports		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
• Services Imports		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038
• ***Net Balance of Services Trade***		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)
• ***Current Account***		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Exchange Rates and Inflation														
• ***Average US$/ NIS***	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578	3.85	3.61
• ***Average JOD/NIS***	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050	5.43	5.09
• ***Inflation Rate (%)******	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
Public Finance (US $ million, **on Cash Basis)**														
• ***Net Domestic Revenues***	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176	2,240	2,320
• ***Current Expenditures***	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952	3,047	3,250
• ***Development Expenditure***	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168
• ***Budget Surplus (before aid)***	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)	(807)	(931)
• ***Grants & Assistance***	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358
• ***Surplus after Aid***	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)	(86)	259
• ***Public Debt***	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376
Banking Sector (US $ million)														
• ***Assets/Liabilities***	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110	9,799	11,195
• ***Equity***	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,362
• ***Deposits***	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,306
• ***Credit Facilities***	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

* West Bank: excluding the part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel following its occupation in 1967 (with the exception of unemployment and population figures).

** The national accounts data are in current prices and taken from the revised time series issued by the PCBS in September 2014. For more information on the revised data see the text box no. 2 in the current volume of *the Monitor*)

*** Foreign trade figures are taken from the Balance of Payments tables prepared by the PCBS and the PMA.

**** The inflation rate is calculated as the percentage change of consumer price index relative to the average in previous year.

\- Figures in brackets are negative.